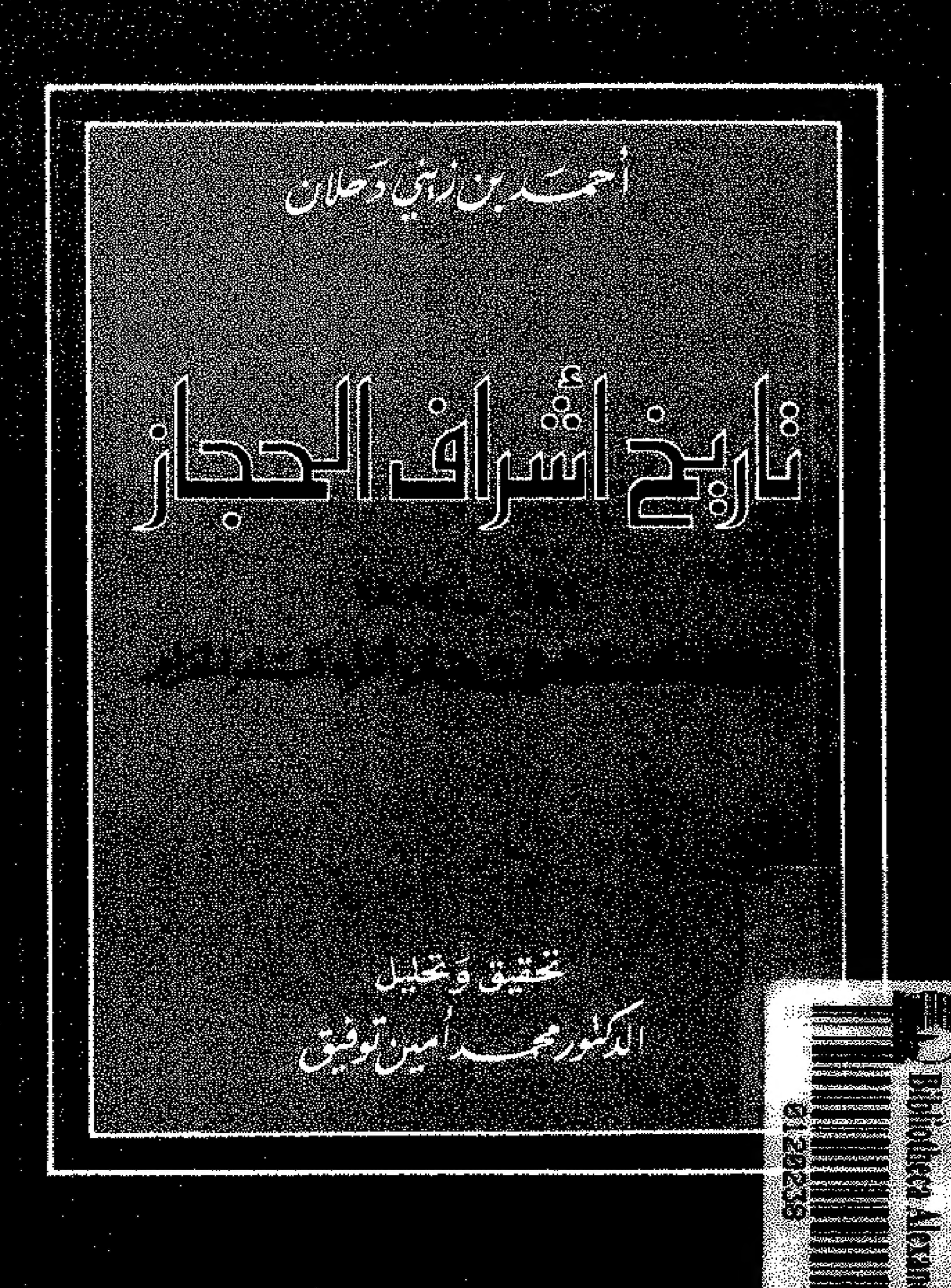

أحمد بن زيني دحلان
تاريخ أشراف الحجاز
تحقيق وتحليل
الدكتور محمد أمين توفيق

دار الساقي

تاريخ أشراف الحجاز

أحمد بن زيني دحلان

تاريخ أشراف الحجاز

١٨٤٠ ـ ١٨٨٣

خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام

تحقيق وتحليل
الدكتور محمد أمين توفيق



دار الساقي

الطبعة الأولى ١٩٩٣

ISBN 1 85516 834 0

DAR AL SAQI
United Kingdom: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Lebanon: P.O.BOX: 113 / 5342, Beirut.

دار الساقي ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان

مقدمة

خلال تحضيري لدراساتي العليا بمعهد الدراسات الإسلامية، بجامعة ماكجيل الكندية، تطلّب الأمر منّي التوجّه إلى القاهرة، للبحث عن كتابات ومخطوطات تتصل بفترة، لا نكاد نظفر عنها بغير نُتَف في مؤلّفات المستشرقين، وقلة قليلة من مؤرخينا العرب، ممّن أرخوا لفترة حكم الأشراف لشبه الجزيرة العربية (١٨١٣ ـ ١٩٠٥م). وهي فترة ذات أهمية كبرى، من حيث تسجيلها لفترة من الصراع السياسي على الحكم، في هذه المنطقة التي تحتوي على الحرمين الشريفين. . . وهو صراع كانت أطرافه الدرعية والرياض ومكّة والقاهرة ولندن وباريس والآستانة.

وأحمد الله على أن وفّقني إلى العثور على وثيقة من تأليف مفتي مكّة المكرّمة أحمد بن زيني دحلان (١٨١٦ ـ ١٨٨٦م) بعنوان: «خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام»، وكان أن لاحظت أن الوثيقة، التي تقع في ثلاثمئة وإحدى وثلاثين صفحة، قد طبعتها دار الكتب المصرية طبعة يتيمة في عام ١٨٨٧م، عن مخطوطة مفقودة بخطّ الطوبجي محمد سعيد بن محمد بن سليمان، ومن ثمّ فقد عكفتُ على دراستها، فوجدت أنّ أهم الفترات قاطبةً، بالنسبة للتاريخ الحديث للأشراف، هي تلك التي تبدأ بعام ١٨٤٠ الذي شهد إلحاق الحجاز بحكم السلطنة العثمانية مباشرة، بدلاً من حكم الأسرة العلوية ومحمّد علي باشا

في مصر، وهي فترة شهدت حكم سبعة من أشراف مكّة للحجاز، إلى جانب اثنين وعشرين والياً عثمانياً من قِبَل الباب العالي.

ومن حُسن الحظّ، أن المؤلف زيني دحلان، كان صديقاً مقرّباً لآخر أربعةٍ من حكّام الحجاز من الأشراف، وهم:

الشريف عبد الله (١٨٥٨ ـ ١٨٧٧)، والشريف حسين الأول (١٨٧٧ ـ ١٨٧٩) والشريف عبد المطلب (١٨٧٩ ـ ١٨٨١)، والشريف عون الرفيق (١٨٨١ ـ ١٩٠٥). وقد أُسند منصب مفتي مكّة إلى زيني دحلان، في عهد الأوّل منهم، وهو الشريف عبد الله، وكان ذلك في عام ١٨٧١.

وهكذا، فإنّ اختيار هذا الجانب من مؤلّف دحلان الضّافي الذي يُعدِّد أمراء البيت الحرام، منذ العصر العباسي وحتى عام ١٨٨٣، إنما يعود إلى ما ذكرنا من أسبابٍ، نجملها في كون هذه الفترة في حاجة إلى أن تتنسّم الهواء، وتخرج مكوّناتها التاريخية النادرة إلى حيِّز الوجود التاريخي من جهة، وإلى كون الحجاز لم تَخْلُص للدّولة العثمانية، بل كانت حتّى بعد انسحاب العساكر المصرية، في عهد رأس الأسرة العلوية محمد علي باشا، لا تزال مرتبطة بالنفوذ المصري، فضلاً عن اشتداد التحرّش الإنكليزي بالحجاز، وما تجلّى من تعاونٍ انكليزيٍّ فرنسيٍّ، فيما عرف بفتنة جدّة في عام ١٨٥٧، لدى ضرب الإنكليز لها بسبب حادثة مفتعلة، . . . وفي كل ذلك، انطلق يراعُ زيني دحلان مسجّلاً ما يراه ويسمعه تسجيلاً دقيقاً . . . وهذا أمر يشهد له بالرّيادة، في تسجيل أحداث هذه الفترة، التي عرفت أيضاً الصراع الذي دار رحاه بين الباب العالي وبين النفوذ الوهّابي المتنامي، مما حدا بجوزيف شاخت، المستشرق المعروف، إلى أن يطلق على دحلان أنّه المؤلّف الوحيد لتاريخ مكّة، خلال القرن التاسع عشر.

على أنّني لا أكتفي بتحقيق هذا العمل الفريد عن أشراف الفترة المذكورة آنفاً، وإنّما أقارنه بمؤلفاتٍ معظمها كتب بأيدي مستشرقين، والهدف من ذلك الاستدلالُ على بعض الأحداث التي أجملَ دحلان ذِكرَها، وقد بلغ عدد المؤلّفات التي احتكم إليها هذا الكتابُ ستةً وستّين، كما أنّني خصّصت الفصل

الثاني بتعليقي التحليليّ على هذه الفترة، ذات الأهمية التاريخية الكبرى في حكم أشراف الحجاز، وهم الحكّام السابقون في حكم الحجاز للأسرة السعودية الحالية الحاكمة، والذين اشتعلت الحربُ بينهم وبين الوهّابية سجالاً، حتى أن أحد الأشراف، وهو الشريف غالب، اشتبك مع الوهابيّين في ست وخمسين غزوة.

وبعد، فإنّني أرجو بهذه الدراسة أن تَسُدَّ ثغرةً ذات أهمية بالغة في تاريخ بلاد الحرمينْ الشريفين، عن فترة كادت تندثر لولا مُؤلِّف دحلان، مفتي مكّة المكرّمة، جزاه الله عنا جميعاً، مؤلِّفين وناشرين وقرّاء، أطيب الجزاء (آمين)، وهو المؤرِّخ الذي نختتم، إن شاء الله، هذه الدراسة بالحديث عن سيرته العطرة، ومؤلفاته الأخرى التي بلغت العشرين عدًّا.

د. محمد أمين توفيق

[لندن، ١٩٩٢]

مدخل

تاريخ أشراف الحجاز (٣٥٠ ـ ١٣٤٣هـ)، و(٩٦١ ـ ١٩٢٦م) هو تاريخ لا يـزال في حاجـة إلى إلقاء كثير من الضوء عليـه، فبرغم كتابات لمؤلّفين عـرب معـروفين مثـل ابن غنّام المتـوفّ عام ١٨١٠م، وابن بِشْر (١٧٩٥ ـ ١٨٧٣م)، وكتابات لا تزال هوية أصحابها غير معروفة مثـل «لمع الشهـاب»، وهو الكتـاب الذي يؤرخ للفترة ما بين عامي ١٧٥٥ و١٨١٧م، وبرغم كتـاباتٍ لـرحّالـة من الانجليـز والفرنسيين والألمان، خـلال القرنين التاسـع عشر والعشرين بصورة خـاصـة، فـإننا لا نكـاد نعثر عـلى دراسة، تستهـدف فهم البناء السيـاسيّ لأسرة الأشراف الحـاكمة، ومـدى تفاعـل هذه الأسرة مـع تأثيرات داخلية، من مثـل حركات التمرّد عليها، والصّراع فيما بين أفرادها عـلى الحكم والنفوذ، وتـأثيرات خارجية، مصدرها العواصم العثمانية والمصرية والبريطانية.

وهنا يأتي دور «خـلاصة الكـلام في بيان أمـراء البلد الحرام» في إلقـاء الضوء عـلى فترة شـابَها كثـير من الخفاء والغمـوض، وبالـذات تلكم السنـوات خـلال النصف الثـاني من القـرن التـاسـع عشر، فمؤلّفـه يصف الصّراع بـين ظهـرانيّ الأشراف أنفسهم. . . بين ذوي زيد وبين العبادلة، كما يعطي صوراً لألوانٍ من النفـوذ عرفهـا الحجاز. . . مـا بين وهّـابي ومصري وعثماني وبـريطاني وفـرنسي، وجوانب الصراع بين هذه الأطراف الخارجية وبين الأشراف أنفسهم.

إنَّ أسلوب دحلان يمتاز بالسَّلاسة والوضوح الشديد. ولئن كان هذا الأسلوب وصفيّاً ميّالاً إلى الإجمال، إلاّ أنّه، مع شيء من التأمّل فيه، والتحليل لثناياه، يمدُّنا بذخيرة تاريخية لا غنى عنها، ولا يمكن العثور عليها في مؤلَّف آخر.

وهكذا، وبعبارات سهلة، يورد دحلان معلومات عن الحجاز، ودَوْر الأشراف المهم في قيادة هذه المنطقة، وكيفية العلاقات بينهم وبين الولاة الذين كان يعيِّنهم الباب العالي في المدينتين الشريفتين، مكّة والمدينة، ومدى أثر التنظيمات العثمانية الواردة من الآستانة على هؤلاء الأشراف ورعيَّتهم... إلى غير ذلك من تفصيلات ضرورية لفهم هذه الفترة.

لكنه في المواضع التي أجمل فيها دحلان ولم يُفصِّل، وتلك التي احتاجت منا إلى تمحيص، فقد لجأنا فيها إلى طائفة من ملاحظات وكتابات لمؤرِّخين آخرين، نذكر منهم على سبيل المثال سنوك هرجونييه في كتابه المترجم عن الألمانية Mekka in the Latter Part of the Nineteenth Century (مكة خلال الفترة المتأخرة من القرن التاسع عشر)، وهو كتاب يحكي لنا فيه، كيف التقى بدحلان، وحضر بعْضاً من الدروس التي كان يلقيها الشيخ في المسجد الحرام، وفهمه لدوره كعالم ديني اضطلع بمهمة الإفتاء الرسمية.

ومن هذه الكتابات باللغة الانجليزية مؤلَّف بقلم تشارلز دوتي Travels in Arabia Deserta (رحلات في الجزيرة العربية)، وكان تأليفه له خلال العقد السابع من القرن التاسع عشر، وفيه يقدم صورة وافية للحياة الحجازية بزعامة الشريف حسين الأول (١٨٧٧ - ١٨٧٩)، فضلاً عن سيرة شخصيات متزعمة في غرب نجد والحجاز، ومناطق أخرى كانت تسيطر عليها القبائل.

ومنها لجيرالد دي جوري Rulers of Mecca (حكّام مكّة)، وهو كتاب يستمدُّ أهميته من اعتماده على مؤلَّف آخر لدحلان، هو «تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية»، ويناقش، في الفصل الخامس عشر منه، التنافس بين بطنين من بطون الأشراف هما ذَوُو زيد والعبادلة.

ومن هذه المؤلَّفات الانجليزية مؤلَّف مارستن: Britain's Imperial Role in the Red Sea Area (الدّور الامبرياليّ لبريطانيا في البحر الأحمر)، وهو مبني على ما استمده من معلومات من سجلّات «مكتب الهند»، ووزارة الخارجية البريطانية، والوثائق السرية لبومبيسي وغيرها، وقد كان اختيارنا للاحتكام إليه في شرح بعض أحداث تلك الفترة في الحجاز.

ومنها كتاب كين My Journey to Medinah ففيه باب عن الحجاز وقبائله، وعن جنود الحامية العثمانية، ونعرف منه بعض الأمور العسكرية، مثل تجنيد عساكر الأشراف وتسليحهم، فضلاً عن أمور مدنية تتصل بنمط الحياة في مجتمع الأشراف.

ومن المؤلفات الفرنسية التي استعنّا بها في تحليلنا الذي ضمّنّاه الباب الثالث والأخير من هذه الدراسة، كتاب يوجين يونغ Les Puissances Dévant la Révolte Arabe فهو يعنى، من بين ما يُعنى به، بتسجيل مصالح القوى الكبرى في المنطقة، وقد كانت آنذاك انجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا.

ومن هذه المؤلّفات الفرنسية كتاب الرّحالة جرفيه ـ كُورْتليمو وعنوانه Mon Voyage à la Mecque، وفيه ضميمة يحلّل فيها نفوذ الأشراف وطبيعة الحكم العثماني.

ومنها كتاب رحّالة آخر هو شارل ديدييه Séjour chez le Grand Chérif de la Mekke، وهو يكتسب أهميته من وصفه للعلاقة بين الأشراف والوهابيين من جهة، ومنصب الإمارة من جهة أخرى.

ومن مراجعنا العربية الرئيسية، نشير إلى مرجعينْ يدخلان في نطاق كتب الرحلات وهما: **الارتسامات اللطاف في خاطر الحج إلى أقدس مطاف**، لشكيب أرسلان وتحقيق السيد محمد رشيد رضا، **والرحلة الحجازية لولّي النعم عبّاس حلمي باشا الثاني، خديوي مصر**، للبتانوني، فالمرجع الأول يوفّر لنا

معلومات تاريخية وجغرافية، يركّز على تاريخ حكم الأشراف لمكّة المكرمة، وعلى فهم الحياة الاجتماعية للسّكان الحجازيّين.

ويلاحظ القارىء العزيز، أنني لم أورد كلّ بيانات هذه الكتب من تاريخ ومحلّ وطباعة، بسبب رغبتي في تحرير النصّ هنا من كل هذه التفصيلات وثقلها، وهكذا، فإنّ بوسع القرّاء أن يرجعوا إلى الصفحات من ٩٥ إلى ٩٩ للاطلاع على ثَبْت المراجع الأساسية والثانوية بكل تفاصيلها.

الفصل الأول

القوى التي أحاطت بأشراف الحجاز

تمهيد

من هم الأشراف؟

استُخدم لقب شريف للمرة الأولى، في تلك الفترة التي أخذت فيها أوصال الدولة العباسية في التفكك. فمنذ القرنين الثامن والتاسع، أخذ أتْباع البيت العلويّ (من المنتمين إلى الحسن والحسين وفاطمة الزهراء رضي الله عنهم) في التفرق، واستيطان مناطق من الإمبراطورية الإسلامية، فمثلاً تحوّلت إلى طبرستان والديلم واليمن والمغرب بيوت من الأشراف أو السّادة، فضلاً عن تواجدهم بالطبع في معقل الإسلام، في المدينتين المقدستين مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة . . .

وفي أواخر القرن التاسع والنصف الأوّل من القرن العاشر، لم يستطع نشاط القرامطة، الذي اتّسم بالعنف وبالاستيلاء على مكّة المكرّمة بعد الإحساء، أن يحُول دون استمرار الدَّوْر الذي اضطلع به هؤلاء الأشراف في رئاسة القوم من حولهم، وفي سدانة الكعبة المشرّفة وقراية الحجيج والضيوف وخدمتهم، وكانوا محلّ حسد قُوىً من حولهم ترغب في خلع هذا الشرف الرفيع عليها، وعلى رأس هذه القوى السلطنة العثمانية، التي ما أن نجحت في حملتها ضد مصر

الجركسيّة المملوكيـة والمناطق المتـاخمة لهـا، حتى تمتع السلطان سليم الأوّل بلقب «خـادم الحرمـين الشريفين»، وهـو اللقب الذي أحيـا استعـمالـه، خـلال هـذا القرن، العاهل السعودي فهـد بن عبد العـزيز، ومن هـذه القوى الـوهابيّـون، والمصريّون، كما سيلي تفصيل ذلك في هذا الفصل إن شاء الله.

ومن أجـل إعطاء خلفيـة تاريخية كافيـة، يمكن بها متـابعة وثيقـة مفتي مكـة المكرمة الشيخ أحمد بن زيني دحـلان، وهي التي ضمناهـا الفصل التـالي والثاني من هذا الكتاب، يتعيّن أن نعرِّفَ بـالقوى التي اكتنفت أشراف الحجـاز، والتي سبقت هــذه الفـترة من حكمهم فيـما بـين ١٨٤٠، و١٨٨٣م، وهي من أهم الفترات التي شهدت عديداً من الأطـراف التي اشتبكت في صراع على السلطة، في هذا المكان الهادىء من شبه الجزيرة العربية. هذه القوى نحدّدها كما يلي:

أ ـ العثمانيون

ب ـ الوهابّيون

ج ـ الدور المصري في الحجاز وشبه الجزيرة العربية.

أ ـ العثمانيون

لم يكن السلطان العثـماني سليم الأوّل يدري، وهـو يوجِّـه جيوشـه في عـام ١٥١٧ صوب مصر ليخضعها لنفوذه، أنّه سيفتـح باب اجتيـاح عثماني للمنـطقة العـربية المـطلّة على البحـرين الأبيض والأحمر، وعـلى الخليج والمحيط الهنـدي، لكن الشيء الـذي نرجّحـه، هو أنـه كانت لسليم الأوّل آمـال في توسيـع رقعـة الدّولة العثمانية في شكل إمبراطورية إسلامية، تشمل أقدس البقاع الإسلاميـة، بما في ذلك بيت المقدس ومكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة، وهكذا فـإنه، مـع فتحه لمصر، تسلّم مفاتيح الكعبـة المشرّفة، وبمجـرّد إخضاعـه الشام، أخـذت حدود هذه الإمبراطورية في الاتّساع، فشملت في عهد ابنه سليمان القانوني فتـح بغداد في عام ١٥٣٤، والبصرة في عام ١٥٤٦، والإحساء في عام ١٥٥٥.

وكان سليم الأول، فيما تفيده بعض الروايات التاريخية، يُمَنِّي نفسه بأن يكون

خليفة للمسلمين، وقيل إنه، بعد أن هزم طومان باي في مصر، أجبر الخليفة العبّاسي الذي كان موجوداً في القاهرة، ليسلّم إليه لقب الخلافة.

وفي تلك الجيوش العثمانية كان هناك قضاة يفصلون في الأمور الشرعية، والمدنيّة أيضاً، في المناطق التي يتمّ فتحها، وعيّنت السلطنة العثمانية في حاضرتها، الآستانة، كبيراً لعلماء الإسلام في أرفع المناصب، وهو منصب «شيخ الإسلام» أو المفتي.

ويلاحظ من يدقّق في تصرّفات سليم الأوّل، أنّه كان منضبطاً بالشّرْع، فهو قبل أن يتحرك لقتال جيش إسلاميّ آخر، هو جيش مصر المملوكية، استفتى شيخ الإسلام، الذي أصدر فتوى تجيز ذلك، كما لوحظ على جيوشه وجيوش العثمانيين الغازية لأوروبا، من قبله ومن بعده، انضباطها الإسلامي كذلك. وكان استخدام اللغة العربية بشكلٍ واسعٍ، وخاصة في التدريس والإفتاء والقضاء والوعظ والثقافة الدينية، ممّا سهّل على العثمانيين من مهمة حكم الشعوب العربيّة، ونهلهم من معين التراث العربيّ الإسلامي، وتتلمذهم على أيدي مدرسين وعلماء، جُلُّهم من مصر، واستفادتهم من الأيدي العاملة الماهرة العربية.

وبهذا النفوذ العثماني في المنطقة العربية، خلال القرن السادس عشر، استمرّ العثمانيون في إخضاع مناطق آسيوية، حيث لم تكفّ الحروب بينهم وبين روسيا، ومن جهة أخرى اشتبكوا في صراع مع الدولة الصفوية في ايران، كما كان عليهم أن يجرّدوا الحملات ضد النمسا، وضد مناطق ثارت عليهم مثل الدروز بقيادة فخر الدين (١٦٠٣)، وضد منطقة شرقي البحر المتوسط وكريت. وظلّت الحروب سجالاً إلى حين تفكك أوصال هذه الامبراطورية، خلال القرون التالية.

ولعله من المهم، ونحنُ نرصد مسار الأحداث التاريخية، أن نشير إلى أنّ حكم العثمانيين لمصر كان حُكْماً يكاد يكون سطحياً، بمعنى أنّ المهمّ من الأمور في هذا الحكم هو جباية الضرائب، وإعلان الولاء للسلطان العثماني؛ ولعلّ هذا

كان بسبب اعتبار مصر قنطرة موصِّلة للنفوذ العثماني إلى الحجاز، حيث مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة وحكم الأشراف، ومن ثمَّ إلى الهيمنة الإسلامية باسم الخلافة. ومن هذه الأحداث التاريخية ما حدث مثلاً من تعاظم سلطة المماليك في مصر، حتى بعد فتحها في القرن السادس عشر، كما أسلفنا، إلى حدٍّ دفع علي بك الكبير، إلى طلب أن يستقل بمصر، مقابل تأمين التجارة العثمانية، من خلال البحر الأحمر، وكان ذلك في عام ١٧٧٧ م.

على أنَّ العثمانيين، في ما يتصل بالهيمنة الإسلامية على الأرضي الحجازية المقدّسة، قنعوا بحكم الحجاز، جنباً إلى جنب، مع الأشراف، فكانت السلطنة، أو الخلافة كما تسمّت منذ عهد سليمان القانوني، تصدر الفرمانات تبارك فيها تولّي الأشراف أمراء على مكّة، بينما كانت تُعيّن «والياً» من جانبها يتخذ جدّة مقرّاً له، و «محافظاً» على المدينة المنوّرة.

وفي معظم الأحوال كانت علاقة السلطنة بالأشراف علاقة مبنية على التوقير، فهم بالنسبة لها من سلالة البيت النبوي، وقد احتفظت لهم بكيانهم الخاصّ، ووفّرت لهم المزايا الماديّة، والقانونية، وعيّنت منهم نقيباً في حاضرتها، وكان هذا النقيب لا يقلّ في شرف منصبه عن منصب «شيخ الإسلام».

وفي ما يتصل بتبعيّة البقاع العربية التي امتدّ إليها حكم العثمانيين نجدُ، إلى جانب والي جدّة، ولاةً عثمانيين في اليمن، وسوريا ومصر وتونس والجزائر وطرابلس والعراق، وكان هؤلاء الولاة يرأسون متسلمين يتولّون الإدارة في المدن والثغور المهمة وجباية الضرائب.

وفي كل مصرٍ من الأمصار، كان هناك ديوانٌ يضم كبار المسؤولين، والقادة العسكريين، والعلماء المحليين، والأعيان والتجار وأصحاب المهن والصنائع، ورؤساء الطرق الصوفية.

ومنذ القرن السادس عشر، كانت أهم الأمصار، علاوة على الحجاز، هي سوريا التي كان يُنَظِّمُ من عاصمتها دمشق محمل الحجّ السنوي، بما لذلك من

رمز على الهيمنة الاسلامية آنفة الذكر، وبغداد التي كانت بمثابة البـوابة الشرقيّة الحامية لبيضة الخلافة من هجمات الصفويين في فارس، وضد الهجمات الوهـابيّة على البصرة، والمزارات المقدّسة في النّجف وكربلاء، بل وعلى بغداد نفْسها!

حـول هذه النقـطة الأخيرة، وهي هجـمات الصفويـين والهجمات الـوهّابيـة، نلقي مزيداً من الضوء، وخاصّة أنّ لها صلة وثيقـةً بالتـطورات السياسيـة المهمّة التي صاحبت الربـع الأخير من القـرن الثامن عشر، والتي استمـرت بعد ذلـك لتؤثر في سياسات المنطقة حتى فترتها المعاصرة.

ففي فارس، واصل كريم خان زند في عام ١٧٥٧م سياسة سلفه نادر شـاه، وهي أن تكون لفارس كلمتها النافذة في مياه الخليج، وقد استتبع ذلك أن يقيم علاقات حيمة مع القبائل العربية الكبـيرة المقيمة عـلى السـاحـل الفارسي، ومن أهمها أبو شهر وبنو كعب. وحدث أن تحوّلت التجارة الانكليزيـة في الخليج من أبـو شهر إلى البصرة، ممّـا زاد من ثـراء البصرة وأهميتهـا عـلى حسـاب القبـائـل العربية على الجانب الفارسي من الخليج، وأحنق كريم خان زنْـد، وجعله يفكر في الاستيلاء على البصرة التي تسيطر على نهاية الخليج الشمالية، وبـذلك يجتمـع له التحكم في التجارة الخليجية، مع السُّطوة والنفوذ والخلاص من غريمـه باشـا بغداد، وواليها سليمان الذي أقدم على فرض ضرائب على الحجاج القادمين من فارس، والمتوجهين لزيارة كربلاء.

وهكـذا فـرض كـريم خـان زنـد حصـاراً عـلى البصرة بين سنتيْ (١٧٧٥ ـ ١٧٧٦م)، ثم تمكّن من احتـلالها بعـد ذلك لمـدة ثلاث سنـوات، ولم ينته هـذا الاحتلال، إلاّ بوفاة كريم خان في عام ١٧٧٩م، ولما تحوَّل البريد الانكليزي إلى الزبّارة مقر آل الخليفة، واصلت الحكومة الفارسية محاولاتها لاحتلال هذا الثغـر المهمّ على الخليج، اعتباراً من عام ١٧٧٧، وذلـك بمعاونـةٍ من شيخ أبي شهر، ثم كان أن انشغل الفـرس بخلافـات داخلية حـول العرش، وانحسرت بـذلك محاولات التحرّش بالسلطنة العثمانية المتمركزة في البصرة وبـالثغور التي وقفت في صفّها مثل الكويت، وبالقبائل العربية القوية مثل العتوب.

غير أن خطراً آخر أبعد شأناً كان بالمرصاد للباشا العثماني في بغداد، ولمتسلم السلطنة في البصرة، ونعني به خطر الوهابيين الذين أخذوا، بعد اشتداد شوكتهم في وسط نجد، في تأمين ظهورهم بمهاجمة مرفأ الكويت الوحيد في متناولهم عند الطرف الشمالي الشرقي من الخليج وكذلك القبائل الواقعة على الخليج العربي، وهم يهاجمون عُيْينة وينتزعونها من أيدي بني خالد، حُلفاء السّلطنة، في عام ١٧٥٧، ثم هم يهاجمون العتوب وغيرها من القبائل.

وبعدها أرسل العثمانيون أول حملة حربية ضد الوهابيين في عام ١٧٨٧ بقيادة حليفهم في تخوم البصرة، ثويني، وكان ذلك في عهد سليمان باشا، والي بغداد، قويّ المراس، ثم كانت حملتهم الثانية ضد الوهابيين برئاسة ثويني نفسه بعد ذلك بتسع سنوات، وعندما لقي ثويني مصرعه، أرسل باشا بغداد قائده علي باشا على رأس قوة قُدِّرت بسبعة آلاف من الجنود الأتراك وضِعْفهم من العرب. لكن هذه الحملة فشلت كسابقتها، ولاحق الوهابيون قواته المنهزمة حتى مشارف الكويت، ومن بعد هذه الهزيمة التي مُنِيَت بها القوة العثمانية، استفحل النشاط العسكري الوهابي ضد باشا بغداد، في عهد عبد العزيز بن محمد بن سعود (١٧٦٥ - ١٧٠٣م)، حيث هوجمت كربلاء، وهدمت قبة المزار الحسيني بها في عام ١٨٠١، وفي عهد ابنه سعود (١٨٠٣ - ١٨١٥م) عندما هوجمت مدن أخرى تابعة للسلطنة في العراق، من بينها البصرة والنجف والسماوة وبغداد نفسها!

ولكن كيف تسنّى للوهابيّة أن تصل إلى كلّ هذه القوّة التي مكّنتها، ليس فقط من تجميع النجديين وراءها، بل وهاجمت مكّة في عام ١٨٠٣ واستولت عليها، كما استولت على المدينة في العام التالي، مما أدّى إلى تحطيم قوة الشريف غالب؟

. . . إن الإجابة على هذا السؤال تحتاج منّا إلى وقفة ندرس فيها الوهابيين بتفصيل أكثر.

بـ ـ الوهابيّون

لقد قامت الحركة الوهّابية على التوحيد والعدْل، ونبذ مظاهر البدعة في الدين، من مثل التوسُّل بأصحاب القبور والأولياء لأداء الحاجات والاستجابة للدعاء، ومن مثل إقامة القباب، كما قامت على الدَّعوة إلى الإسلام الحق والتخلي عن كل مظاهر الشرك، ودعاوى الجاهلية، وهذه الدَّعوة ليست جديدة لأنّها تنتمي إلى ما دُعِي إليه المسلمون من جهة، كما أنها تتشابه مع المذهب الحنبلي، ويتضح فيها التأثر بالعلاّمة المجتهد ابن تيمية، لكن هذه الدَّعوة لم تكن مجرّد محاولة لتحويل بعض المسلمين عما دأبوا عليه من بِدَع، وما أقدموا عليه من مظاهر الإشراك بالله، وإنما عنت تحدّي السلطة القائمة، سواء كانت هذه السلطة هي سلطة القبائل الضاربة في نجد أو الإحساء، أو سلطة أمراء مكّة المكرّمة وهم الأشراف، أو السلطة العثمانية، أو أية سلطة عربية أخرى مجاورة.

ومحمد بن عبد الوهاب، صاحب هذه الدَّعوة، كان ابناً لِقاضٍ في عيينة، ومن ثم فقد كان طبيعياً أن يدرس العلوم الدينية، ومن بينها الفقه والتوحيد، وأن يحفظ القرآن والحديث الشريف، ويطّلع على التفسير القرآني، وأن يقرأ عن المذاهب الأربعة وكتبها، ثم إنه توجه إلى بغداد ليعُبَّ من معين المعرفة الدينية، كما سافر إلى مناطق أخرى للغرض نفسه. وبعد استكماله دراسته عاد إلى عيينة، وعكف على كتابة رسائله، ومنها رسالة التوحيد التي ضمَّنها التعاليم الإسلامية. ثم إنه أخذ بعد ذلك في شرحها للنّاس حتى صار له مريدوه. وتعدّ البداية الحقيقية للحركة الوهّابية هي عندما التقى بمحمد بن سعود، الذي أيّده وسخّر بنفوذه المال والرجال في خدمة هذه الحركة، وهكذا كان انتشارها سريعاً، فهي تشرِّق وتغزو كل صقع من أصقاع الخليج العربي، بدءاً من البصرة والزبارة وكربلاء شمالاً وحتى عُمان جنوباً، وهي تغرِّب حتى تخوم البحر الأحمر، للاستيلاء على المدينتين المقدستين مكّة والمدينة، وهي تستولي على عسير، وتتجه جنوباً إلى حدود اليمن، بعد أن استقرّ لها الأمر في وسط نجد.

وبعد ست وعشرين سنة من ظهور محمد بن عبد الوهاب في الدرعية، وتحالفه مع البيت السعودي، تم أوّل اتصال بين الوهابيِّين والأشراف، واتخذ ذلك الاتصال شكل بعثة من علماء الوهّابية، أرسلهم ابن عبد الوهاب إلى مكّة ليناظروا علماءها، وقد أحسن شريف مكّة غالب وفادتهم، كما أن علماء مكّة لم يروا في دعوتهم شيئاً مخالفاً للدين، بل أقروا التشابه بينها وبين مذهب أحمد بن حنبل، غير أنَّ جو السَّلام سرعان ما تعكَّر، فبعد وفاة مؤسِّس الحركة ابن عبد الوهاب في عام ١٧٩٢، تمكّن الوهّابيون من الاستيلاء على الحسا، ومن هزيمة بني خالد في عام ١٧٩٥. ولمّا كانت الحسا ذات أهمية استراتيجية للعثمانيِّين، فإنهم شعروا بالقلق ازاء تزايد النفوذ الوهابي الذي استطاع استمالة القواسم المتمركزين في الجنوب إليه، ذلك أن الحسا كانت ذات أرضٍ خصبة، كما أن مرافئها على الشاطىء الخليجي كانت معبراً للتجارة الأوروبية والهندية والعربية.

ومن قبل ذلك بعامين اثنين، أي في عام ١٧٩٣، اصطدم الوهّابيون بالعتوب في الكويت وفي البحرين، حيث كانوا يعدّون العتوب من المشركين، أو الذين أعماهم الجاه عن التوحيد والعدل.

ثم عاود الوهابيّون الهجوم على الكويت في عام ١٧٩٥، وقد جنَّدوا عناصر من داخل الحسا في ذلك الهجوم، ومعلوم أن العتوب كانوا أصدقاء للعثمانيين الذين أكرموا وفادة شيخ الكويت عبد الله الصَّباح، عندما زار عاصمتهم في عام ١٧٩٤.

وهكذا نجد باشا بغداد يبعث بحملة ثويني آنفة الذكر وخاصةً بعد سقوط الزُّبارة، المهمّة، في أيدي الوهابيِّين، وفي مخطوطة «لمع الشهاب» بالمتحف البريطاني تفصيلات عن ذلك، وعن فشل هذه الحملة التي جُرِّدت ضد الوهابيِّين في عام ١٧٩٦.

ولقد نجح الوهابيون كذلك، في صدِّ عدد من الحملات جرَّدها ضدَّهم من الغرب، شريف مكّة وأميرها غالب، كما وطّدوا نفوذهم، بتعاونٍ معهم من جانب حاكم مسقط، اعتباراً من عام ١٨٠٣، في الزّبارة والبحرين، كما أخذت

سفن القواسم الموالين لهم، في مهاجمة سفن تجارية كويتية، كما حاولوا عدّة مرات الاستيلاء على الكويت نفسها، لكن انشغالهم بصدِّ هجمات من جانب آل الخليفة، الذين استطاعوا انتزاع البحرين منهم في عام ١٨١٠، حال دون نجاح الخطط الوهابية في الاستيلاء على الكويت.

ومع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، أخذت الأمور تتسارع في مصر جارة الحجاز، على الشط المقابل من البحر الأحمر، فبسبب التنافس بين الانجليز والفرنسيين على التحكّم في طرق التجارة بين الهند وأوروبا، احتل الفرنسيون بقيادة بونابرت مصر في عام ١٧٩٨، ثم نجحت شخصية ألبانية، كانت في عداد قوة أرسلها الباب العالي لإخراج الفرنسيين من مصر، في تسيّد الموقف، وفي صدِّ هجمات للانجليز عندما حاولوا أيضاً التحرّش بالدفاعات المصرية، واهتبلها الباب العالي فرصةً، فاعترف بمحمد علي والياً على مصر، ثم ما لبث، وقد لمس النجاح الوهّابي/ السعودي المتنامي في معظم شبه الجزيرة العربيّة وعلى شواطىء الخليج، أن طلب من باشا مصر المعونة في إخماد هذه الحركة، وبهذا الطلب تبدأ حلقة جديدة من حلقات الصِّراع على السلطة، وهو صراع كانت أطرافَه: مصر والسلطنة العثمانية والأشراف والوهابيّون والانجليز.

جـ ـ الدّور المصري في الحجاز وشبه الجزيرة العربية

في خلال عشر سنوات من قدومه إلى مصر، تمكّن والي مصر، محمد علي باشا، من تأسيس نواة جيش قويّ، وفي عام ١٨١١ أعدم ثلاثمئة مملوك كانوا يشكّلون خطراً على سلطته، ومع ورود الفرمان السلطاني إليه فإنّه بعث بأوّل حملة تعززها سفن من الأسطول المصري الذي رسا في ينبع في العام نفسه، وفي أولى المواقع التي جرت بين قوات طوسون، بن محمد علي وبين قوات سعود بن عبد العزيز بالقرب من بَدْر، دارت الدائرة أولاً على قوات الأوّل، الذي ما لبث أن حصل على تعزيزات من ينبع عاد بها ليستولي على المدينة في عام ١٨١٢.

وبمساندة من شريف مكّة غالب، احتلّت القوات المصرية الطائف، لكنّ النفوذ الوهابيّ السعوديّ كان متمكناً في كل نجد وعسير والقصيم وفي الشرق على الخليج، وهذا ما حدا بمحمد علي إلى أن يسافر بنفسه إلى الحجاز، للترتيب لعملية احتواء ضد خصوم الدولة العثمانية وخصوم الأشراف، وعندما نمي إلى محمد علي أن ثمة هوىً في نفس الشريف غالب مالَ معه إلى الوهابيّين فإنه ألقى القبض عليه، ونفاه إلى سالونيكا.

واستطاع محمد علي بقيادته إلحاق الهزيمة بالجيش الوهّابي السعودي في بصل. وبعد أن انحاز بعض مشايخ البدو من شمال نجد إليه، نجد ابنه طوسون يغزو القصيم، غير أن عبد الله بن سعود يوقّع معه اتفاقية أقرّ فيها بالتخلّي عن مكّة والمدينة، لكنه حصل فيها على إخلاء نجد من العساكر المصرية، وهنا نجد محمد علي يرفض المصادقة على هذه الاتفاقية، ويعزل ابنه طوسون من قيادة الحملة المصرية، ويعينّ ابنه المتبنّى ابراهيم قائداً عاماً لها.

وبحلول ابراهيم، وهو قائد محنّك، في الميدان في عام ١٨١٦، لم يضع وقتاً، فهاجم القصيم من جديد، ثم حاصر الدرعية بعد ذلك بعامين، إلى أن استسلمت له وسوّيت مبانيها بالأرض. ثم عينّ حاكماً تركياً كمحافظ لنجد وانسحب إلى المدينة. وهذا ما يفسّره دحلان في وثيقته، لاحقاً، بإشاراته إلى عَوْدة سلطة الدولة (العثمانية) إلى تلك المناطق، ومن هذا يبدو أن دور القوات المصرية كان دوراً محدوداً، وهو إعانة الأشراف على حكم الحجاز، واستتباب الأمن في المناطق التي كان يهدّدها توسّع الوهابيين السعوديّين. وهذا أيضاً ما يفسّر السبب في أن هذه القوات لم تجعل لها موطىء قدم مثلاً في عسير، طوال اثنتي عشرة سنة، في الفترة من ١٨٢٥ حتى ١٨٣٧، وفضلاً عن ذلك فقد كان محمد علي مشغولاً بصورة أكبر بعلاقته بالسلطنة العثمانية في الآستانة حيث دخل الانجليز مع روسيا والنمسا وبروسيا في شكل حلف رباعي مع الباب العالي ضدّه! فإذا أضفنا إلى ذلك حركة الالتفاف على شبه الجزيرة من الجنوب، وهي التي قام بها الانجليز في عام ١٨٣٩، عندما قاموا باحتلال عدن، وشنّهم

حملات ضد رأس الخيمة، وطلب بعض الحكام ومنهم عبد الله حاكم الكويت حمايتهم، في أول يوليو سنة ١٨٤٠، لحمله على التخلّي عن سوريا لصالح الدولة، وهكذا، فإن ائتلاف هذه الأمور جميعاً كان مُثْنياً لعزم محمد علي أن يوطد أي نفوذ له في الحجاز.

ولم يكن حظّ محمد علي وقواته في نجد أحسن حالاً من الحجاز، إذ وجد الوهابيّون السعوديون في «تركي» وهو ابن عم عبد الله، الذي سبق ذكر نهاية حياته في الآستانة، زعيماً يقودهم، وعتيبة والدواسر في الوسط وفي الجنوب الشرقيّ، وعندما اغتيل تركي في عام ١٨٣٢، حمل الراية من بعده في نجد، ابنه فيصل الذي سقط في أيدي قوات محمد علي في حملة مظفرة بقيادة خورشيد باشا (محافظ مكة) الذي استولى من جديد على الدرعية كما دانت له الرياض وكان ذلك في عام ١٨٣٨، وتمّ ارساله إلى القاهرة، وبذكاءٍ منه ودهاء، وطّد هناك علاقته بعباس باشا، ابن محمد علي باشا، وكان أن ساعده هذا على الهرب من مصر، حيث عاد ليقود الوهابيّين، ويجبر آخر حاكم لنجد على الرحيل. وهكذا استمر الوهابيّون، بعد وفاة فيصل، في حكم نجد، وساعدهم على ذلك تحالف قبيلة شمّر قوية النفوذ معهم، وكذلك توطيد علاقتهم بالمحافظ التركي للمدينة المنوّرة.

تلكم هي القوى التي أحاطت بالأشراف، أمراء بيت الله الحرام، خلال الفترة السابقة مباشرة لعام ١٨٤٠ الذي كانت أحداثه مفتتح وثيقة مفتي مكة المكرّمة زيني دحلان، وهي الوثيقة التي تؤرّخ للأشراف للأحداث السابقة (١٨٤٠ - ١٨٨٣م) والتي نوردها في الفصل الثاني التالي، استكمالاً واستطراداً طبيعياً لها.

الفصل الثاني

حكم الأشراف للحجاز
(في الفترة من ١٨٤٠ ـ ١٨٨٣م)

نصُّ الوثيقة من كتاب طبعته دارُ الكتب المصرية طبعة يتيمة في عام ١٨٨٧م، لمفتي مكّة المكرّمة الشيخ أحمد بن زيني دحلان بعنوان: «خُلاصة الكلام في بيان أمراء بيت الله الحرام». (ص ٣١٠ ـ ٣٣١)

كان العسيريون قد توفي أميرهم علي بن مجثل، وكان من بني مفيد، وأقيم بعده أميراً عليهم، عائض بن مرعي، وكان أيضاً من بني مفيد. فاستفحل ملكه وتقوّى، وتغلب على بعض الممالك التي بقيت تحت طوع الدولة، مثل بني شهر وبيشة وبلاد غامد وزهران. فجهز محمد علي باشا عساكر كثيرة، ليتوجه بها مولانا الشريف[1] محمد بن عون، ويستخلص تلك الممالك. فتوجّه العساكر، وبقي أحمد باشا بمكة يمدّه بإرسال الذخائر والخزائن، ووقع بينه وبينهم وقائع، واستخلص تلك المواضع التي تغلبوا عليها، وأرجعها إلى حكم الدولة، فصارت بلاد غامد وزهران وبيشة وبني شهر تحت طوَعه، وتقدم إلى بلاد عسير ليستخلصها منهم ويرجعها كما كانت عند مجيء محمد علي باشا إلى الحجاز، فحصل من أحمد باشا تقصير في ارسال الذخائر والخزائن وما يحتاجون إليه، فحصل للعساكر ضيق شديد من ذلك، وهم محاصرون بلاد عسير، فوقع

الفشل في الجيوش وأدى ذلك إلى انهزام تلك العساكر. فرجع الشريف محمد بن عون إلى مكة، وكذلك العساكر.

كان ذلك سنة إحدى وخمسين، وأنكر أحمد باشا وقوع التقصير منه، ونسب التقصير إلى سيدنا الشريف محمد بن عون، فطلبهما محمد علي باشا ليحضرا عنده بمصر، ليتحاكما في ذلك. فتوجها إلى مصر في سنة اثنتين وخمسين، وأبقى الشريف محمد بن عون، وكيلاً عنه بمكة، الشريف مبارك بن عبد الله الحموي العبدلي، وأبقى أحمد باشا، وكيلاً عنه، أمير اللواء أمين بيك. فلما وصلا إلى مصر تحاكما عند محمد علي باشا، وثبت أن التقصير إنما كان من أحمد باشا، ولم يثبت على مولانا الشريف محمد شيء من التقصير. فأذن محمد علي باشا لمولانا الشريف محمد بالرجوع إلى مكة، فوسط أحمد باشا وسائط لمحمد علي باشا، ويذل لهم في ذلك مالاً جزيلاً على أنه هو الذي يرجع إلى مكة، ويبقى مولانا الشريف محمد بمصر.

وتعهّد أحمد باشا بأن يستولي على عسير بالعسكر، في ثلاثة أشهر. فحضر مولانا الشريف محمد عند محمد علي باشا، وأخبره بأن أحمد باشا يطلب الرجوع إلى مكة، وأنه يتعهّد بأن يستولي على عسير في ثلاثة أشهر. فقال له الشريف محمد: لا يقدر على ذلك، ولا بعد ثلاث سنين. فقال محمد علي باشا: نجرّبه وننظر ماذا يصير، وتبقى أنت عندي بمصر، ويتوجه هو. فقال مولانا الشريف محمد: لا بأس بذلك. فبقي مولانا الشريف محمد بمصر.

ورجع أحمد باشا، وكان معتمداً على بعض الأشراف، مثل الشريف منصور بن زيد الشنبري، فإنه كان مصطحباً مع أحمد باشا، وكان يتعهّد له بحصول هذا الأمر، وكان قد تولى إمارة غامد وزهران في بعض السنين، ويريد رجوعه إلى إمارته، وكان أحمد باشا معتمداً أيضاً على سلطان بن عبدة العسيري، والمذكور كان أميراً على قبيلة من قبائل عسير يقال لهم علكم، وكان قد وقع بينه وبين أمير عسير اختلاف، فأراد أن يقتله، فهرب وجاء إلى مكة مُلتجئاً قبل هذه الوقائع بسنين. فسعى له أحمد باشا عند محمد علي باشا في

ترتيب معاش جزيل ومرتبات جزيلة، فبقي بمكة مصطحباً مع أحمد باشا، ويداهن مولانا الشريف محمداً ظاهراً، وميله في الباطن مع أحمد باشا. فكان يَعِده أن قبائل عسير لا تخرج عن طوعه، وأنه إذا توجه مع أحمد باشا والعساكر يُملِّكه بلاد عسير. فلما رجع أحمد باشا من مصر، أبقى أمين بيك قائماً مقامه، وتوجه هو بالعساكر إلى الحجاز وبلاد غامد وزهران، ومعه الشريف منصور بن زيد، وكثير من الأشراف، وسليمان بن عبدة العسيري. فوقع بينه وبين عسير وقائع في الحجاز، وانتصر أحمد باشا في وقعة منها، في سنة ثلاث وخمسين، تُسمى وقعة الباحة. واستخلص منهم بلاد غامد وزهران، ثم رجعوا بعد ذلك وأخذوها. ولما حصلت له هذه النصرة، أرسل البشائر إلى مكة، وضربت المدافع، وأمروا بالزينة بمكة وجدة والطائف ثلاثة أيام. وأرسلوا إلى مصر لمحمد علي باشا، وعظموا هذه النصرة، مع أنهم ما قدروا أن يتقدموا بالعساكر إلى بلاد بني شهر، ولا إلى بلاد عسير، بل في سنة أربع وخمسين، رجع العسيري إلى بلاد غامد وزهران واسترجعها. والحاصل أن الأمر استمر بلا نتيجة ولا فائدة، إلى سنة ست وخمسين، ومولانا الشريف محمد بن عون مقيم بمصر ومعه ولده الشريف عبد الله، والجميع في عز وإكرام، وولد لسيدنا الشريف محمد بمصر ولده الشريف حسين، في أواخر سنة أربع وخمسين، وأرسله إلى مكة ليكون عند المراضع، فوصل إلى مكة في المحرم سنة خمس وخمسين.

فلما كانت سنة ست وخمسين، بعد انعقاد الصلح بين مولانا السلطان عبد المجيد ومحمد علي باشا، كان من جملة شروط الصلح أن يترك محمد علي باشا الحجاز والشام، ويفوض الجميع لمولانا السلطان، ويبقى له ولأولاده ملك مصر وأعمالها. فأذن محمد علي باشا، لمولانا الشريف محمد[1]، أن يرجع إلى مكة في امارته كما كان، وأن يجهز له عساكره التي بالحجاز، ويرسلها إلى مصر، لأنه كان له عساكر كثيرة بالحجاز والحربية أعني بلاد حرب[2]. وخشي أنه إذا شاع زوال حكمه عن الحجاز يحصل اضطراب بالحجاز، فيقع ضرر على عساكره. ورأى أنه لا يحصل التسكين والأمن في الحجاز، ويتسهل إرسال العساكر إلا بمولانا الشريف محمد بن عون.

وكانت العساكر التي في حرب بمعية سليم باشا الملقب اطزبير، وكان مخيماً بعساكر في الغازية والخيف[4]. وكان قد ملك تلك البنادر والخيوف، وضايق قبائل حرب أشد المضايقة، وقطع كثيراً من نخيلهم، وفرّوا هاربين إلى رؤوس الجبال، وصاروا منحصرين فيها. وتقطعت الطرق، وحصل لأهل المدينة ضيق شديد، وانقطعت عنهم الذخائر. واشتدّ الغلاء عندهم، حتى بلغ الأردب[5] القمح ثلاثين ريالاً[6]. فاستحسن محمد علي باشا أن يكون توجه مولانا الشريف محمد أولاً إلى بلاد حرب، لإزالة هذه المشكلات، وإرسال عساكره التي هناك. فتوجه من مصر في سنة ست وخمسين.

فلما وصل إلى موضع العساكر، شاع خبر وصوله عند قبائل حرب المنحصرين في الجبال، فحصل لهم خوف شديد، وأيقنوا بالهلاك والاستئصال. فأرسلوا له يطلبون الأمان حتى يقهرهم بالسيف ويطلع الفقرة[7]. فتجهز بتلك العساكر، وقصد الفقرة، وهي أعظم جبل لهم يتحصنون فيه، ولهم في الفقرة نخيل ومزارع وأموال كثيرة. فلما أقبل على الفقرة، ما قدروا على قتاله، بل فرّوا في كل جهة. فطلع الفقرة وأحرق فيها أماكن، وقطع بعض النخيل، وصار لقبائل حرب غاية الذل والهوان. ثم أرسلوا يطلبون منه الأمان فأمنهم. فأقبلوا عليه أفواجاً، وعاهدوه. واشترط عليهم شروطاً فقبلوها، ثم رجع من الفقرة، وأرسل العساكر إلى مصر بغاية الراحة والأمن، ثم توجّه إلى المدينة، وسلكت الطرق، وارتخت الأسعار، وزالت تلك الشدة.

ولما دخل المدينة، كان بها عثمان باشا، من طرف الدولة، شيخاً على الحرم النبوي، وشريف بيك مديراً على الحرم، ثم صار باشا بعد ذلك. ولما دخلا على مولانا الشريف محمد، يوم قدومه المدينة، للسلام عليه والتهنئة بالقدوم، قالا له: أنت غوث الحرمين، أغاث الله بك أهل مكة في سنة ثلاث وأربعين، وأغاث بك أهل المدينة في هذا العام. فأجابهم ارتجالاً حالاً بقوله: وأنا ابن عون، وابن عون إذا صُحِّفَ يكون أنت غوث[8] فتعجبا من استحضاره لهذا الجواب. ثم إنه بعد قدومه المدينة، حصل له مرض شديد، وأرسل إلى مكة

وطلب أهله. فأرسلوا إليه إلى أن شفاه الله تعالى من المرض. وتمم الإصلاحات المتعلقة بالمدينة وأعمالها، ورجع إلى مكة في آخر سنة ست وخمسين. وفي آخر شهر ذي الحجة من السنة المذكورة، كانت ولادة ابنه الشريف عون الرفيق الذي كانت أمه حملت به وهم في المدينة، فهو مدني مكي وسماه السيد اسحق شيخ السادة، في الدار التي بالشامية لسيدنا الشريف محمد بن عون المشهور بدار الجيلاني، وحضرت تسميته، وكان في مدة مكثه في المدينة أرسل ابنه مولانا الشريف عبد الله إلى مكة، وكان ارساله من مصر حين عزم على التوجه إلى بلاد حرب. فلم يتوجه معه ابنه المذكور إلى بلاد حرب، بل قدم إلى مكة، وصار قائماً مقامه، وكان عمره إذ ذاك نحو عشرين سنة. فقام بالأمر وكالةً عن أبيه أتمَّ القيام، وحصل بعد قدومه تجهيز العساكر المصرية التي بالحجاز، وأرسلت إلى مصر في غاية الأمن والاطمئنان، وتوجه أحمد باشا وأمين بيك إلى مصر[9].

ثم وجهت الدولة ولاية جدة ومشيخة الحرم المكي لعثمان باشا[10]، الذي كان شيخاً للحرم النبوي، ووجهت مشيخة الحرم النبوي لشريف بيك، الذي كان مديراً بالمدينة وصار شريف باشا، وقدم عثمان باشا مكة أيضاً سنة ست وخمسين، ثم أقام عثمان باشا مولانا الشريف عبد الله بن سيدنا الشريف محمد بن عون قائماً مقامه، فصار قائماً لمقام الإمارة والولاية جامعاً بينهما. ولما رجع سيدنا الشريف محمد بن عون من المدينة، أبقى في المدينة الشريف محمد بن عبد الله بن سرور قائماً مقامه. واستمر الأمر بين مولانا الشريف محمد وعثمان باشا بغاية الاتفاق والمحبة إلى سنة ستين، فوقع بينهما اختلاف، سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

ولما توجهت العساكر المصرية إلى مصر، كان لمحمد علي باشا بالحجاز كثير من الذخائر والمهمات والجبخانات. فقومت جميعها بالقيمة، واستقبلتها الدولة لتخصم من الخراج المقرر على محمد علي باشا، في مقابلة ولايته مصر. وكانت تلك الذخائر والمهمات شيء لا يمكن حصره ولا ضبطه. من جملة ذلك أنه وُجِد

لـه، من صنف العدس وحـده بمكة، ثـلاثـة وعشرون ألف أردب، وقس عـلى ذلك بقية الأشياء.

وتقدم أن محمد علي باشا، لما كان بالحجاز، رتّب معاشـات ومرتبـات لكثير من الأشراف وغـيرهم. فاستقبـل عثمان بـاشا ذلـك كله، وعرّف بـه الـدولـة، فأجازته وأمرت ببقائه، وصيرته في دفاترهـا. وكذلـك تقدم أن محمـد علي بـاشا جدد دفاتر قمح الجراية المرتبة لأهل مكة، ورتّبهـا على تـرتيب غير الـذي كانت عليه، لأنه وجدها بأيدي التجار والأغنياء بالفراغات وليس بأيـدي الفقراء منهـا شيء، فأبطل تلك الـدفاتـر، ورتبها عـلى ما هي عليـه الآن. فلما وصل عثـمان باشا، وصار الحجاز للدولة، أبقى دفاتر الجرايـة على الـترتيب الذي رتبـه محمد علي باشا[1].

وينبغي أن نذكر هنا تجهيز محمـد علي بـاشا عـلى الدرعيـة والريـاض، لقتال فيصل بن تركي بن عبد الله بن أخي عبد العزيز والـد سعود، فيكـون عبد الله والد تركي ابن عم سعود كما تقـدم. وقد تقـدم أيضاً أن فيصـل بن تركي تملّك نجداً بعد أبيه، ثـم قوي واستفحل ملكه، ورجع إلى إشهار الـدعوى التي كـان عليهـا أسلافـه. فلما بلغت الأخبار محمـد علي بـاشا، أمـر بتجهيز العسـاكر إلى قتاله، وجعل على تلك العساكر خورشيد باشا الذي كان محـافظ مكة سنـة سبع وأربعـين، ووقعت الفتنة بينـه وبين تـركي بلماز، كما تقـدم بيان ذلـك. فتجهز خورشيد باشا بالعساكر الكثيرة للمسير إلى نجد، وكان مسيره من المدينة المنـوّرة سنة ثلاث وخمسين. فلما وصل إلى نجد، وقع بينه وبين فيصل بن تركي وقـائع حصل فيها قتال شديد، يطول الكلام بذكره. واستمر الأمـر بينهما إلى أن قبض على فيصل، واستولى على الدرعية والـرياض وغـيرهما. وأرسـل فيصل إلى مصر لمحمد علي باشا سنة أربع وخمسين. وكان صحبة خورشيد باشا خالـد بيك ابن سعـود، وكان خـالد من الأسرى الـذين قبض عليهم ابراهيم بـاشا سنـة ثلاث وثلاثين، وأرسلهـم إلى مصر. فكـبر خالـد بن سعود، وتـربّى بمصر. فاستحسن محمد علي باشا أن يجعله أميـراً في نجد، بـلاد آبائـه. فأرسله صحبـة خورشيـد

باشا، ورتّب له المرتبات الجزيلة. فلما قبض خورشيد باشا على فيصل بن تركي، وأرسله إلى مصر، أقام خالد بن سعود أميراً في الرياض، ومهد له الأمور إلى أن استقر أمره. ورجع خورشيد باشا بالعساكر، فاستمر خالد بن سعود سنتين، ثم ظهر منه عدم استقامته، وعدم سلوكه على الطريقة التي يرتضيها أهل نجد، فثار عليه رجل يقال له عبد الله بن ثنيان، قيل إنه ليس من آل سعود أهل الإمارة، وقيل إنه منهم، فتغلب وعاهده الناس وأراد الفتك بخالد بن سعود، فهرب خالد وجاء إلى مكة هارباً. وكان يتردد بين مكة وجدة إلى أن توفي، وكان له معاش جزيل مرتب من محمد علي باشا. وصار أمر نجد لعبد الله بن ثنيان. فلما بلغ الخبر فيصل بن تركي الذي أرسله خورشيد باشا إلى مصر محبوساً، صار فيصل يدبر الأمر في هربه من مصر، ليصل إلى نجد، وينتزع الملك من عبد الله بن ثنيان. فسهّل الله له ذلك، بإعانة عباس باشا بن طوسون باشا بن محمد علي باشا. وكان الأمر في ذلك الوقت لمحمد علي باشا ولابنه ابراهيم، وليس لعباس باشا شيء من الأمر إلا أنه كان محبباً عند جده محمد علي باشا، مسموع الكلمة عند رجال دولته. وكان يجتمع كثيراً بفيصل بن تركي وهو محبوس، فقال له فيصل يوماً: إن نجداً صارت بيد عبد الله بن ثنيان، فلو أتخلص من الحبس، وأصل إلى نجد، أنتزع الملك منه، إن شاء الله تعالى، وأصير خادماً لأفندينا، تحت أمره. فوعده عباس باشا بأنه يدبر هذا الأمر له، وأمره بكتمانه. ثم بعد أيام، أحضر له ركائب وخيلاً خِفْيَةً، وضعها بموضع بعيد عن مصر، واحتال في إخراجه من القلعة المحبوس فيها، بمواطأة مع البواب سرّاً. فخرج في ليلة، ووصل إلى المواضع التي فيها الركائب والخيل هو وبعض أتباعه، وركبوها وتوجهوا إلى نجد. وبعد يومين، بلغ خبر هروبه ابراهيم باشا، فأركب كثيراً من العسكر يسيرون خلفه ليدركوه، وكان ممن ركب معهم عباس باشا. فساروا يومين، فلم يدركوه فرجعوا. ولم يزل فيصل سائراً، هو ومن معه، إلى أن وصلوا جبل شمر، وقصدوا ابن رشيد أمير جبل شمر، فأضافهم وأكرمهم وأحسن نزلهم. ثم سار بكثير من قومه معهم وقصدوا القصيم، فلما وصلوا القصيم، قابلهم أهله وأضافوهم وأكرموا نزلهم، وساروا

معهم بكثير من قومهم معهم فصار الجميع جيشاً فقصدوا عبد الله بن ثنيان، وهو في الرياض، فقاتلوه وحصروه إلى أن قبضوا عليه وحبسوه، ثم قُتِل شنقاً في الحبس، وكان ذلك سنة ثمان وخمسين.

واستقل فيصل بالمُلْك، واستقامت له الأمور، واستمر إلى أن توفي سنة اثنتين وثمانين. وأصابه في آخر عمره غشاوة في عينيه، فصار لا يبصر. فكان يوقف عنده بعض خدمه، يعرّفونه الناس، ويخبرونه بكل مَن أقبل للدخول عليه قبل أن يصل إليه. ولما توفي فيصل، قام بالأمر من بعده ابنه عبد الله. ثم وقع بينه وبين إخوته اختلاف، فانتزعوا الأمر منه، وقام به أخوه سعود بن فيصل ثم مات ورجع الأمر إلى عبد الله، وهو باق إلى الآن أعني سنة ألف وثلاثمئة. إلاّ أنّ ملكه صار ضعيفاً جداً، لأن الدولة العلية انتزعت منه الحساء والقطيف، وخرج عن طاعته أهل القصيم، وصاروا تحت أمر الدولة. وكذلك ابن رشيد، أمير جبل شمر، قوى ملكه، وخرج عن طاعة عبد الله بن فيصل، وصار تحت طاعة الدولة، ويدفع لهم خراجاً. وكذلك أهل القصيم يدفعون للدولة خراجاً وأميرهم منهم. ولم يبق تحت طاعة عبد الله بن فيصل سوى القبائل القريبة منه.

ولنرجع إلى إتمام مدة إمارة سيدنا الشريف محمد بن عون، وقد تقدم أنه كان بينه وبين عثمان باشا غاية المحبة والألفة إلى سنة ستين، ثم حصل بينهما تنافر واختلاف سببه أن عثمان باشا أغراه بعض الناس على بعض الأمراء من الأشراف، منهم الشريف سلطان بن شرف، والشريف عبد الله بن زيد بن سليم، وقالوا له إنهم يأخذون أكثر المتحصل من الزكوات المتحصلة من رعاياهم، ولا يدخلون الخزانة إلاّ النزر اليسير، فتهدد عثمان باشا بعض الأمراء الذين قيل فيهم ذلك، فلما بلغ الخبر مولانا الشريف محمداً غضب لذلك، وحصل بينه وبين عثمان باشا التنافر، ونزل عثمان باشا إلى جدة وأقام بها، وتوجه مولانا الشريف محمد إلى الطائف ثم إلى المبعوث وأقام به. وصار كل منهما ينتظر الجواب من دار السلطنة، لأن كُلاًّ منهما أنهى إلى الدولة الشكاية. وفي تلك المدة كَثُرَ القيلُ والقال، وصار الناس، أهل الفساد، يشيرون الشر

بينهما، ويختلقون كثيراً من الأكاذيب. وأمر عثمان باشا كردعثمان كبير العساكر الخيالة، أن يتوجّه بالعساكر إلى المبعوث، ويكون في مقابلة سيدنا الشريف محمد. وقصد بذلك التخويف والمحافظة عليه. فلم يكترث بهم مولانا الشريف، بل أذن لهم بالنزول في مقابلته. وكان كردعثمان يأتي إليه ويقبّل يده، ويجلس عنده وهو يقابله ويكرمه. وأرسل عثمان باشا إلى الدولة يطلب منهم إرسال الشريف علي بن غالب إلى مكة، وأظهر أنّ القصد بذلك حضوره عند أهله، لحفظ أموالهم. فأذنت الدولة للشريف علي بن غالب بالتوجّه. وكان مولانا الشريف محمد بن عون عرَّف محمد علي باشا بما هو حاصل بينه وبين عثمان باشا، وكان محمد علي باشا يحب الشريف محمداً لكونه السبب في أصل ولايته إمارة مكة، فصار محمد علي باشا مجتهداً في نصرته، وكان مسموع الكلمة عند الدولة ورجالها. فلما توجه الشريف علي بن غالب من دار السلطنة، وجاءت الأخبار إلى مكة بتوجهه، كَثُرت الأراجيف بمكة، وشاع بين الناس أنه إذا وصل يتم مراد عثمان باشا، ويقبض على مولانا الشريف محمد، ويأتي بعد ذلك الشريف عبد المطلب أميراً على مكة. وكَثُرت هذه الإشاعات، ولما وصل الشريف علي بن غالب إلى مصر أكرمه محمد علي باشا غاية الإكرام، واحتفل به غاية الاحتفال، وكان ذلك سنة إحدى وستين. ثم بعد ذلك بثلاثة أيام، توفي وانتقل إلى رحمة الله تعالى بمصر، فقيل إنه مرض، وقيل مات مسموماً، والله أعلم بحقيقة ذلك. ثم إن محمد علي باشا عرّف الدولة العلية بما هو حاصل من عثمان باشا، من المضاررة للشريف محمد بن عون، وطلب منهم أن يعزلوا عثمان باشا من ولاية جدة، ويرجعوه إلى مشيخة حرم المدينة، وأن شريفاً باشا الذي في المدينة يكون والياً على جدة وشيخ الحرم المكي. فأجيب محمد علي باشا إلى ذلك، وصدر الأمر من الدولة بذلك. فلما جاءت الأخبار لعثمان باشا بما صدر به الأمر اغتمّ ومات من ليلته، وقيل إنه سمّ نفسه، وكان ذلك أيضاً سنة إحدى وستين. ثم جاء شريف باشا من المدينة، بعد وصول الأمر له من الدولة العلية، ووقع بينه وبين مولانا الشريف محمد بن عون غاية المحبة والألفة، واستقامت الأحوال على أتم النظام.

وفي سنة اثنتين أو ثلاث وستين، توجه مولانا الشريف محمد بن عون إلى نجد، بأمرٍ من الدولة العليّة، لإخماد فيصل بن تركي أمير الرياض[١٢]، لأنه بلغ الدولة أنه استفحل ملكه، ويخشى من تطاوله كما كان من أسلافه. فصدر الأمر من الدولة بتوجيه العساكر لقتاله وإخماده، وأن يكون ذلك بمعرفة الشريف محمد بن عون وتدبيره. فأخذ العساكر وتوجّه بنفسه وكان توجهه من المدينة، ولم يزل سائراً بالعساكر والقبائل تطيعه، وسار معه ابن رشيد أمير جبل شمر بكثير من القبائل. فلما وصلوا إلى القصيم[١٣]، نزلوا به، فقابلهم أهل القصيم وأعطوهم الطاعة، ووعدوهم النصر. فلما بلغ الخبر فيصل بن تركي دخله غاية الرعب، وأرسل لأهل القصيم وطلب منهم أن يجتهدوا له في عقد صلح، ويضعوا عليه خراجاً، فاجتهدوا مع مولانا الشريف محمد في الصلح إلى أن رضي، ووضعوا على فيصل بن تركي خراجاً، لكل سنة عشرة آلاف ريال، فرضي بذلك فيصل، وتمّ الصلح. ورجع مولانا الشريف محمد بالعساكر في سنته تلك، وكان رجوعه من الشرق إلى الطائف، واستمر فيصل يدفع ذلك الخراج سنين كثيرة إلى أن توفي فيصل، ثم انقطع دفْع ذلك الخراج، وتقدم أنّ وفاة فيصل كانت سنة اثنتين وثمانين[١٤].

وفي سنة أربع وستين، تخلّى محمد علي باشا عن ملك مصر لمرض أصابه، فقلده ولده ابراهيم باشا، ومكث نحو أحد عشر شهراً، وتوفي في ذي الحجة من السنة المذكورة. فأقيم في ولاية مصر، عباس باشا بن طوسون باشا ابن محمد علي باشا. وفي رمضان سنة خمس وستين، توفي محمد علي باشا، وعمره تسع وسبعون.

وفي سنة أربع وستين، وجهت الدولة، للشريف عبد الله ابن مولانا الشريف محمد بن عون، رتبة باشا ميرميران بنيشان، ولأخيه الشريف علي رتبة باشا أمير الأمراء بنيشان. ثم بعد مدة، جاء مثل ذلك لأخيه الشريف الحسين، ثم جاء بعد مدة مثل ذلك لأخيه الشريف عون الرفيق، ثم بعد مدة جاء مثل ذلك لأخيه الشريف عبد الله، ثم بعد مدة ترقّى الجميع إلى أن أعطوا رتبة الوزارة.
وفي سنة خمس وستين، عزل شريف باشا وتولّى بدله حسيب باشا.

وفي هذه السنة، توجّه الشريف عبد الله باشا بكثير من العساكر إلى بيشة لإخماد عسير[١٥]، لأنهم تطاولوا واستولوا على بيشة وبني شهر[١٦]؛ فسار بالعساكر، وأرجع تلك المواضع إلى حكم الدولة، وعقد صلحاً مع عسير، على أنهم لا يتجاوزون بلادهم. وفي هذه السنة أيضاً، توجه سيدنا الشريف محمد بن عون إلى الحديدة بكثير من العساكر الباقية، بعد الذين توجهوا إلى بيشة مع الشريف عبد الله. وكان توجه مولانا الشريف محمد إلى اليمن، من طريق البحر، وانتزع الحديدة[١٧] والمخا[١٨] وزبيد[١٩] وبيت الفقيه[٢٠]، من يد الشريف الحسين بن علي بن حيدر، لأنه كان تغلّب عليها وملكها. فلما وصل مولانا الشريف محمد بالعساكر، خاف الشريف الحسين وسلم البنادر المذكورة لسيدنا الشريف محمد بلا قتال، ووعدوه بأن الدولة ترتب له مرتبات في مقابلة ذلك. ووفى له بذلك، ثم بعد تملكه تلك البنادر رتبها وجعل فيها أمراء، وجعل الشريف عبد الله بن شرف في المخا، وكان قد أعطي رتبة باشا، ومكث هناك أميراً إلى أن توفي بعد سنة. وأما سيدنا الشريف محمد فإنه بعد تملكه البنادر، أرسل العساكر إلى صنعاء، ومعها معاونه توفيق باشا، والسيد اسحق شيخ السادة، ومعهم محمد بن يحيى من أبناء أئمة صنعاء[٢١]، فتملكوا صنعاء ووضعوا فيها إماماً محمد بن يحيى، ثم بعد أيام ثار عليه أهل صنعاء وقتلوه، وقتلوا توفيقاً باشا، وبعض العسكر وأخرجوا الباقين. وأما الحديدة وبقية البنادر فبقيت على ما رتبها عليه سيدنا الشريف محمد بن عون ورجع من سنته، وكان رجوع ابنه الشريف عبد الله من بيشة قبل رجوعه، وفي مدة غيبتهما كانت أكثر الأحكام بتصرف حسيب باشا، ورتب مجلساً من العلماء والمفتين الأربعة في كل أسبوع، وصار يصنع لهم طعاماً من أفخر الأطعمة الملوكية في كل أسبوع، وأظهر في أول الأمر أنه يريد التحقيق في الأحكام الشرعية وإجرائها على طِبْق الشرع الشريف، وقسم هدايا جزيلة على العلماء، ثم ظهر بعد ذلك أنه إنما يريد انتزاع الأوقاف السلطانية من أيدي الناس الذين استولوا عليها بالفراغات الشرعية، فلم يمكّنوه من ذلك. وقال له مفتي مكة، السيد عبد الله المرغني: لا يسوغ لك ذلك بحال. فعزله وقلد منصب الإفتاء للسيد محمد الكتبي الحنفي الأزهري، وظن

أنه يوافقه على مراده، فصار السيد محمد الكتبي متحيّراً في هذا الأمر، وانعقد لذلك مجالس كثيرة في كل أسبوع. فأراد حسيب باشا فتح دعوى على السيد عبد الله بن عقيل، أخي السيد اسحق شيخ السادة، لينتزع منه داراً بناها السيد عبد الله المذكور، بالقرب من الصفا، وأصلها من الأوقاف السلطانية. فلما تحقق السيد عبد الله بن عقيل أنه يريد فتح الدعوى عليه، ركب بالليل على ركائب وتوجه من طريق البر إلى مصر، ثم منها إلى دار السلطنة، وكتب أهل مكة محضراً خِفْيَةً عن حسيب باشا، وبعثوا به إلى السيد عبد الله بن عقيل، ليقدمه إلى مولانا السلطان، وفيه جملة من أختام أعيان أهل مكة من العلماء والأشراف والسادة وغيرهم، مضمونة الشكاية من حسيب باشا، وأنه يريد انتزاع الأوقاف السلطانية من أيدي أهلها الواضعين أيديهم عليها بالفراغات الشرعية، فقدمه السيد عبد الله بن عقيل لمولانا السلطان، وانعقد لذلك مجالس في دار السلطنة، ثم برز الأمر من السلطنة السنية بمنع حسيب باشا عن التعرّض للأوقاف السلطانية، وإبقاء ما كان على ما كان، وتحرر لذلك فرمان[٢٢] سلطاني بطرة مولانا السلطان عبد المجيد، ابن مولانا السلطان محمود، وجاء به السيد بن عقيل، وكان حسيب باشا بعد أن تحقق، توجّه السيد عبد الله بن عقيل إلى دار السلطنة، أمسك عن فتح الدعاوى في الأوقاف السلطانية، ينتظر ماذا يكون بعد وصول السيد عبد الله بن عقيل. فلما جاء السيد عبد الله بن عقيل بالفرمان المذكور، بطل كل ما أراده حسيب باشا، واطمأن الناس، وكان الفرمان المذكور بالعربي، والخطاب فيه لأمير مكة سيدنا الشريف محمد بن عون، فقرىء الفرمان بحضوره وحضور حسيب باشا ومجمع من وجوه الناس، فامتثل ذلك حسيب باشا، ورجع عما كان في عزمه. وبقي هذا الفرمان محفوظاً عند السيد عبد الله المرغني، بعد أن سجل في سنجل قاضي مكة. ثم جاء الأمر من شيخ الإسلام، عارف عصمت بيك، لحسيب باشا بإرجاع منصب الفتوى للسيد عبد الله المرغني ففعل ذلك. ثم جاء بعد ذلك العزل لحسيب باشا في شوال سنة ست وستين، وكان ابتداء ولايته في آخر سنة أربع وستين. ووصل إلى مكة في المحرم سنة خمس وستين، فكانت مدة ولايته

بمكة سنة وتسعة أشهر. وولي بدله عبد العزيز باشـا الملقب آقه بـاشا، واشتهـر بلقبـه، فوصـل إلى مكة في شـوال سنة ست وستين. وتوجـه حسيب باشـا إلى المدينة للزيارة، ثم منها إلى دار السلطنة، وكان معه شريف باشـا، لأنه لما عزل حسيب باشا، لم يتـوجه إلى دار السلطنـة، بل بقي بمكـة مصطحباً مع حسيب باشا، إلى أن توجها معاً بعد عزل حسيب باشا، ومجيء آقه باشا لمكة.

وفي سنـة سبع وستين، نزل الشريف عبـد الله باشـا إلى جدة، ومعـه أخوه الشريف علي باشا، لقضاء بعض أشغال لهما. فحضرا يوماً عند آقه باشا، وكان ذلك في شهر رجب من السنة المذكورة، فأبرز لهما أمراً سامياً من الصدر الأعظم رشيد باشا، مضمونـه حضورهمـا مع والـدهما سيـدنا الشريف محمـد بن عون، بمضمـون ذلك الأمـر، فامتثـل الأمر، ونـزل إلى جـدة، وركب مـع ولـديـه في المركب، وتوجهوا إلى دار السلطنة، ومعهم بعض العسكـر من طرف آقـه باشـا في مكـة، الشريف منصور بن الشريف يحيى بن سـرور قـائـماً مقـام أمـير مكـة. وشاع بين الناس أن الدولة تريد توجيـه الإمارة لسيدنا الشريف عبـد المطلب، وحسن السيـد اسحق لآقه بـاشا أنـه يطلب تـوجيه الإمـارة للشريف منصور بن يحيى، فكتب في ذلـك، وأصحبـه محضـراً من الأشراف وغـيرهم من أعيـان الناس، مضمونه طلب الإمارة للشريف منصور، فلم يصادف ذلك عند الـدولة العليّة قبولاً، بل وجهت الإمارة لمولانا الشريف عبـد المطلب في شهـر رمضان، ووصل إلى مكة في ذي القعدة من السنة المذكورة.

ولما وصل مـولانا الشريف محمـد وأولاده إلى دار السلطنة، حصـل لهم غايـة العز والإكرام، وأنزلوا في المنزل اللائق بهم، وأجـرى عليهم الضيافـة اللائقـة، ثم الترتيب اللائق بهم مـدة إقامتهم. وولـد الشريف عبد الله بمكـة وهو في دار السلطنة مولود تركه في بطن أمه سموه شرفـاً، وكانت ولادتـه في آخر سنـة سبع وستين، وولد لأخيه الشريف علي بدار السلطنة، ولده الشريف حسين، وكانت ولادته في سنة سبعين.

وفي شهر المحرم من سنـة ثمان وستين، توجـه سيدنـا الشريف عبد المـطلب

لإصلاح قبائل حرب، ولبناء قلاع في الحربية. فقابله قبائل حرب بالطاعة، ومكّنوه من بناء القلاع فبناها، وأقام بها عسكراً، ثم توجه إلى المدينة وأقام بها مدة، ورجع إلى مكة في آخر السنة المذكورة. وقد وقع بينه وبين آقه باشا اختلاف وتنافر، وادعى على آقه باشا أنه ضارره مدة اقامته في الحربية، في ارسال الذخائر والخزائن والمهمات. وانعقد بينهما مجلس في شهر الحج، في دار أمير الحاج الشامي الذي جاء في ذلك العام، وهو أحمد عزت باشا الأرزنجاني، فأعان الشريف عبد المطلب، وأثبتوا الخطأ على آقه باشا، فأرسل مولانا الشريف عبد المطلب للصدر الأعظم رشيد باشا، يطلب عزل آقه باشا، وتوجيه ولاية جدة لأحمد عزت باشا الأرزنجاني، فأجيب إلى ذلك لأنه كان بين الشريف عبد المطلب ورشيد باشا صداقة. فلما رجع أحمد عزت باشا بالحج إلى الشام، وجهت له ولاية جدة ومشيخة الحرم المكي، وعزل آقه باشا، فجاء أحمد عزت باشا المذكور إلى مكة صحبة الحج الشامي، في شهر ذي الحجة سنة تسع وستين ومائتين وألف. وأحمد عزت باشا هو الذي بنى البيت الذي بالزاهر بالقرب من شهداء فخ في مدة ولايته هذه.

وفي سنة سبعين توفي عباس باشا[٢٣]، صاحب مصر، وأقيم في ولاية مصر سعيد باشا ابن محمد علي باشا، وفي سنة سبعين، كان الشروع في عمارة المسجد النبوي، عمّره السلطان عبد المجيد بعمارة عجيبة لم ير الراؤون أحسن منها، واستمر في تعميره نحو أربع سنين. والبناء الذي كان قبله تعمير السلطان قايتباي، سلطان مصر.

ثم إن أحمد عزت باشا، المتولي ولاية جدة، لما وصل إلى مكة، حصل بينه وبين الشريف عبد المطلب اختلاف ومنافرة بعد وصوله بأيام قلائل، حتى صار الناس يتعجبون من سرعة وقوع الاختلاف بينهما. ثم طلع كل منهما إلى الطائف مع وجود تلك المنافرة فاتفق أنّ عزت باشا المذكور طلع يوماً إلى الوهط لزيارة عكرمة، مولى ابن عباس رضي الله عنهما، على ما يزعمه كثير من الناس، والصحيح أن عكرمة مدفون بالشام، فلما رجع عزت باشا من الوهط قرب المغرب، صار عليه رمي بالبنادق من الجبال القريبة من المثنى[٢٤]، فقيل إن

بعض الرصاص أصاب طربوشه وسلمه الله منها، فوقع في ظنه أن وقوع هذا الأمر إنما كان بإغراء الشريف عبد المطلب، فاستحكمت العداوة بينهما، فنزل إلى مكة ولم ينزل الشريف عبد المطلب في تلك السنة من الطائف، وكتب كل منهما إلى الدولة العلية، يشكو من صاحبه بشكيات، فعزلت الدولة أحمد عزت باشا، وولوا كاملاً باشا، فوصل إلى مكة سنة سبعين في شهر رجب، فنزل الشريف عبد المطلب من الطائف قبل قدومه، وقابله وأضافه، وصار بينهما محبة وألفة، وكان بينهما محبة سابقة حين كان الشريف عبد المطلب في دار السلطنة.
ثم بعد أيام صنع كامل باشا تعليماً للعساكر النظامية بالأبطح(٢٥)، وحضر هو والشريف عبد المطلب وغيرهما ممن يعتاد حضورهم، وفي أثناء حصول ذلك التعليم، جاء شخص للشريف عبد المطلب وأخبره بأنهم يريدون القبض عليه في هذا اليوم، فقام كأنه يريد قضاء حاجة، وخرج من المجلس وغاب طويلاً، ثم جاء الخبر لكامل باشا، أنه ركب وتوجّه إلى الطائف. فتفرّق الجمع الذين كانوا مجتمعين لحضور التعليم، وكان تفرقهم بعد تمام التعليم على ما هو المعتاد، ولم يعلم أحد بحقيقة الحال إلّا بعد مدة، وبقي الشريف عبد المطلب بالطائف، واستحكمت العداوة بينهما أكثر مما كانت مع عزت باشا وآقه باشا.
وكان الشريف عبد المطلب يتّهم السيد اسحق لأنه هو الذي يلقي العداوة بينه وبين الولاة، لأن السيد اسحق كان من أكبر المحبين للشريف محمد بن عون.
فلما تسولى الشريف عبد المطلب نزل إلى جدة، واستقبله عند قدومه، ومدحه بقصيدة، وصار يصانعه ويظهر له الصداقة. فلم يأمنه الشريف عبد المطلب، لكونه يراه مصطحباً مع الولاة. فإن آقه باشا كان مقرّباً للسيد اسحق يستشيره في كثير من مهمات الأمور، ثم صار بعده عزت باشا كذلك، ثم كامل باشا كذلك، وكانت تأتيهم مكاتيب من الصدارة ومن شيخ الإسلام بالتوصية على السيد اسحق، وكان استخراج تلك المكاتيب من الصدارة ومشيخة الإسلام بواسطة الشريف محمد بن عون، وابنه الشريف عبد الله، فلما رأى الشريف عبد المطلب شدة اتصال السيد اسحق بالولاة، ورأى محبتهم له، لم يأمنه وصار يظهر له الكراهة، وإذا حضر عنده لم يلتفت له كل الالتفات، وكان قد عزله

من مشيخة السادة سنة تسع وستين، بعد عزل آقه باشا، وتولية عزت باشا، وأقام في مشيخة السادة أخاه السيد عبد الله بن عقيل، وبعد عزله زاد اتصاله بالولاة، وزاد تقريبهم له ومحبتهم إياه، لا سيما والمكاتيب من دار السلطنة يتوالى تكرارها عليهم، فاستحكمت العداوة بين السيد اسحق والشريف عبد المطلب. وزيادة على ذلك أن الناس الذين يسعون بالفساد، صاروا يوشون بينهما، وينقلون أشياء تتوغر منها الصدور، ويشيعونها بين الناس.

وفي سنة إحدى وسبعين، والشريف عبد المطلب بالطائف، وكامل باشا بجدة، أرسل الشريف عبد المطلب من الطائف عسكراً من عسكر بيشة، للقبض على السيد اسحق والإتيان به إلى الطائف. فجاؤوا خِفْيَةً من طريق الحسينية[٦٦]، والسيد اسحق بداره المعروفة بالهجالية، فوجدوه بالبستان المتصل بالدار، وعنده نجار يصنع له ساقية، فقبضوا عليه، وذهبوا به على طريق الحفائر ثم على الحسينية، وتوجهوا به إلى الطائف. فلما جاء الخبر إلى مكة لقائم مقام كامل باشا، أركب العساكر ليدركوهم ويخلصوه منهم فلم يدركوهم. فلما وصل السيد اسحق إلى الطائف اركبوه حماراً أسود قصيراً، وكان السيد اسحق طويلاً ذا هيئة بهية، فكان ذلك تعزيراً له، وطافوا به في الطائف وسوقه وعسكر بيشة، والعبيد محيطون به، ثم حبسوه في القلعة التي في المثناة، المسماة مشرفة، تجاه دار الشريف عبد المطلب الكبيرة التي بناها في العام الذي قبله، ثم بعد ليلتين أخرجوه منها ميتاً، فصار بذلك تهمة على الشريف عبد المطلب. فمن قائل إنه مات خنقاً، وقائل إنهم عصروا خصيتيه حتى مات، والله أعلم بحقيقة الحال. فلما بلغ خبر موته كاملاً باشا، وهو بجدة، غضب غضباً شديداً، وأرسل رمزي أفندي مدير الحرم إلى دار السلطنة، ليبلغ هذا الخبر، وكثر في ذلك القيل والقال، وبقي الشريف عبد المطلب بالطائف، وما نزل ولا في وقت الحج، وانقضت السنة والأراجيف كثيرة.

فلما كان شهر صفر من سنة اثنتين وسبعين، وصل إلى جدة من دار السلطنة، باشا فريق يسمى راشد باشا. وشاع بين الناس أنه يريد القبض على

الشريف عبد المطلب، ويقيم الشريف عبد الله بن ناصر بن فواز بن عون قائماً مقام الشريف محمد بن عون، وكان متزوجاً ببنت الشريف محمد، وأبوه ابن عم الشريف محمد، وكان وكيلاً على بيته وأمواله في مدة غيبته. واتفق في تلك الأيام التي قدم فيها راشد باشا، أنه ورد التنبيه من كامل باشا لقائم مقامه بمكة، أن يجمع دلالي الرقيق ويمنعهم من بيع الرقيق، بمقتضى أمر جاء لكامل باشا من الدولة، ففعل قائم مقام الباشا ما أمره به، فصار للناس من ذلك انزعاج واضطراب، وصاروا يقولون: كيف يمنع بيع الرقيق الذي أجازه الشارع وهاج الناس هيجاناً شديداً. فاجتمع جماعة من طلبة العلم عند الشيخ جمال شيخ عمر، وكان رئيس العلماء، وقالوا نذهب إلى القاضي، ونذاكره في ذلك ليراجع كاملاً باشا، وهو يراجع الدولة في ذلك. فاجتمع معهم، وهم ذاهبون إلى بيت القاضي، خلق كثير من غوغاء الناس. فلما دخلوا على القاضي فزع منهم وهرب، ودخل إلى بيت حريمه، فزاد هيجان الناس واضطرابهم، وهاج بسبب ذلك بعض العساكر الضابطية الذين كانوا في دار الحكومة، ورأوا بعض الناس حاملين السلاح، ويقولون الجهاد، فثار من ذلك فتنة عظيمة، وصار الرمي بالبندق من الفريقين، وانتشرت الفتنة، ورمي البندق في الأسواق والطرقات، وصار القتل لكثير من العسكر وغيرهم. وتوقف بعض العسكر مع بعض أهل البلد في المسجد الحرام، وصاروا يترامون بالبندق، وقتل في المسجد أناس من ذلك الرمي، ففزع بعض الناس إلى الشريف منصور ابن الشريف يحيى بن سرور، وهو في داره، وسألوه تسكين هذه الفتنة، فأطلق منادياً في مكة لمنع الناس من الفتنة، فامتثلوا أمره وأمن الناس، وتحفظ على العساكر الشاهانية، واطلع كثيراً منهم القلعة، وكذلك الشريف عبد الله بن ناصر أدخل كثيراً من العسكر في دار الشريف محمد بن عون، وسكنت الفتنة.

فلما جاء الخبر في الطائف للشريف عبد المطلب، جمع القبائل، وقال: إني أريد حماية أهل مكة لئلا يصيبهم الضرر من كامل باشا، بسبب ما صار منهم. فلما وصلت لكامل باشا الأخبار الأولى التي حصل منها الفتنة، أرسل إلى أهل مكة بالأمان، وأنه يراجع الدولة في أمر الرقيق. فلم يطمئن الناس بذلك، بل

صاروا خائفين من سطوته. ثم لما بلغه أن الشريف عبد المطلب جمع القبائل، ويريد المجيء بهم إلى مكة، أرسل وطلب الشريف عبد الله بن ناصر إلى جدة، وكذلك طلب الشريف منصور بن يحيى، وقيل إن الشريف منصوراً توجه إلى جدة بلا طلب خوفاً من الشريف عبد المطلب، وتباعداً عن الفتنة، ثم توجه الشريف عبد المطلب بالقبائل من الطائف، وجاء بهم إلى مكة، وكان العساكر الشاهانية بالقلعة ومعهم أويس باشا قمندان العساكر، فأقام كامل باشا الشريف عبد الله بن ناصر قائماً مقام أمير مكة الشريف محمد بن عون، وكتب للشريف عبد المطلب أنك معزول، وأن الدولة وجهت إمارة مكة للشريف محمد بن عون، وقد أقمنا الشريف عبد الله بن ناصر قائماً مقامه؛ فلم يقبل منه الشريف عبد المطلب ذلك، وعقد مجمعاً في داره وأحضر فيه كثيراً من الأشراف والسادة والعلماء وأعيان الناس، وأخبرهم أني إنما جئت بالقبائل لحمايتكم ونصرة الدين، وعقد عهوداً ومواثيق بينهم، وصار أهل الحارات حاملين للسلاح ويعسّون في البلاد طول الليل. ثم إن كاملاً باشا جهز عسكراً من جدة، بعد أن أقام الشريف عبد الله بن ناصر قائماً مقام أمير مكة الشريف محمد بن عون، وأرسله مع العسكر الذين جهّزهم إلى بحره، ومعهم أيضاً راشد باشا الفريق الذي قدم من دار السلطنة، فنصبوا العرضي في بحره، وكتب الشريف عبد الله بن ناصر للأمراء من الأشراف وللقبائل وأهالي مكة، يخبرهم بحقيقة الحال، ولم يقبل ذلك الشريف عبد المطلب، وقال: هذا كله تزوير واختلاق من كامل باشا. وجهز كثيراً من القبائل وأرسلهم مع بعض الأمراء من الأشراف وغيرهم، لقتال العسكر الذين في بحره، فهجموا على العرضي، ووقع القتال بين الفريقين. ثم انهزمت تلك القبائل ورجعت إلى مكة، وتكرّر ذلك ثلاث مرات، وهم ينهزمون في كل مرة منها، وتكرّرت مكاتبات الشريف عبد الله بن ناصر لكثير من الأشراف وشيوخ القبائل وبقية الناس، فصاروا يتأخرون عن الشريف عبد المطلب، ودخلهم الفشل. وذهب كثير من الأشراف وشيوخ القبائل إلى العرضي في بحره، عند الشريف عبد الله بن ناصر، فصار يكرمهم بالكساوى وعطايا الدراهم. ثم انتقل بالعرضي إلى الشميسي، فلما تحقّق

الشريف عبد المطلب أن كثيراً من الناس تخلّوا عنه، وأخذوا الأمان من الشريف عبد الله بن ناصر، عزم على الخروج من مكة والتوجّه إلى الطائف، وقال للأشراف ولأهل مكة ومن بقي معه من القبائل: قد أعذرتكم، فخذوا الأمان لأنفسكم من الشريف عبد الله بن ناصر، وإني أريد التوجه إلى الطائف وأتجهز منه، ثم أتوجه إلى دار السلطنة من طريق البر. ثم توجّه إلى الطائف ومعه بعض أتباعه، وكان ذلك في آخر شهر ربيع الأول من السنة المذكورة. ثم سار الشريف عبد الله بن ناصر وراشد باشا ومن معهم من العساكر من الشميسي، ودخلوا مكة، وأطلقوا المنادى بولاية سيدنا الشريف محمد بن عون إمارة مكة، وأمنوا الناس، ولم يعاقبوا أحداً من الناس الذين قاموا في تلك الفتنة. فاطمأنت البلاد وسكنت الفتنة، ونصبوا العرضي الذي فيه العسكر الذين جاؤوا معهم في الأبطح، وصار الشريف عبد الله بن ناصر يطلع في الليل، يبيت في العرضي في صيوان نصب له هناك، ويجلس فيه في النهار أيضاً في بعض الأوقات، وفي بعضها ينزل إلى دار سيدنا الشريف محمد بن عون. وصارت أحكام البلد كلها مفوضة إليه.

أما الشريف عبد المطلب فإنه لما وصل إلى الطائف، وهو عازم على التجهز والتوجّه إلى دار السلطنة من طريق البر، جاءه بعض الناس ونقضوا عزمه عن التوجّه إلى دار السلطنة، وحسنوا له أن يجمع قبائل الحجاز كبني سعد وغامد وزهران، ويجعلهم مع قبائل الطائف كثقيف وبني سفيان، ويقاتل بالجميع الشريف عبد الله بن ناصر ومن معه ويخرجهم من مكة؛ فوافقهم على ذلك، وترك التوجه إلى دار السلطنة، وأرسل للقبائل المذكورة، وجمعهم ودفع لهم أموالاً من عنده. وكان في قلعة الطائف عسكر من عساكر الدولة، فأخرجهم منها واستولى على القلعة، ثم أمر عسكر الدولة الذين كانوا في القلعة أن يتوجهوا إلى مكة، وكانت الطرق كلها مخوفة لانتشار العربان والقبائل فيها، وكان الشريف فواز بن ناصر، أخو الشريف عبد الله بن ناصر، في بلاد لهم تسمى رحاب، ومعه إخوانه وأهله. فخاف على عسكر الدولة الذين أخرجوهم من الطائف، أن تتخطفهم الأعراب في الطريق، فعارضهم بعد أن خرجوا من

الطائف وذهب بهم إلى رحاب واضافهم وأكرمهم، ثم سيّر معهم من أوصلهم إلى الشريف عبد الله بن ناصر. ولما اجتمع كثير من القبائل عند الشريف عبد المطلب في شهر جمادى الأولى من السنة المذكورة، أرسلهم إلى مكة وجعل عليهم أميراً الشريف الحسين بن منصور الشنبري، ومعه جماعة من الأشراف الذين كانوا مع الشريف عبد المطلب فهجموا على العرضي الذي في الأبطح، وثار الحرب بين الفريقين. وكان الشريف عبد الله بن ناصر في ذلك الوقت بمكة. فلما جاءه الخبر، ركب مسرعاً، وتواقف الفريقان إلى أن جاء الليل، فصعد القبائل التي جاءت من عند الشريف عبد المطلب إلى الجبال، وتحصنوا فيها إلى أن أصبح الصباح، فأعادوا الحرب، ثم انهزموا هزمة شنيعة، وقتل كثير منهم، وجاؤوابرؤوسهم إلى مكة. ثم جهّز الشريف عبد المطلب جيشاً آخر من القبائل، آخر شهر رجب، وسيرهم كالأولين، فخرج الشريف عبد الله بن ناصر بالعساكر إلى عرفة، حين بلغه إقبالهم ليقاتلهم هناك. فلما أقبلوا انتشب القتال بعرفة، ثم انهزموا مثل الهزيمة الأولى. ثم جهز الشريف عبد المطلب جيشاً آخر من القبائل في أواخر شعبان، وسيّرهم كالذين قبلهم ومعهم الشريف الحسين بن منصور الشنبري وبعض الأشراف. وقيل إن الشريف عبد المطلب سار معهم بنفسه في هذه المرة، فهجموا على العرضي الذي في الأبطح، واقتتلوا إلى أن جاء الليل، فتحصن القبائل بالجبال واتخذوا لهم متارس، وبات الشريف عبد الله بن ناصر تلك الليلة في العرضي، غاية الاحتراس، خوفاً على العساكر الشاهانية أن تهجم عليهم القبائل في الليل.

وفي تلك الليلة جاء البشير من جدة بخبر وصول سيدنا الشريف محمد بن عون إلى جدة، وكان ذلك في ثامن شعبان، فبات العساكر تلك الليلة في العرضي في فرح وسرور، مظهرين الزينة في العرضي، حين ورد إليهم الخبر بإطلاق المدافع والصواريخ وغير ذلك. فلما أصبحوا انتشب القتال قليلاً ثم انهزمت تلك القبائل هزيمة أقبح من اللتين كانتا قبل ذلك، ورجعوا إلى الطائف بعد أن قُتِل كثير منهم، وجيء برؤوسهم إلى مكة. ثم بعد يومين، وصل سيدنا الشريف محمد بن عون إلى مكة ومعه ابنه الشريف علي باشا، وأما ابنه الشريف

عبد الله باشا فإنه تأخر في دار السلطنة، ثم أعطي رتبة الوزارة، وصار من أعضاء مجلس شورى الدولة.

ثم بعد وصول سيدنا الشريف محمد بن عون إلى مكة بأيام، تجهّز بالعساكر وتوجه بهم إلى الطائف، ومعه ابنه الشريف علي باشا، والشريف عبد الله بن ناصر، وكثير من الأشراف والقبائل. وكان توجههم بعد أن أرسلوا للشريف عبد المطلب يعطونه الأمان، وأن يترك القتال، فامتنع وتحصّن بالطائف، واستعدّ للقتال، وأمر أهل الطائف بحمل السلاح على مثل الحال الذي كان سنة ثلاث وأربعين. وكان عنده بالطائف بعض من قبائل هذيل وثقيف وبني سفيان. فلما قرب الشريف محمد بالعرضي من الطائف هربوا من الطائف، وذهبوا للشريف محمد بن عون. ولما توجه الشريف محمد بالعرضي من مكة في أواخر شعبان، ولم يزل سائراً والقبائل تقبل عليه من كل ناحية، يعرضون عليه ويطلبون الأمان، وهو يؤمنهم ويكرمهم بالضيافة والدراهم والكساوى من الجوخ والشيلان. فلما قرب من الطائف، أمر بنصب العرضي في العقيق في الموضع الذي نصب فيه سنة ثلاث وأربعين، وحاصروا الطائف وضربوا عليهم المدافع، ولم يبق عند الشريف عبد المطلب أحد غير أهل الطائف والشريف الحسين بن منصور الشنبري وبعض الأشراف، فلما اشتد الحصار على أهل الطائف، خرج جماعة منهم بالخِفْيَة، ووصلوا إلى العرضي، وقابلوا سيدنا الشريف محمداً، وأخذوا منه أماناً لأنفسهم، ولأهل الطائف، وللشريف الحسين بن منصور الشنبري ومن معه من الأشراف، ثم فتحوا باب السور وأدخلوا العساكر، فأحاطوا بالدار التي كان فيها الشريف عبد المطلب، ثم أعطوه الأمان على نفسه، وقبضوا عليه وأركبوه على فرس. وأحاط به الشريف علي باشا، والشريف عبد الله بن ناصر وأتباعهما، وساروا به إلى أن أوصلوه العرضي، وسلموه للشريف محمد بن عون، وكان ذلك في شهر رمضان من السنة المذكورة، فأنزله الشريف محمد بن عون في داره التي بالطائف عند باب الحرم، وجعل عليه عسكراً للتحفظ. واطمأنت الناس، وزالت الفتنة، وأمنت الطرق.

وفي شهر شوال، أنزلوا الشريف عبد المطلب من الطائف إلى مكة،

والعساكر محيطة به للتحفّظ، وبعد وصوله إلى مكة، أنزلوه إلى جدة، وسلموه لكامل باشا. فأركبه البحر، ووجهه إلى دار السلطنة ومعه عساكر للتحفظ، وشاع أن الدولة أمرت بتوجهه إلى سلانيك[٣٧]، فأرسل الشريف عبد المطلب إلى الصدر الأعظم رشيد باشا، يطلب أن تكون إقامته بدار السلطنة، فأجيب إلى ذلك. فجيء به إلى دار السلطنة، ونزل بالدار التي كان فيها أولاً، فبقي فيها في عز وإكرام، ولم تعاقبه الدولة على شيء مما كان. وأقام سيدنا الشريف محمد بن عون في مكة، بعد هذه الفتنة، سنتين، والناس في أمن وسرور. وقدم لمباشرة أكثر الأمور ابنه الشريف علي باشا، ومعه الشريف عبد الله بن ناصر. وفي سنة ثلاث وسبعين، عزل كامل باشا وتولى بدله محمود باشا الكردي، وكان والياً على اليمن، وقبل ولايته اليمن كان فريق قمندان العساكر بمكة. فلما ولي اليمن أعطي رتبة الوزارة، ثم عزل من اليمن وأعطي ولاية جدة، بعد أن عزل كامل باشا. فجاء إلى مكة، ومكث نحو سنة، ثم عزل وتولى بدله نامق باشا، فوصل إلى مكة في أوائل سنة أربع وسبعين.

(ذكر وفاة الشريف عبد الله بن ناصر سنة ١٢٧٤)

وقبل وصوله بأيام، توفي الشريف عبد الله بن ناصر، بعد أن مرض أياماً.

(ذكر وفاة سيدنا الشريف محمد بن عون سنة ١٢٧٤)

وفي الثالث عشر من شعبان في هذه السنة، توفي سيدنا الشريف محمد بن عون، وانتقل إلى رحمة الله تعالى، بعد أن مرض أياماً، رحمه الله تعالى، وعمره نحو السبعين. ودفن في قبة السيدة آمنة، والدة النبي ﷺ، بجانب قبرها، وخلّف ستة من الذكور، وهم: عبد الله وعلي وحسين وعون وسلطان وعبد الله، وكلهم في غاية الفطنة والنجابة والكمال، وخلّف أربعة من الإناث. فلما توفي أقام نامق باشا الشريف علياً باشا وكيلاً للإمارة إلى أن يأتي الخبر من دار السلطنة.

(ذكر ولاية سيدنا الشريف عبد الله باشا سنة ١٢٧٤)

ولما بلغ الخبر بالوفاة دار السلطنة، وجهت الدولة امارة مكة لابنه مولانا الشريف عبد الله، وقد تقدّم ذكر بقائه هناك، بعد مجيء والده إلى مكة، وأنه وجهت له رتبة الوزارة، وجعل من أعضاء المجلس الخاص[٢٨]. وزيادة على ذلك، اشتهر عند رجال الدولة بكمال العقل وحسن التدبير ومعرفة الأحكام. وكان قد قرأ في علم النحو، وصار له به دراية. واشتغل كثيراً بمطالعة كتب العلم من التفسير والحديث والفقه والأدب، واقتنى من الكتب شيئاً كثيراً، وكان يكثر في مجلسه من مذاكرة العلم والأدب، ويحضر في مجلسه كثير من العلماء والأدباء في كثير من الأوقات، وكان يحبهم ويعظمهم ويكرمهم ويقضي حوائجهم. وكان توجيه الامارة له في شهر رمضان، بعد مجيء خبر وفاة والده، ومكث في دار السلطنة بعد توجيه الامارة له شهوراً لقضاء مهماته، وتوجه إلى مكة في شهر ربيع الأول سنة خمس وسبعين، ودخل مكة في موكب عظيم، وفرح الناس بولايته، وصارت له هيبة في قلوب الأشراف والعربان وكافة الناس، لعلمهم بدرايته وحسن سياسته حين كان قائماً مقام والده في الولاية الأولى. ولما قدم جاء معه بميزاب للكعبة محلى بالذهب، لم ير الراؤون أحسن منه، بعثه السلطان عبد المجيد، وأرسلوا القديم إلى دار السلطنة.

(ذكر فتنة جدة)

وينبغي أن نذكر هنا الفتنة التي كانت بجدة، قبل وصوله من دار السلطنة، وكانت بعد وفاة والده، لأن الفتنة المذكورة كانت في السادس من ذي القعدة، سنة أربع وسبعين، وملخصها إجمالاً أن صالح جوهر، أحد التجار بجدة، كان له مركب منشور فيه بنديرة الانكليز، والبنديرة هي البيرق. فأراد أن يغيّرها ويجعل فيه بنديرة من بنديرات الدولة العليّة. فسمع بذلك قنصل الانكليز فمنعه من ذلك، فلم يمتنع وأخذ رخصة من نامق باشا، فأذن له بوضع بنديرة الدولة العلية، وكتب له منشوراً بذلك، فوضعها ونشرها، وأزال بنديرة الانكليز. فطلع قنصل الانكليز البحر ودخل المركب المذكور، وأنزل بنديرة

الدولة التي نشرت ونشر بنديرة الانكليز. وشاع أنه لما أنزل بنديرة الدولة وطأها برجله، وتكلّم بكلام غير لائق، فغضب لذلك المسلمون الذين في جدة، فهاجوا هيجة عظيمة، وقصدوا دار القنصل وقتلوه. وثار من ذلك فتنة عظيمة قتلوا فيها غيره من القناصل الموجودين، ومن كان بجدة من النصارى، ونهبوا أموالهم وأرادوا أن يقتلوا فرج يسر أحد التجار المشهورين بجدة، لكونه كان محامياً عن قنصل الانكليز، ومعدوداً من رعيتهم فاختفى، فأراد عوام الناس أن ينهبوا داره، فمنعهم من ذلك عبد الله نصيف، وكيل مولانا الشريف محمد بن عون بجدة، وكان نامق باشا بمكة، والشريف علي باشا القائم مقام الإمارة كان قد توجه إلى المدينة المنورة، لمقابلة الحج. فلما جاء خبر هذه الفتنة لنامق باشا اهتم لذلك، ثم توجه إلى جدة، وسكّن الفتنة، وقبض على بعض الناس الذين نسب لهم القتل والنهب ووضعهم في السجن، وأرسل إلى الدولة العليّة يخبرهم بما وقع في هذه الفتنة، وطلع إلى مكة لأداء الحج.

فلما كان الثالث من أيام التشريق، والناس بمِنى، جاء الخبر من جدة بأنه جاءهم مركب حربي للإنكليز، وصار يرمي بالمدافع المحشوة بالقنبل على جدة، فخرج كثير من الناس من جدة هاربين بنسائهم، وأولادهم وأموالهم ركباناً ومشاة، فانزعج الناس من ذلك انزعاجاً شديداً. فلما فرغ الناس من أداء مناسك الحج، ونزلوا من مِنى، عقد نامق باشا في مكة مجلساً في ديوان الحكومة، أحضر فيه كثيراً من العلماء والتجار وأعيان الناس، وأحضر كثيراً من تجار جدة الذين قدموا مكة لأداء الحج، وكانوا حضروا وقوع الفتنة حين وقعت بجدة، وأخبرهم بمجيء المركب الحربي الذي جاء من الانكليز ويضرب القنبل على جدة، وبخروج كثير من الناس منها، وقال لهم: القصد المشاورة معكم فيما يحصل به تسكين هذا الأمر. فقال له كثير من الحاضرين أن الإسلام، لله الحمد، قويّ، وأهلُه كثيرون، وذكروا له عدد قبائل الحجاز مثل هذيل وثقيف وحرب وغامد وزهران وعسير، وأنكم لو تعطون الناس رخصة ينفرون نفيراً عاماً فيجتمع من ذلك الألوف بل اللُّكوك، فيدفعون تعدّي الانكليز، ولا يرضون أن يقع عليهم هذا الذل. فقال لهم نامق باشا: هذا العدد الذي

ذكرتموه من قبائل العرب صحيح، بـل يوجـد مثله أضعافاً مضاعفـة، لكن إذا اجتمعت هذه القبائل غاية ما يقدرون عليه أنهم يصلون إلى مكة وجدة، وبعـد ذلك يدفعون هذا المركب عن جدة، فيحصل من الانكليز وغيرهم من النصارى تسلط على بقية مـدائن الإسلام، ويجتمعـون على محـاربة الـدولة العليّـة، وليس عند هؤلاء القبائل التي اجتمعت قدرة على الدفع عن بقية مدائن الاسلام، لأنه ليس عندهم مراكب يعـبرون فيها، ولا ذخـائر ولا جبخـانات ولا مـدافع، ولا شيء مما يحتاجون إليه، وأيضـاً مرادنـا دفع هـذا الضرر الآن، ولا يجتمع هؤلاء القبـائل إلا بعـد مـدة طـويلة، فـلا بـد من التـدبـير الآن في دفـع هـذا الضرر بالسرعة. فقال بعض التجار الحاضرين: يأذن لنا أفندينا في تفريق هـذا المركب الحربي، الذي جاء يرمي بالمدافـع المشحونـة بالقنبـل على جـدة، فإن كثيـراً من أهل البحر الموجودين تحت أيدينا لهم معرفة وصناعة بتغريق المراكب يـأتونها من تحت المـاء، ويغـرقـونها بـبرامـات يجعلونها في المـراكب. فقـال لهم: ليس هـذا صواباً، فإنكم إذا أغرقتم مركباً يأتيكم بعده عشرة مراكب، وإذا أغرقتم العشرة يأتيكم مائة، وهكذا فيتسلسل الأمر ولا يزول الضرر، وأيضاً ربمـا يتركـون جدة ويتوجهون إلى إضرار بقية مدائن الإسلام، وإنما الأحسن في تدبير هذا الأمر أنّـا نتداركه باللطف وحسن السياسة، بأن نتوجه إلى جدة، أنا وكثير من أعيانكم، ونجتمع بقبطان هـذا المركب، ونعقـد معه أمـراً يندفـع به الضرر. فـاستحسنوا رأيه. فتوجهوا إلى جدة وأخذ معه رئيس العلماء الشيخ جمال شيخ عمرو، ومعه من العلماء الشيـخ صديق كـمال، والشيخ ابـراهيم النشار، والشيـخ محمد جـاد الله، وشيخ السادة السيد محمد بن اسحق بن عقيـل، وتجار جـدة الذين كـانوا جاؤوا للحج. فلما وصلوا إلى جدة، صار اجتماعهم بالقبطان المذكـور، وعقدوا مجلساً صار القرار فيه عـلى أنه يصـير تحقيق هذه القضيـة، ويحصل الانتقـام ممن وقع منه التعدّي في هذه الفتنة، ويكون ذلك بعد رفع الأمر إلى الدولة العليّـة، وانتظار الجواب منها بما تأمرون به. ورضي الجميع بـذلك، وكتبـوا به مضبـطة، وختموها بأختامهم.

فلما كان أواخر شهر محرم من سنة خمس وسبعين، وصـل إلى جدة مـأمورون

من طرف الدولة، ومعهم أناس من كبار الانكليز والفرنسيس، وكان نامق باشا بجدة، فعقدوا مجلساً معه، واتفقوا على أنهم يحضرون الناس المتهمين في إحداث هذه الفتنة، ويقررونهم ويستنطقونهم كل واحد وحده، حتى يقفوا على حقيقة الأمر، ويعرفوا الذين قتلوا والذين نهبوا والذين هيّجوا. فلما تمّ قرارهم على ذلك، صاروا يعقدون مجالس لا يحضر فيها نامق باشا، وإنما يحضر هؤلاء المرخصون الذين جاؤوا مرسلين من الدولة ومن الانكليز والفرنسيس، وصاروا يقبضون على كل من صارت عليه تهمة، ويحبسونه في موضع وحده، ويسألونه ويستنطقونه بغاية التلطف والتعليم والتبجيل، ويحتالون عليهم بكل حيلة، ويكتبون كل ما يقول. فكان ملخص تلك الاستنطاقات أن أهل جدة الذين هاجوا في الفتنة، وحصل منهم القتل والنهب، قالوا إنما كان ذلك منا بأمر من التجار، وقاضي جدة الشيخ عبد القادر شيخ الأعيان، وسمّوا أناساً منهم. وقال الحضارم: أمرّنا بذلك شيخ السادة السيد عبد الله باهارون، وكبير الحضارم الشيخ سعيد العامودي، وقال شيخ السادة وسعيد العامودي وقاضي جدة وبقية التجار والأعيان إنما كان ذلك منا بأمر من عبد الله المحتسب، وقال عبد الله المحتسب إنما كان ذلك مني بأمرٍ من ابراهيم آغا، القائم مقام نامق باشا، . . . هذا ملخص استنطاقاتهم فإنها تتضمن الاعتراف بما وقع، والاعتراف بأنهم تسبّبوا في ذلك، إلاّ أنهم أسندوا ذلك لسعيد العاموي وعبد الله المحتسب، والقائم مقام نامق باشا. وكان نامق باشا وهو بجدة يرسل إليهم سراً، ويقول لهم الحذر أن تقرّوا بشيء من ذلك، فإنه يصير عليكم ضرر كثير. فلم يمتثلوا ذلك، بل أقروا به، وسببه أن المرخصين الذين حضروا من الدولة والانكليز والفرنسيس كانوا يتلطفون بهم ويعظمونهم، ويحتالون عليهم بكل حيلة، ويقولون لهم: أخبِروا بالواقع، ولا يحصل لكم ضرر، ويسألون كل واحد وحده، فإذا نطق بشيء مخالف للواقع، يقولون له: إن فلاناً وفلاناً أخبرا بما هو كذا وكذا، وذلك يخالف ما تقول. ولا يزالون به حتى يطابق كلامُه كلامَ غيره. فلما انتهت الأسانيد كلها إلى ابراهيم آغا، القائم مقام نامق باشا، أحضروه وسألوه، فأنكر جميع ما نسبوه له، وكذبهم ولم يقرّ بشيء. فاحتالوا عليه بكل

حيلة، فلم يقر بشيء، فحبسوه في موضع وحده، ثم حكموا عليه بالنفي مؤبداً. ثم بحثوا أيضاً عن الأشخاص الذين حصل منهم القتل والنهب، فعرفوهم وحبسوهم، ثم تشاور هؤلاء المرخصون المرسلون من الدولة العليّة ومن الانكليز والفرنسيس فيما بينهم، واتفقوا على أن يقتل عبد الله المحتسب وسعيد العامودي ونحو اثني عشر نَفْساً من عوام الناس الذين وقع منهم القتل، وأنه يُنفى من جدة شيخ السادة وقاضي جدة وبعض التجار، بعضهم مؤبداً، وبعضهم إلى مدة مؤقتة ويُحبس كثير من الذين وقع منهم النهب، بعد أن أحضروا كثيراً مما أخذوه، وأن ما بقي من الأموال المنهوبة، يأخذون قيمته من الدولة العليّة. فلما تم قرار مجلسهم على ذلك، كتبوا به مضبطة وختموها بأختامهم، وأعطوها لنامق باشا، وطلبوا منه تنفيذ ذلك على ما جاؤوه به من الأمر من الدولة، فإنهم جاؤوه بأوامر فيها الأمر له بتنفيذ ما يتفقون عليه. فنفذه فأخرجوا عبد الله المحتسب وسعيد العامودي من الحبس، وقتلوهما في سوق جدة على رؤوس الأشهاد، وقتلوا الاثني عشر الذين من عوام الناس خارج جدة. وكان ذلك اليوم يوماً مهولاً في جدة اشتد فيه الكرب على جميع المسلمين، ثم نفوا من حكموا عليه بالنفي. فمنهم من قضى السنين التي أفتوها له ورجع إلى جدة، ومنهم من مات ولم يرجع إليها. فمن الذين رجعوا الشيخ عبد القادر شيخ قاضي جدة، والشيخ عمر بادرب، والشيخ سعيد بغلف. ومن الذين لم يرجعوا وتوفوا وهم منفيون السيد عبد الله باهارون، والشيخ عبد الغفار، والشيخ يوسف باناجه، رحمهم الله تعالى. وقبضوا من الدولة قيمة بقية الأموال المنهوبة، وكان شيئاً كثيراً. . . هذا ملخص تلك الفتنة باختصار، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فإن هذه القضية كانت من أعظم المصائب على أهل الإسلام.

وكان قدوم سيدنا الشريف عبد الله المتولي إمارة مكة بعد تمام هذه الأمور كلها، وكان تأخره بدار السلطنة إلى هذه المدة، لأجل أن لا يناله شيء من الدخول في هذه القضية، ولا يمكنه المعارضة لما يتفقون عليه. ولما وصل إلى

جدة، كان هؤلاء المرخصون، الذين حضروا لتحقيق هذه القضية من الدولة والانكليز والفرنسيس، موجودين بجدة لم يسافروا. فحضروا عنده يوم وصوله جدة للسلام عليه، وقالوا له: صرنا ممنونين بقدومك إلى جدة قبل أن نسافر، لأنا نريد الوصول إلى مكة للتفرّج عليها، وخشينا أن يمنعنا أهل مكة من دخولها، ولما حضرت أنت تحقق عندنا أن نتمكن من ذلك، ولا يستطيع أحد أن يمنعنا، لأنك أنت الأمير المطاع النافذ الأمر. قال: إنهم لما طلبوا مني ذلك تحيّرت، ولا يقبلون مني في الجواب أني أقول لهم إن ذلك ممنوع في شرعنا، ولا يرضى المسلمون بذلك، فألهمني الله جواباً عقلياً اقناعياً، فقلت لهم: أنتم رأيتم صورة مكة في الخرائط والجغرافيات ليس فيها بساتين ولا أنهار، ولا شيء من الزخارف، وإنما هي واد غير ذي زرع بين الجبال، فلو أتيتم إليها ما تكسبون شيئاً زائداً عما علمتموه من صورتها التي رأيتموها في الخرائط والجغرافيات، فأرى أن وصولكم إليها تعب لكم بلا فائدة. فقنعوا بهذا الجواب، وأعرضوا عن طلب إليها، وتوجهوا إلى دار السلطنة. وكان سيدنا الشريف عبد الله باشا، لما قدم أميراً على مكة، معه معاون من الدولة، يسمى زكي باشا في مرتبة فريق. وفي سنة ست وسبعين غزا غزوة إلى الشرق، لقمع بعض المخالفين، وعاد منصوراً مظفراً. وكان ذلك في مدة نامق باشا قبل عزله، ثم عزل نامق باشا في آخر هذه السنة، وتولى بدله علي باشا الكتاهيلي، وفي هذه السنة ولد لسيدنا الشريف عبد الله ابنه الشريف علي.

(ذكر زيارة سعيد باشا والي مصر المدينة سنة ١٢٧٧)

في سنة سبع وسبعين، توجه سيدنا الشريف عبد الله إلى المدينة، لمقابلة سعيد باشا، والي مصر، ابن محمد علي باشا، حين جاء للزيارة، ثم لما رجع إلى مصر توجه معه إليها، ورجع إلى مكة في شهر شوال من هذه السنة.

(ذكر وفاة السلطان عبد المجيد سنة ١٢٧٧
وتولية أخيه مولانا السلطان عبد العزيز)

وفي آخر هذه السنة كانت وفاة مولانا السلطان عبد المجيد، ابن مولانا

السلطان محمود. وكانت وفاته لسبعة عشر من ذي الحجة من سنة سبع وسبعين ومائتين وألف، وعمره أربعون سنة، ومدة سلطته اثنتان وعشرون سنة وستة أشهر. وأقيم في السلطنة بعده أخوه مولانا السلطان عبد العزيز، وجاء إلى مصر سنة تسع وسبعين بعد ولاية اسماعيل باشا، وفي سنة ثمان وسبعين عزل علي باشا الكتاهيلي عن ولاية جدة ومشيخة الحرم المكي، وتولى بدله عزت حقي باشا.

(ذكر وفاة سعيد باشا والي مصر سنة ١٣٧٩ وتولية ابن أخيه اسماعيل بن ابراهيم باشا)

وفي سنة تسع وسبعين توفي سعيد باشا والي مصر، وأقيم بعده اسماعيل باشا، ابن ابراهيم باشا، ابن محمد علي باشا، ولما تولّى عزت حقي باشا ولاية جدة سنة ثمان وسبعين، وصل إلى مكة في شهر رجب من السنة المذكورة، واستمر إلى سنة إحدى وثمانين، فعزل وتولى بدله محمد وجيهي باشا، وجعل له مشيخة الحرمين مكة والمدينة، ولم تقع لغيره. وفي هذه السنة، وُلِد لسيدنا الشريف عبد الله ابنه الشريف محمد، وأحضرني في التسمية فسمّيته.

(ذكر مسير سيدنا الشريف عبد الله لقتال عسير سنة ١٣٨١)

وفي هذه السنة أيضاً، كان مسير سيدنا الشريف عبد الله لقتال عسير، وأميرهم محمد بن عائض، لأنهم تجاوزوا الحدود، واستولوا على بعض محاكم الدولة. وصدر الأمر من الدولة العليّة لإسماعيل باشا، والي مصر، بأن يرسل عساكر من مصر لإعانة مولانا الشريف عبد الله على قتالهم، فامتثل الأمر وأرسل عساكر كثيرة، ونزلوا على القنفذة. وتوجه سيدنا الشريف عبد الله بمن معه من العساكر التي في مكة على طريق الليث، ثم وصل إلى القنفذة[٣٩]. وجعل العرضي في ناحية المخواة والأحسية، وأرسل إليه عسير وأميرهم محمد بن عائض يطلبون الصلح فامتنع وترددت الرسل بينه وبينهم في ذلك. وبينما هم كذلك، إذ جاءته مكاتيب من اسماعيل باشا، والي مصر، يطلب استرجاع

عساكره بالسرعة، ولم يمهل في تأخيرها. وتكرّرت منه تلك المكاتيب، فلما رأى الأمر كذلك عقد الصلح مع عسير وأميرهم، واشترط عليهم أن لا يتجاوزوا محاكمهم، فقبلوا ذلك فأرسل العساكر المصرية إلى مصر، ورجع إلى الطائف من طريق الحجاز بعد أن أقام مدة في بلاد غامد.

(ذكر وفاة الشريف سلطان ابن سيدنا الشريف محمد بن عون سنة ١٢٨٣)

وفي آخر شهر ذي الحجة من سنة ثلاث وثمانين، توفي بمكة، الشريف سلطان، ابن سيدنا الشريف محمد بن عون، وعمره نحو أربع وعشرين سنة، وخلّف بنتاً.

(ذكر وفاة محمد وجيهي باشا وتولية معمر باشا سنة ١٢٨٤)

وفي سنة أربع وثمانين، توفي بالطائف، وجيهي باشا والي جدة وشيخ الحرمين، في ربيع الثاني، وتولى بعده معمر باشا، ولم يجعل له مشيخة حرم المدينة كما كانت لوجيهي باشا، بل ولاية جدة ومشيخة حرم مكة فقط. ولما توفي وجيهي باشا، دُفِن في قبة الحبر، رضي الله عنه. وأقام سيدنا الشريف عبد الله عزت أفندي المحاسبجي مقامه، إلى أن وصل معمر باشا، وكان وصوله في شهر شوال من السنة المذكورة. وفي سنة خمس وثمانين، غزا سيدنا الشريف عبد الله ناحية الشرق، ووصل إلى رتبة لتأديب بعض القبائل، ورجع منصوراً مظفراً.

(ذكر ابتداء حفر خليج السويس سنة ١٢٨٦)

وفي سنة ست وثمانين، كان ابتداء حفر خليج السويس ليتصل بحر الروم ببحر القلزم، وكان تمام ذلك سنة إحدى وتسعين. وكان القائم بذلك دولة الفرنسيس والانكليز واسماعيل باشا والي مصر. وبعد تمامه جعلوا على المراكب التي تمر منه عوائد معلومة على قدر ما فيها من العمل، وهذا الذي حفروه،

حتى اتصل البحران، كان هرون الرشيد أراد أن يفعله ليتهيأ له غزو الروم، فمنعه يحيى بن خالد البرمكي، وقال له: إن فعلته تتخطف الافرنج المسلمين من المسجد الحرام فامتثل كلامه، وترك ذلك. والآن بعد أن فعلوه، يخشى على الثغور التي على البحر في جزيرة العرب منهم، فنسأل الله الحفظ. وفي مدة معمر باشا، كان ترتيب مجلس الادارة ومجلس التمييز بمكة والمدينة وجدة والطائف، وذلك سنة ست وثمانين.

(ذكر وفاة سيّدنا الشريف علي باشا ابن سيدنا الشريف محمد بن عون سنة ١٢٨٧)

وفي سنة سبع وثمانين، كانت وفاة سيدنا الشريف علي باشا، ابن سيدنا الشريف محمد بن عون، بدار السلطنة، لأنه توجه إلى دار السلطنة سنة ثمان وسبعين، وأعطي رتبة الوزارة، وصار من أعضاء مجلس شورى الدولة. ورجع إلى مكة سنة خمس وثمانين، ومكث شهوراً، ثم رجع إلى دار السلطنة وتوفي بها سنة سبع وثمانين، بعد أن مرض مدة، وعمره نحو ثمان وثلاثين سنة. وخلّف ابنيه، الشريف حسيناً، والشريف ناصراً، وأربعاً من الإناث. وتقدم أن ولادة الشريف حسين ابن الشريف علي كانت سنة سبعين. وأما الشريف ناصر، أخوه، فولادته كانت سنة تسع وسبعين بدار السلطنة أيضاً، ثم أرسله أبوه إلى مكة.

(ذكر عزل معمر باشا وتولية خورشيد باشا سنة ١٢٨٧)

وفي سنة سبع وثمانين، عزل معمر باشا من ولاية جدة ومشيخة الحرم المكي، وتولى بدله خورشيد باشا، ووصل إلى مكة في شهر شوال من السنة المذكورة.

(ذكر فتنة حوا سنة ١٢٨٨)

وفي سنة ثمان وثمانين، في مدة خورشيد باشا، وقعت فتنة بمكة، تسمى فتنة حوا، كانت بين الأهالي والعسكر. كانت في شهر صفر من السنة المذكورة،

وكان سببها هذا الشخص المسمّى حوا، تضارب مع بعض العسكر في سوق المعلى، فثار لذلك أهل السوق، واقتتلوا مع العسكر. ثم انتشرت الفتنة في أطراف البلد من غير أن يعلموا السبب فيها، وقتل بعض العسكر وعولت الأسواق. فركب سيدنا الشريف عبد الله بنفسه ومعه بعض أتباعه، وخرج إلى السوق وأطراف البلد، وسكّن الفتنة. ثم قبضوا على كثير من عوام الناس الذين كانت منهم تلك الفتنة، وحبسوهم، ثم قرروهم بالاستنطاق، وعقدوا لذلك مجالس حضرها مولانا الشريف، وخورشيد باشا، والقاضي والمفاتي وكثير من العلماء، وحكموا على كل من ثبت عليه شيء بمقتضاه، وحكموا على بعضهم بالنفي سنين مؤقتة، واطمأنت الناس وزالت الفتنة.

(ذكر استيلاء الدولة العلية على بلاد عسير سنة ١٢٨٨)

وفي أول سنة ثمان وثمانين أيضاً، كان تمام الاستيلاء على بلاد عسير. وأصل تلك الفتنة أن محمداً بن عائض، أمير عسير، طغى وبغى ونقض العهود والصلح الذي عقده مع سيدنا الشريف عبد الله، سنة إحدى وثمانين كما تقدم، واستولى على كثير من المحاكم التي كانت تحت حكم الدولة، كبلاد بني شهر وغامد وزهران، ثم سار بجيش عظيم، سنة ست وثمانين، إلى الحديدة والمخا. وفعل أشياء يطول الكلام بذكرها، ثم أصاب جيوشه مرضٌ ووباءٌ، فانهزم. فجهزت الدولة، سنة سبع وثمانين، الفريق رديف باشا ومعه عساكر كثيرة، فتوجه من جدة إلى القنفذة على طريق للبحر في شهر ذي القعدة، وجعل العساكر بالقرب من نحائل، وحشد عسير جنوده عند العقبة فتركها وصعد من عقبة أخرى، وملك الصراة من بلادهم، ونزل عليهم من خلفهم، وقاتلهم وانتصر عليهم، وقبض على محمد بن عائض وكثير من أمرائهم، وقتلهم وبعث بعضهم إلى دار السلطنة.

(ذكر وفاة الشريف شرف ابن سيدنا الشريف عبد الله سنة ١٢٨٨)

وفي سنة ثمان وثمانين في رمضان، توفي الشريف شرف، ابن سيدنا الشريف عبد الله بالطائف، وكان قد قرأ كثيراً من العلوم، ونجبَ فيها، فحزن عليه

حزناً كثيراً، رحمه الله تعالى، وعمره نحو اثنتين وعشرين سنة.

(ذكر عزل خورشيد باشا وتولية قاسم باشا الفريق سنة ١٢٨٨)

وعزل خورشيد باشا في شوال سنة ثمان وثمانين، وتولى بدله الفريق قاسم باشا، وكان أولاً محافظاً على المدينة، ثم صار محافظاً لجدة، قائماً مقام خورشيد باشا في جدة، ثم وجهت له الولاية بعد عزل خورشيد باشا مع بقائه فريقاً، ولم يعط رتبة الوزارة، وجعل اقامته بجدة، وأنزل معه الخزينة والكتبة ومكث سنة.

(ذكر عزل قاسم باشا وتولية محمد رشيد باشا الأكز سنة ١٢٨٩)

ثم إنه عزل في شوال سنة تسع وثمانين وفيها كان استيلاء عساكر الدولة الذين في اليمن على مدينة صنعاء، واستمر محمد رشيد باشا إلى سنة إحدى وتسعين.

(عزل محمد رشيد باشا الأكز وتولية محمد رشدي باشا الشرواني سنة ١٢٩١)

وعزل محمد باشا، وتولى بعده محمد رشدي باشا الشرواني الداغستاني، وكان عالماً متفنناً، لأنه كان في سلك العلمية. وسبب انتقاله إلى الملكية، أنه طلب من شيخ الإسلام رتبة قضاء فامتنع، وكان الشرواني صديقاً للصدر الأعظم فؤاد باشا، فأعطاه رتبة الوزارة، وأدخله في سلك الملكية، وترقى إلى أن ولّي الصدارة بعد عالي باشا ومحمود نديم باشا، ثم عزل من الصدارة، وأعطي ولاية الحجاز، فقدم في شهر رجب من سنة إحدى وتسعين، وتوجه إلى الطائف.

(ذكر وفاة محمد رشدي باشا الشرواني وتولية تقي الدين باشا الحلبي سنة ١٢٩١)

وتوفي في أواخر شعبان بالطائف، فكانت مدته أقل من شهرين، ودفن في قبة الحبر، رضي الله عنه، في قبر وجيهي باشا. وتولى بعده تقي الدين باشا

الحلبي، وكـان مفتيـاً في حلب كـأبيـه من قبله، ثم وقعت فتنـــة في حلب أُتّهم بالتسبّب لها، فوقع بينه وبين أهل حلب تنافر، فعزل من الفتوى وتوجـه إلى دار السلطنة، ودخل في سلك الملكية، وأعطى رتبة الوزارة، وتـرقّى ووليّ ولايات، منها بغداد التي ولّيها سنة واحدة بعد نـامق باشـا، ثم عزل من بغـداد وجاء إلى دار السلطنة، ثم أعطي ولاية الحجاز سنة إحدى وتسعين بعد وفـاة الشرواني، فقدم في ذي القعدة من السنة المذكورة. وفي سنة إحدى وتسعين، وُلِد للشريف عون باشا مولود سماه محـمد عبد العزيز، واستمر تقي الدين باشا إلى سنـة أربع وتسعين.

(ذكر خلع السلطان عبد العزيز سنة ١٢٩٣ وتولية السلطان مراد خان)

وفي سنـة ثلاث وتسعـين، خلع السلطان عبـد العـزيـز، وأقيم في السلطنـة السلطان مراد ابن السلطان عبد المجيد، وكان ذلك في السابع من جمادى الأولى من السنة المذكورة. ثم توفي السلطان عبد العزيز بعد خمسة أيام من خلعـه، ثم خلع السلطان مراد في الحادي عشر من شعبان من السنة المذكورة، فكانت مدته ثـلاثة أشهـر وثلاثـة أيام. وأقيم في السلطنـة أخوه السلطان عبـد الحميـد، ابن السلطان عبـد المجيد بن محمود، وفي مدتـه كانت الحـرب بـين الـدولـة العليـة والروسية.

(ذكر ابتداء تعليم أهالي مكة الحركات العسكرية سنة ١٢٩٤)

استحسن سيدنا الشريف عبد الله أن أهل مكـة يتعلّمون حـركات العســاكر النـظامية، وكيفيـة رميهم بالبنـدق، فصدر الأمر منـه بـذلـك، لأجـل إرهـاب الروسية، وإظهار الاستعداد لهم. فامتثل الناس ذلك، وأحضروا لهم البنـادق، وصار يعلمهم بعض العساكر النظامية الموجودة بمكّة. فتعلّم كثير من الناس في أقرب زمن، وكان ذلك في أول سنة أربع وتسعين، واستمـر التعليم نحو أربعـة أشهر، ثم تركوا ذلك.

(ذكر وفاة سيدنا المرحوم المبرور سيدنا الشريف عبد الله في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٤)

في هذه السنة، توفي سيدنا الشريف عبد الله، ابن المرحوم سيدنا الشريف محمد بن عون، بالطائف، في الرابع عشر من شهر جمادى الآخرة، رحمه الله تعالى. ودفن في قبة الحبر، رضي الله عنه، قريباً من قبر الحبر، وكان مريضاً بعرق النساء، أصابه من سنة تسعين، وعولج بعلاجات كثيرة وشفي منه، لكنه لم يحصل له تمام الشفاء، وبقيت آثاره معه بحيث لا يستطيع الركوب على الخيل، ولا يركب إلاّ في العربة، ولا يستطيع المشي إلا قليلاً بشيء يعتمد عليه في يده. وما انقطع في جميع المدة عن جلوسه في الديوان، ولا عن مقابلته للناس، ولا عن سماع الدعاوى وفصل الأحكام. وفي هذه السنة طرأ عليه داء الاستسقاء، وتقوى عليه من شهر جمادى الأولى إلى أن توفاه الله، رحمه الله تعالى، سنة أربع وتسعين، وعمره نحو ست وخمسين سنة، ومدة إمارته نحو تسع عشرة سنة. وخلّف اثنين من الذكور، علياً ومحمداً، وأربعاً من الإناث وبعد وفاته بأيام، أعطي ابنه الشريف علي رتبة باشا، وكذا الشريف الحسين ابن الشريف علي باشا، وجاء الأمر من الدولة بذلك، ولما توفي سيدنا الشريف عبد الله، أقام تقي الدين باشا أخاه الشريف عوناً باشا وكيلاً قائماً مقام الامارة، وكان أخوه الأكبر منه، الشريف حسين باشا، بدار السلطنة.

(ذكر توجيه امارة مكة لسيدنا الشريف الحسين وقدومه في شعبان سنة ١٢٩٤)

وجهت له الدولة امارة مكة، فقدم في شعبان من السنة المذكورة، وتوجه الشريف عون إلى دار السلطنة، في شوال من السنة المذكورة، فأعطي رتبة الوزارة، وجعل من أعضاء شورى الدولة.

(ذكر عزل تقي الدين باشا وتولية حالت باشا سنة ١٢٩٤ ووفاته بجدة سنة ١٢٩٦ وتولية ناشد باشا سنة ١٢٩٦)

وفي شهر ذي القعدة من سنة أربع وتسعين، عزل تقي الدين باشا من ولاية

الحجاز، وولي بعده حالت باشا، واستمر إلى جمادى الآخرة سنة ست وتسعين، فتوفي بجدة في شهر جمادى الآخرة، وولي بعده ناشد باشا، ووصل إلى مكة في شعبان من السنة المذكورة. وكان سيدنا الشريف الحسين حين وصوله غازياً ناحية تربة، ثم وصل آخر شعبان منصوراً مظفراً. واستمر سيدنا الشريف الحسين في امارة مكة إلى سنة سبع وتسعين، وفيها توجه إلى جدة في أوائل ربيع الثاني. فعند دخول جدة، وهو سائر في موكب حافل، جاءه رجل أفغاني وقصده وهو راكب، كأنه يريد تقبيل يده.

(ذكر طعن سيدنا الشريف الحسين ووفاته بجدة ونقله إلى مكة سنة ١٢٩٧)

فطعنه بسكين في أسفل خاصرته، فاشتد عليه الألم، فنزل عن جواده، وكان قد قرب من الدار التي يريد النزول بها، وهي دار عمر نصيف. فتعاضده بعض خدمه، وأدخلوه الدار. فلما علموا أنه مطعون طلبوا ذلك الأفغاني حتى وجدوه بين الناس، فقبضوا عليه. ثم توفي سيدنا الشريف الحسين بعد يومين، ونقلوه إلى مكة، ودفنوه بها في قبر والده في قبة السيدة آمنة، والدة النبي ﷺ، رحمه الله تعالى، وعمره نحو اثنتين وأربعين سنة وشهور، وخلّف ثلاث بنات ولم يخلّف ذكراً. ثم إن ذلك الأفغاني الذي طعنه قرر عن سبب قتله، وعذب بأنواع العذاب، فلم يقر بشيء، ولم يقر بأحد أغراه على ذلك، فقتل بعد ذلك.

(ذكر الامارة الثالثة لسيدنا الشريف عبد المطلب سنة ١٢٩٧)

ولما وصل الخبر إلى دار السلطنة، وكان الشريف عبد المطلب بدار السلطنة، وجهت إليه إمارة مكة، فتوجّه من دار السلطنة، فلما وصل إلى ينبع توجه للمدينة المنوّرة، وأقام فيها أياماً ثم رجع إلى ينبع، وتوجه إلى جدة، ثم إلى مكة ودخلها في الحادي عشر من جمادى الآخرة من السنة المذكورة، ووالي جدة إذ ذاك ناشد باشا. ثم وقع بينه وبينه اختلاف وتنافر لأسباب اقتضت ذلك، وذلك أن الشريف عبد المطلب كان في هذا الوقت طعن في السن وكبر، فصار

كثير من أتباعه المباشرين للمصالح يحسنون له فعل بعض الأشياء، فيوافقهم على ما يقولونه ويأمر بها، وينسب الناس إليهم أنهم يأخذون من الناس رشوة في مقابلة تلك المصالح، فكثر بسبب ذلك القيل والقال، ووقع التنافر بينه وبين ناشد باشا. فمن تلك الأشياء التي أوجبت التنافر أنهم أخبروه بأشخاص أنهم يقع منهم كلام غير لائق، فغضب، فأحضر ثلاثة منهم، وهم عبد الله بن فويحص ومحمد تركي ومساعد الهابط، وكان إحضارهم ليلاً، فأمر بضربهم، فضربوا ضرباً كثيراً، ثم بعد أيام مات من ذلك الضرب عبد الله بن فويحص ومحمد تركي، وشفي مساعد الهابط، فكثر كلام الناس في هذه القضية.

ومن ذلك أنه رأى داراً تجاه داره التي في القرارة في مدة غيبته، بناها الشريف مهدي بن أبي طالب الحمودي، وكانت عالية مشرفة، فقال إن هذه الدار تكشف على داري، وفي بقائها ضرر كثير لا أتحمله، فأمر بهدمها بعد أن أحضر مشرفين أشرفوا عليها، ووافقوه على أن في بقائها ضرراً. وأحضر أولاد الشريف مهدي، وقال لهم: أدفع لكم أربعة آلاف ريال في مقابلتها. وكتب في ذلك حجة عند القاضي ببيعهم إياها له، فكانوا يقولون: إنهم مكرهون في ذلك. وبعد هدمها، كثر كلام الناس أنه كتب تقريراً للشريف دخيل الله العواجي في دلالات الحلقة التي يباع فيها الفواكه والخضر، فمنع دخيل الله أهلها الذين كانوا يباشرون الدلالات فيها، ثم اشتروا منه تلك الدلالات بمبالغ كثيرة. وفعل مثل ذلك في دلالات الفحم والحطب والحشيش، وقرر فيها أشخاصاً من الأشراف، وكذلك فعل مثل ذلك في خراجات جمال بعض بيوت مشايخ الجاوى، فكثر كلام الناس في ذلك كله. وحصل أيضاً اختلال في الطرق، وعدا كثير من الاعراب في طريق الطائف وجدة والمدينة.

(ذكر عزل ناشد باشا وتولية صفوت باشا سنة ١٢٩٧)

ثم إن الدولة عزلت ناشداً باشا، ووجهت الولاية لصفوت باشا، فوصل إلى مكة في أوائل شهر ذي الحجة من السنة المذكورة، أعني سنة سبع وتسعين. وتوجه ناشد باشا إلى دار السلطنة بعد أن حج، واستمر صفوت باشا إلى سنة

ثمان وتسعين، وكان الاتفاق بينهما أكثر مما كان مع ناشد باشا، للأسباب المتقدمة وأسباب غيرها، ومعارضات في بعض القضايا، واتسع الأمر بينهما.

(ذكر عزل صفوت باشا وتولية أحمد عزت باشا سنة ١٢٩٨)

وعند تمام شهر ذي الحجة من سنة ثمان وتسعين، عزل صفوت باشا، وتولى بدله أحمد عزت باشا الأرزنجاني الذي كانت ولايته سابقاً في سنة تسع وستين، في مدة الشريف عبد المطلب في الولاية التي قبل هذه. وقبل وصول أحمد عزت باشا، وصل إلى جدة الفريق عثمان باشا قمنداناً على العساكر وقائمقام أحمد عزت باشا إلى قدومه، وتوجه صفوت باشا إلى دار السلطنة في أوائل سنة تسع وتسعين، وقدم أحمد عزت باشا في المحرم من السنة المذكورة، واجتمع بصفوت باشا في جدة قبل توجهه. وكان أحمد عزت باشا المذكور قد طعن في السن، وبلغ نحو التسعين، إلاّ أنه قويّ البنية. وكان بين ولايته هذه وولايته الأولى نحو ثلاثين سنة. وكان عثمان باشا قمندان العساكر يباشر كثيراً من الأحكام، ويعارض الشريف عبد المطلب في كثير منها.

(ذكر عزل أحمد عزت باشا وتوجيه الولاية لعثمان باشا سنة ١٢٩٩)

واستمر الحال على الاختلاف إلى عشرين من شعبان من السنة المذكورة، أعني سنة تسع وتسعين. فجاء الأمر في التلغراف بعزل أحمد عزت، وولاية عثمان باشا القمندان بدله، وهو في رتبة فريق كما كان، فتوجه أحمد عزت باشا إلى دار السلطنة في رمضان من السنة المذكورة، وبقي عثمان باشا والياً. وكان لما توجه إلى الطائف في شعبان، صحب معه مدافع كثيرة وجبخانات، وكثر خوض الناس في ذلك، وصاروا يقولون إنه يريد القبض على الشريف عبد المطلب، ويريد ولاية الشريف عبد الله باشا، ابن المرحوم سيدنا الشريف محمد بن عون إمارة الحجاز.

(ذكر كيفية خلع الشريف عبد المطلب من الامارة وتوجيهها للشريف عبد الله باشا في ٢٨ من شوال سنة ١٢٩٩)

فلما كان ليلة الثامن والعشرين من شهر شوال من السنة المذكورة، أخرج بعد منتصف الليل كثيراً من العساكر إلى المثناة، ومعهم مدافع، وبعض من الأشراف ذوي عون وعمر باشا رئيس العساكر، وطلعوا في الجبال التي في المثناة المحيطة بالدار التي فيها الشريف عبد المطلب، وأطلعوا معهم المدافع، ورتبوا ذلك كله بالليل، ولم يشعر أحد بهم. فلما طلع النهار، أرسلوا للشريف عبد المطلب، وأخبروه بأنك معزول ومطلوب حضورك لدار السلطنة، وأنه ورد إلينا تلغراف بذلك، وبولاية الإمارة للشريف عبد الله باشا، وأرسلوا له صورة التلغراف الذي قالوا إنه ورد إليهم، فطلب مهلة إلى أن يقضي اشغاله. ونظر ورأى العساكر قد ملأت الجبال وأحاطت بداره، فلم يعطوه المهلة التي طلبها. وبعد ساعة خرج من داره وركب العربة، وأحاطت به العساكر إلى أن أوصلوه إلى القِشْلة التي فيها العساكر بالطائف، وهيأوا له فيها موضعاً فنزل به، ووضعوا العساكر للتحفظ عليه محيطة بالموضع الذي نزل به، ثم أطلقوا منادياً بالطائف بولاية الامارة للشريف عبد الله باشا استقلالاً، وأرسلوا إلى مكة، وفعلوا مثل ذلك، فاختلفت آراء الناس. فبعضهم يقول إنما جعلوا الامارة استقلالاً للشريف عبد الله باشا، لأجل تسكين العربان وأمن الطرق، لأنهم لو لم يفعلوا كذلك، لم يحصل اطمئنان للناس، ولو قالوا إنه وكيل، ما حصل الاطمئنان، ولا تصدق القبائل والعربان وتطمئن، إلا إذا كان الأمر كذلك. ففعل عثمان باشا كذلك استحساناً منه، وأظهر أنه إنما فعله بأمر من الدولة، وبعض الناس يقول: بل جاء الأمر تحقيقاً من الدولة بوضع الشريف عبد الله استقلالاً وأمنت الطرق، واطمأنت الناس، وأقبلت القبائل عليه طبق العوائد الجارية. ثم نزل الشريف عبد الله إلى مكة في النصف من ذي القعدة، وكذلك الوالي عثمان باشا، وبقي الشريف عبد المطلب وعنده بعض العسكر للمحافظة، وبعد الحج أوصلوه إلى مكة في داره عند أهله، وعلى الدار عسكر للمحافظة.

(ذكر ولاية سيدنا الشريف عون الرفيق باشا سنة ١٢٩٩)

ثم في أواخر شهر ذي القعدة، جاءت الأخبار بالتلغراف من دار السلطنة، بأن الدولة العليّة وجهت إمارة الحجاز لسيدنا الشريف عون باشا، وكان مقيماً بدار السلطنة كما تقدم، وأن الشريف عبد الله باشا وكيل عنه إلى قدومه، فامتثل الشريف عبد الله ذلك، وأخذ يهيّء الأسباب اللازمة لقدوم أخيه، سيدنا الشريف عون الرفيق باشا، وبعث لمقابلته من جدة، أولاد أخيه الشريف حسين باشا ابن المرحوم الشريف علي باشا، والشريف علي باشا ابن المرحوم سيدنا الشريف عبد الله باشا. وبقي الناس في انتظار قدومه إلى يوم الثامن من ذي الحجة. وكان كثير من الناس توجهوا إلى جدة لمقابلته، وبقية الناس صعدوا إلى عرفة لأداء فريضة الحج، وصعد أيضاً إلى عرفة الشريف عبد الله باشا، فلما كان يوم عرفة وهو التاسع من ذي الحجة، وصل سيدنا الشريف عون باشا إلى جدة، وكان يمكنه إدراك الوقوف بعرفة، لو توجه من جدة مسرعاً لكن كان معه شيخ الحرم النبوي وبعض من رجال الدولة ويشق عليهم التوجه إلى عرفة بسرعة السير، فرعاية لهم بقي معهم بجدة، وفات الجميع الحج، ووصل إلى مكة يوم النحر، واستقبله بمكة أخوه الشريف عبد الله باشا، ثم صعدوا إلى مِنى جميعاً عصر يوم النحر، وقرىء فرمان ولايته الذي قدم به ثاني يوم النحر على مثل العادة التي جرت في كل سنة، فإنه في كل سنة في مثل ذلك اليوم يقرأ فرمان التأييد لأمير مكة، فجرى الأمر على مثل العادة الجارية، وأقاموا بمنى إلى انقضاء أيام مِنى ثم رجعوا إلى مكة، وحصل للناس غاية الأمن والفرح والسرور، ثم توجهت الحجج والقوافل على طبق العادة الجارية كل سنة.

(ذكر فتنة عرابي بمصر سنة ١٢٩٨)

ولنذكر، على سبيل الاستطراد، الفتنة العظمى التي وقعت بمصر هذه السنة، تتميماً للفائدة، وتسمى فتنة عرابي، وكان انتهاؤها في شوال من هذه السنة، أعني سنة تسع وتسعين، وكان ابتداؤها في سنة ثمان وتسعين. لكن الأصل الذي نشأت بسببه وتأسست عليه كان قبل ذلك، وذلك أن الأصل الأصيل

كان من مدة اسماعيل باشا، لأنه استدان ديوناً كثيرة من الانكليز والفرنسيس، وصار التراضي بينه وبينهم على أنهم يجعلون أناساً منهم يباشرون المتحصلات من أموال مصر، ويضبطونها ويجعلون قسطاً منها لمقابلة ديونهم، فعينوا أشخاصاً من الفريقين لمباشرة ذلك سنة خمس وتسعين. ثم إن اسماعيل باشا رأى منهم أنهم صاروا يتداخلون في أكثر الأمور، ويريدون أن لا يفعل شيئاً إلا باطلاعهم ومعرفتهم، فخاف من اتساع الأمر، وسلب الملك منه، فأراد أن يجعل له عصبية من أهالي مصر، وأن يشكل منهم مجالس ويكون أعضاؤها من العلماء ووجوه الأهالي والعمد من مشايخ البلدان. فشرع في ذلك ليكون الأمر بيدهم صورة، وأنه لا يفعل شيئاً إلا بمشورتهم ليدفع بذلك تغلب الانكليز والفرنسيس وتسلطهم، ففطنوا لذلك، فسعوا في خلعه وإقامة ولده محمد توفيق باشا بدله، فما زالوا يجتهدون في ذلك حتى تم لهم.

(ذكر عزل اسماعيل باشا واقامة ولده محمد توفيق باشا والياً على مصر سنة ١٢٩٦)

. . . فخلعوه بأمر من السلطنة السنية، وأقاموا ولده توفيقاً باشا بدله، ونفوه وعائلته إلى نابولي من بلاد ايطاليا، كل ذلك كان سنة ست وتسعين. ثم إن الدولة العليّة أرادت أن تنقص توفيقاً باشا بعض التميزات التي كانت لوالده اسماعيل باشا، وتجدد في الفرمان التي تحرر له شروطاً، فامتنعت دولة الانكليز والفرنسيس من تنقيص شيء، واجتهدت في أن الدولة تحرر له فرمان الولاية على مثل ما كان لأبيه، ويكون عليه من الخراج، مثل ما كان على أبيه. ولم تزل الدولتان المذكورتان تجتهدان مع الدولة في ذلك، إلى أن استخرجت له الفرمان على مثل ما كان لأبيه، وجعل رئيس الوزارة رياض باشا وكان رئيساً على العساكر أحمد عرابي بيك، ثم ترقى وصار أحمد عرابي باشا، فاتفق مع كثير من رؤساء العساكر على عزل رياض باشا في النصف من شوال سنة سبع وتسعين. ولم يزل الأمر في اتساع إلى ابتداء شهر جمادى الآخرة من سنة تسعة وتسعين، فحضر في ميناء الاسكندرية كثير من الوابورات الحربية التي للانكليز

والفرنسيس، ووابورات لغيرهم أيضاً، لإعانة توفيق باشا ومنع عرابي باشا ومن معه من التغلب، ومن التجهيزات التي شرع فيها، وبقي الأمر كذلك حتى انتشبت الحرب بين عرابي وعساكر الانكليز، وانتهت بدخول أولئك العساكر مصر، وعقاب عرابي وبعض من معه بعقوبات مختلفة الأنواع.

ومن الحوادث الغريبة التي وقعت سنة تسع وتسعين، أنه ظهر رجل، ببلاد السودان التي هي في حكم صاحب مصر، يقال له محمد أحمد، اشتهر عند كثير من الناس أنه المهدي، وتبعه خلق كثير، ووقع بينه وبين العساكر المصرية التي في تلك الأطراف قتال، ووقائع كثيرة، قتل فيها خلق كثير. وتملك من تلك البلاد كردفان ومواضع أخر، وحاصر سنارا مدة، ثم انهزم عنها، وبقيت العساكر المصرية مجتمعة في الخرطوم، وبعث إليهم توفيق باشا صاحب مصر إمدادات كثيرة من العساكر، وغيرها من آلات القتال، ومعهم كثير من الانكليز الذين لهم دراية بالحرب، وانقضت سنة تسع وتسعين، ودخلت سنة ثلاثمائة بعد الألف، ومضى منها شهور، ولم ينفصل الأمر بينهم وبينه.

وفي شهر ربيع الأول من سنة ثلاثمئة، توجه الشريف عبد الله باشا إلى دار السلطنة، ومعه ابن أخيه الشريف ناصر ابن المرحوم الشريف علي باشا. فلما وصلا إلى دار السلطنة قوبلا بالعز والإكرام، وأعطيت رتبة الوزارة للشريف عبد الله باشا، وجعل من أعضاء مجلس شورى الدولة، وأعطي للشريف ناصر رتبة باشا، وأعطي الشريف محمد ابن المرحوم الشريف عبد الله باشا أيضاً مثله رتبة باشا، وجاءته البشرى بذلك، وقبل ذلك بأيام جاءت البشرى بترقية رتبة الباشوية للشريف حسين باشا ابن الشريف علي باشا، والشريف علي ابن الشريف عبد الله، وصارا في مثل الرتبة التي كان فيها الشريف عبد الله.

وفي شهر رمضان من هذه السنة، أعني سنة ثلاثمئة وألف، كانت فتنة في أطراف مكة بخروج بعض العرب من قبائل زبيد وبشر ومعبد وسليم، خرجوا في طريق جدة، وصاروا ينهبون الحمل الذي يمر بهم، وهجم جماعة منهم على جدة في ليلة العاشر من رمضان، وحصل من ذلك اضطراب كثير، ثم هربوا. وكان سيدنا الشريف عون بالطائف، فنزل في أواخر رمضان وجهز جيشاً

لغزوهم، ووصل به إلى عسفان، ووقع قتال قليل، ثم وقع الصلح، وجاؤوا طائعين، وسكنت الفتنة، وأمنت الطرق وسلكت، واعتذروا بأن الفاعل لذلك بعض الجهال منهم.ولم يرض الشيوخ به، وأن الحامل على ذلك أن الحكماء الذين بمكة وجدة يأخذون الغنم التي يجلبونها لمكة، ويدفنونها في الأرض لأن فيها أثر الوباء الذي يسمونه بالكُليرَة، وأنه ذهب لهم بذلك أموال كثيرة وأن النصارى الذين بجدة يأخذون رقيقهم، ويطلقونه من أيديهم ويرفعون الرق عنه، حتى عصي عليهم عبيدهم. وقيل إن من أسباب ذلك حبس الشريف عبد الله بن زين أحد الأشراف ذوي حسين، فإنه لما قبض على الشريف عبد المطلب قبض عليه وعلى الشريف علي بن سعد السروري وحبسا، وطالت مدة حبسهما، ويُدعى عليهما بدعاوى، الله أعلم بصحتها[30].

وفي شهر جمادى الآخرة من سنة إحدى وثلاثمئة، وردت أخبار إلى مكة، بأن محمد بن أحمد القائم بالسودان استولى على الخرطوم، وأن قصده التوجه إلى الصعيد ثم إلى مصر، وقبل ذلك وقع قتال بين بعض جيوشه وبين الانكليز، في بر سواكن، وكان المقدم على جيش محمد بن أحمد في ذلك القتال، عثمان دقنة. وتكرر القتال بينه وبين الانكليز في وقائع. وكلها يكون النصر فيها له على الانكليز، وقتل منهم خلق كثير ثم انهزموا، وبقيت جيوش عثمان دقنة في بر سواكن[31].

وهذا آخر ما انتهى إليه قلم المؤلف، رحمه الله تعالى، كما هو آخر مسودة هذا التاريخ. وذلك منقول بقلم راجي عفو ربه المنّان الطوبجي محمد سعيد بن محمد بن سليمان، لطف الله به وبوالديه ومشايخه وجميع المسلمين، وغفر له ولهما ولهم أجمعين، ووفقه لما يرضيه من العلم النافع، والعمل الصالح، ووجهه للخير أينما كان، وختم له بالإيمان، بجاه سيد الأكوان ﷺ.

فإنّ لي ذمة منه بتسميتي   محمداً وهو أوفى الخلق بالذمم

وذلك يوم السبت الموافق عاشر يوم من شوال من شهور سنة ١٣٠٤، والحمد لله رب العالمين.

* * *

الفصل الثالث

البناء السياسي لحكم الأشراف

الغرض من وراء هذا الفصل هو إجراء مناقشة عامة، نركز فيها على البناء السياسي لحكم الأشراف، بالنظر إليه من الزوايا التالية:

١ ـ النفوذ المصري فيما بعد عام ١٨٤٠

٢ ـ سياسة السلطنة العثمانية (الباب العالي في الآستانة) تجاه الأشراف

٣ ـ الوضع الدّاخلي في الحجاز ونجد وموقف العلماء.

١ ـ النفوذ المصري فيما بعد عام ١٨٤٠م

لم ينحسر النفوذ المصري في الحجاز ونجد، بتوقيع معاهدة عام ١٨٤٠، بين الباب العالي ومصر، وهي الاتفاقية التي ترك فيها محمد علي للسلطنة العثمانية ادارة الحجاز والشام[1]. ذلك أن ادارة مصر للحجاز ظلت حتى بداية عام ١٨٤٢، عندما سُلّمت هذه الادارة آنذاك إلى عثمان نوري باشا، والي جدَّة من قبل الآستانة[2]، وقد أثمرت الفترة التي ظلّ فيها الشّريف محمد بن عون في مصر ضيفاً على محمد علي باشا في أن يظلّ الرجل، بعد عودته إلى إمارة مكة، وفيًّا لباشا مصر فترة طويلة بعد أيلولة الحجاز إلى سلطة الدولة العثمانية[3]، ومكافأة لهذا الوفاء، بذل محمد علي في عام ١٨٤٥ جهوداً طيّبة لدى الباب

العالي كانت في مصلحة أمير مكة المذكور الشريف محمد بن عون، كما سنرى لاحقاً.

فعلى شريف مكّة اعتمد محمد علي لتأمين عودة القوات المصرية من عسير بعد موقعة عام ١٨٣٩[٤]، ومن اليمن، في وقت اشتدت فيه حاجة الباشا المصري إلى هذه القوات، في ضوء الأخبار التي أنذرت بقرب وقوع هجوم عثماني - أوروبي مشترك على مدينة الإسكندرية[٥].

وكان محمد علي صائباً في حساباته، فرجال القبائل في الحجاز أو نجد كانوا أحرى بالامتثال لأمر أمير مكّة[٦]، وأكثر إطاعة له من طاعتهم لولاته من أمثال يكن وخورشيد، ذلك أنّ مكانة الأشراف، الذين ينتمون إلى البيت النبوي، لم تكن تعلوها أية مكانة أخرى في نفوس رجال القبائل[٧].

وفي عام ١٨٤٣، جعل الباب العالي شريفَ مخا، وهي مدينة يمنيّة، تابعاً لسلطة شريف مكّة[٨]. ولعلّ هذا كان اعترافاً بمدى كفاءة شريف مكة، قبل نحو سنتين من هذا التاريخ، في توفير جوٍّ هادىءٍ أثناء سَحْب القوات المصرية من الحجاز.

وفي عام ١٨٤٥، وعندما وصل الصّراع بين الشريف محمد بن عون، والوالي العثماني إلى مرحلة خطيرة[٩]، توسّط محمد علي لدى الباب العالي من أجل عزل ذلك الوالي، وقد جاء ذلك في أعقاب وفاةٍ أحاطت بها الألغاز في القاهرة لشريفٍ آخر مناوىءٍ للسلطة، كان والي جدّة قد استدعاه إلى مكّة لتقليده منصب أمير مكّة[١٠]. وهكذا وبزوال المطالب بإمارة مكّة، وبعزل والي جدّة العثماني، أصبح الشريف محمد بن عون طليق اليدين. لكنّه لم ينعم بهذه الحرية في الحكم طويلاً، إذ توفّي محمد علي، سندُه الرئيس، في غضون سنوات قلائل[١١]، وفي عام ١٨٥١، أي بعد ثلاث سنوات من موت محمد علي، فقدَ أمير مكّة منصبه إذ جرت تولية شريف آخر محله ينتمي إلى ذوي زيد[١٢]. وجاء عزل الأمير المذكور في أعقاب سلسلة من التدابير التي اتخذها الباب العالي،

لتشديد قبضته على الحجاز وعلى مناطق مجاورة في اليمن وأجزاء من نجد وعسير. ولسوف يجري تفصيل ذلك فيما يلي:

٢ ـ الباب العالي

بعد رحيل محمد علي من المسرح السياسي للحجاز، أبقى الباب العالي التدابير الإدارية والمالية وغيرها ممّا اتّخذه محمد علي هناك، وكان هذا الصنيع من الباب العالي لغرض إظهار حسن النوايا بشريف مكّة وبرعاياه، ومن ثم فقد أبقى الباب العالي الرواتب ومخصّصات الجراية من القمح والعدس والشعير «المصري» التي دأب الولاة من قبل محمد علي على توزيعها بين الرعايا، على حالها، دون مساس[١٣].

من جهة أخرى، أدخل الباب العالي اصلاحات صدرت تنظيمات بشأنها في عهدي السلطانين عبد المجيد (١٨٣٩ ـ ١٨٦١م)، وعبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦م)، وهذه الاصلاحات استهدفت كافة الولايات العثمانية ومن بينها الحجاز.

ففي الثامن عشر من فبراير من عام ١٨٥٦، أصدر السلطان عبد المجيد قراره المشهور المعروف باسم الخط الهمايوني Khatt-I Hamayūn، وهو الذي أكد بصورة أكبر مما أكّد «الخط الشريف» الذي صدر من قبله في عام ١٨٣٩، أنَّ المسلمين وغير المسلمين سواسية أمام القانون[١٤]. واعتلى السلطان عبد العزيز سُدَّة الحكم فأخذ في محاكاة اصلاحات سلفه، لكنه زاد عليها بإقامة مجالس ادارية واستشارية في مدن الحجاز الرئيسية وهي مكة والمدينة وجدة والطائف[١٥].

وبرغم انشغال الباب العالي بحرب «كريمْيَه» مع روسيا (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦م)، إلاَّ أنَّه انتهج سياسة تقليص سلطة أمراء مكّة من الأشراف، وذلك مع ازدياد زخم جهود الاصلاحات في ربوع الامبراطورية العثمانية والجنوح إلى نظام المركزيّة[١٦]. واستمرّ السلطانان عبد المجيد وعبد العزيز في تكتيكات استخدام

المنافسة المحتدمة بين أمير مكـة ووالي جدة العثـماني من جهة، ومن جهـة أخرى بين الأشراف من أمراء مكة وهم العبادلة وبين الأشراف المطالبين بـالإمارة وهم «ذوو زيد»، في السيطرة على النظام السياسي للأشراف، وجعل هؤلاء أو هؤلاء مهدّدين بالعزل في أي وقت، إن هم لم يدينوا بالولاء للباب العالي... ولسوف نرى كيف كانت لهذه السياسـة آثارهـا، وخاصـة في الفترة التي كـان فيها نفـوذ شريف مكّـة هو والعلماء من خلفه قويّـاً. فقبل ستّ سنـوات من الثورة الأولى التي انـدلعت في عام ١٨٥٥، اضـطرّ الباب العـالي إلى أن يسحب قراراً يقضي بمصادرة أراضي الأوقاف في الحجـاز[١٧]، وما كـان سَحْب هذا القـرار إلاّ بسبب تفـوُّق سلطة أمير مكـة آنذاك عـلى سلطة الوالي العثـماني، وكذلـك لقيام العلماء بتأييد أحقية الأمير في الاستفادة من هذه الأوقاف بمقتضى الشّرْع.

ونقيض ذلـك مـا حـدث في عـام ١٨٥٥، حيـث وقعت ثـلاث ثـورات مـرّةً واحـدة في عهد أمـير مكّة الشريف عبـد المطلب، فقـد أقنع كـامل بـاشا، والي جدَّة، الباب العالي بخطورة هذا الأمير، وبضرورة عزله، وكان له ما أراد.

لقد كانت سلطة الباب العالي في الحجاز ونجد متمثلة في جمع الوالي العثـماني بين ولاية جدَّة، التي كانت توجد بها المفوّضيات والقنصليات الأجنبيَّة والعربيَّة، وبـين مشيخـة الحـرم المكّي[١٨]، وقـد دخلت في اختصـاصـات الـوالي مسـائـل الإشراف عـلى الحسبة، والقضـاء وقيـادة القـوات، كـما دخـل اختصـاص مهم يساعد على إذكاء روح الصراع بين الوالي وأمـير مكّة، وهـو تخويله تعيـين نائب من الأشراف لأمير مكّة في حـالة غيـاب هذا الأمـير[١٩]، ولك أن تتصـوّر عـدد المـرّات التي كان الـوالي يطلب فيهـا من الباب العـالي استدعـاء الأمـير، ليقـوم بتعيين من يظفرون لديه بالحظوة من الأشراف! أو ما يمكن أن يحـدث في حالـة عدم حدوث وئام بين الوالي والأمير!

ولقـد زاد الطين بلّةً، أنَّ البـاب العالي جعـل من اختصاصـات الوالي أيضـاً تحريك القوات وتوجيهها والإشراف عليها، كما أنّه كـان يخاطب كـلاًّ من الأمير والوالي مستقلاً تماماً عن الآخر[٢٠]، مما أدّى إلى الازدواجيـة أحيانـاً، وإلى انعدام

التنسيق وخاصة في الأمور العسكرية التي لم تكن تحتمل الانتظار في مواجهة النشاط السعودي المتنامي[٢٠].

ولعلّ هذه الصِّفة الاعتبارية المستقلّة للأشراف ومنهم أمير مكّة، تعود إلى وضعهم الاجتماعي المتميز داخل الحجاز نفسها. فقد كانوا يتمتعون بالثروة الكبيرة وبكلمتهم النافذة بين القبائل، وكان منهم كبار التجار. وكانوا يأخذون نصيبهم من ريع الأوقاف وهو ريع ضخم، ولا ريب أنّ السلطنة العثمانية اعتمدت عليهم فيما يتصل بنفوذهم في الحجاز وصلتهم الوثيقة بالعلماء والرعيّة، وفي مقابل ذلك كانت السلطنة تخلع عليهم أجلّ الألقاب وأرفع المناصب مثل الباشا، ومثل الوزارة، وللتدليل على مدى مكانتهم، أي الأشراف، كان نقيبهم هو أول الداخلين على السلطان العثماني أيّام الأعياد لتهنئته، ومن بعد هذا النقيب يكون دخول الصَّدْر الأعظم (رئيس الوزراء) فشيخ الإسلام!

ومثلما كان الوالي مشرفاً على الحِسْبة كان أمير مكّة كذلك! لكنّه أيضاً كان يتمتع بمسؤوليات القاضي والحكم فيما بين الخصوم والقبائل، بمعونة من العلماء[٢١].

٣ ـ الوضع الدّاخلي في الحجاز ونجد وموقف العلماء

لم يكن الوضع الداخلي في الحجاز ونجد مستقرّاً، لا قبل عام ١٨٤٠ ولا بعده، بسبب عوامل من أهمها تزايد النفوذ الوهابي السعودي في وسط وشرق شبه الجزيرة العربية، بل وفي غربها أي الحجاز، وبصورة خاصة بعد عودة فيصل بن تركي إلى السلطة في نجد، وتعيينه وكيلاً له في الكويت، كما كان الحال في عهد والده، وفي هذا التعيين ما فيه من الدلالة على اتساع النفوذ السعودي.

غير أن انتكاسةً أصابت هذا النفوذ السعوديّ، بسبب خلافٍ دبَّ بين ظهراني العائلة السعودية الحاكمة نفسها، بعد وفاة فيصل بن تركي عام ١٨٦٥م، فقد انشق البيت السعودي على نفسه إلى قسمين، قسم يؤيد عبد

الله بن فيصل بن تركي، وقسم يؤيد أخاه سعود، وقد ترك هذا الانشقاق أثره على نجد. فقد كان شمالها وعاصمته حايل، مقر ابن رشيد، مؤيداً لعبد الله، أما سائر نجد فقد دان بالولاء لسعود الذي هزم جنود أخيه عبد الله بن فيصل. واهتبل العثمانيون الفرصة، فخلعوا على عبد الله لقب «القائمقام»، وهي رتبة تعادل الإمارة، وبمقتضاها خُوِّل بأن يحكم نجداً والحسا باسم السلطنة.

وعندما كاتب عبد الله الباب العالي في شأن مساعدته عسكرياً ومادياً لاسترداد الرياض من يد أخيه، وجدها الباب العالي فرصة لا تعوّض لإخضاع نجد وسائر المناطق المتاخمة للسلطة العثمانية، ولوضع حدٍّ نهائي للسلطة السعودية هناك[٢٢].

وهكذا فقد صدر الأمر لباشا بغداد الحصيف مدحت باشا، في عام ١٨٦٩، لتسيير قوات إلى الحسا بحجة مساعدة عبد الله على استرداد أراضيه، وتمّ استرداد القطيف، بمساعدة من سفن الضرب الكويتية خلال ساعات قليلة من حصارها، ثم تلتها الدَّمام، ودخلت القوات العثمانية الحسا، ولكن التعب والإرهاق الذي حلَّ بهذه الحملة الصيفية جعل العثمانيين لا يواصلون التوجه شمالاً باتجاه الرِّياض، وعندما حاول عبد الله مقاتلة أخيه لاستردادها منه حاقت به الهزيمة، ومن جديد انتهز مدحت باشا الفرصة، فغداة زيارته للحسا لتفقد الأوضاع هناك، أعلن من القطيف عن انتهاء الحكم السعودي على الحسا ونجد، وعندها لجأ عبد الله بن فيصل إلى الكويت، حيث حلّ ضيفاً على شيخها مبارك بن الصَّباح[٢٣].

ولعلَّ هذا الصَّنيع من جانب الباب العالي قد جعل البيت السعودي يتجاوز الانقسام الذي حلّ بين ظهرانيه، ويعود للتوحّد في مواجهة الخطر العثماني من جهة، ونفوذ الأشراف في نجد من جهة أخرى. وفي عهد فيصل بن تركي كان قد تمّ الصلح بينه وبين أمير مكّة الشريف محمد بن عون، بعد وساطة من سكان وأعيان القصيم، على أن يؤدّي خراجاً للأشراف، مقداره عشرة آلاف

ريال كل سنة، حسبما ورد في وثيقة «خلاصة الكلام»[١١]. لكن أد ء هذا الخراج توقف بوفاة فيصل بن تركي.

ولقد ساعد السعوديين على أن يلمُّوا شعثهم ويوحّدوا كلمتهم، ظروف سياسيّة واجتماعية داخل الحجاز نفسه وخارجه، فمن هذه الظروف الانشقاق الذي لحق ببيت الإمارة الشريفيّة في مكّة، وهو انشقاق سجلته وثيقة «خلاصة الكلام»[١٢]، حيث بلغ ذروته بين الشريفين محمد بن عون (١٨٢٧ ـ ١٨٥١) و (١٨٥٦ ـ ١٨٥٨م)، وعبد المطلب (١٨٥١ ـ ١٨٥٦) و (١٨٧٩ ـ ١٨٨١م)، حيث وقع قتال بين الشريفيْن، وأعان تذبذبُ السلطنة فيمن يتولّى الإمارة، وهوى الولاة في جدّة على إذكاء هذا الانشقاق الدّاخلي الشريفي.

كما ساعد السعوديين ذلك الانصراف الذي أصاب الباب العالي عن شؤون الحرمين الشريفين بل ونجد وشرقي شبه الجزيرة العربية وجنوبها، بسبب تمزّق أوصال الامبراطورية العثمانية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وبسبب كثرة السهام التي تناوشت جسم هذه الامبراطورية، مما جعلها تتخلّى عن اليونان وشمال بلغاريا ورومانيا والصّرب ومونتنجرو (الجبل الأسود) وجهات أخرى، وانشغال السلطنة بإخماد ثورات مثل ثورة كريت، وانشغال باشوات مصر حلفاء السلطنة العثمانية إما بأمور داخلية مثل الثورة العرابية أو بتسيير حملات خارجية كتلك التي أجراها اسماعيل باشا ضد الحبشة والسودان.

وهكذا نجحت العائلة السعودية فيما بعد، وتحديداً خلال الربع الأول من القرن التالي، ليس فقط في استرداد نجد بل وإدالة دولة الأشراف في الحجاز إلى الأبد.

ومن بين عوامل عدم استقرار الأحوال الداخلية في الحجاز ونجد، شعور سكان الحرمين الشريفين بصورة خاصة بالهوان وبتخلّي السلطنة العثمانية، التي يفترض حمايتها لهذين الحرميْن الشريفين، عنهما، وأعان علماء الحجاز على توطيد حكم الأشراف والمنافحة عنهم ضد علماء الوهابية، كما أنهم كانوا في طليعة من حملوا لواء الثورة، ومن عجب أن الأشراف أنفسهم، إما أنهم ساعدوا العلماء

على زعامة ثورات في جدَّة ومكَّة وغيرهما، أو أنهم حرَّضوهم على هذه الثورات بسبب خلافات مع الباب العالي، أو ضدَّ تسلط الانكليز والفرنسيين على جدّة، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

على أنه قبل الخوض في تفاصيل هذه الثورات، يَحْسُن بنا أن نتوقف قليلاً لنعرِّف بدور العلماء في ظل الأشراف والسلطة العثمانية:

علماء الحجاز، هم كما عرَّفهم سنوك هورجونييه المؤرخ المشهور بقوله(٢٦): إنهم أولئك الذين حذقوا الفقه والقرآن وتفسيره والحديث الشريف والنحو العربي والصرف، والعروض والمنطق فضلاً عن علوم أخرى، وهؤلاء غالباً يتخرجون على أيدي أساتذة من الجامع الأزهر الشريف بالقاهرة، أو المسجد الحرام بمكّة المكرّمة، وبعضهم يتخصَّص في تعليم أحكام تجويد القرآن، أو في القضاء، وإدارة الأوقاف، وفي الإمامة والخطابة بالمساجد، أما الذين لا يكملون تعليمهم الديني منهم، أو يتوقفون عند المرحلة المتوسطة أو دون المتوسطة منه، فيكون منهم المطوِّفون والمؤذّنون وكتّاب الطلبات والمظالم والنّساخ.

وفي مقدمة كبار العلماء، كان المفتي وقاضي جدَّة، وكان هذان المنصبان في غاية الأهمية بالنسبة للسلطنة العثمانية ولإمارة مكّة، فقد كانا همزة الوصل بين السكَّان وبين السلطة ممثَّلة في أمير مكة، أو والي جدة العثماني. ومعلوم أن الدولة العثمانية كانت تحتاج إلى موافقة المفتي، ومن ورائه العلماء، على ما تودّ إعلانه على النَّاس من اصلاحات أو تنظيمات جديدة.

وإذا نظرنا إلى مفتي مكة، صاحب وثيقة «خلاصة الكلام» التي نحن بصددها، وهو أحمد بن زيني دحلان، وجدناه كبير العلماء الذي يصدر الفتاوى، ويعيّن الأساتذة والمدرسين والموظفين في المسجد الحرام بمكة المكرّمة، ويمنح التسميات لمن يشهرون اسلامهم، وللمولودين، كما اضطلع بمهمة رئاسة التعليم في المسجد الحرام والإشراف على هيئة العلماء وأمورها(٢٧)، وكان راتبه، مثله في ذلك مثل بقية العلماء، يأتي من الخزانة السلطانية. كما كانت الهبات تأتي من أمير مكة وشريفها في المناسبات.

ولقد أشرنا إلى منازل علماء الحجاز لأقرانهم علماء الوهـابية، من أجـل تثبيت دعـائم سلطة الأشراف، ونزيـد الآن هذه النقـطة تفصيلاً فنشـير إلى مـا سجله حسين بن غنّام، المؤرخ الوهابي، في كتابه تاريخ نجـد، عن تلك المناظـرة التي تمّت في عهـد الشريف غـالب، أمـير مكـة (١٧٨٨ ـ ١٨١٣)[٢٨]، بـين علماء الوهابيّين وعلماء مكّة.

وكـان الوهّـابيّون يـودُّون اغتنـام هـذه المنـاظـرة، ليـوضّحـوا لعلماء الحجـاز الانحرافات التي تتمّ باسم الدِّين، من مثل التوسّـل بالأوليـاء، وبعثرة الأمـوال التي يفترض أن تنفق في سبيل الله ومصلحة الرعية، وفساد الذِّمم، وهذه صـور من الأمراض الاجتماعية التي يأباها الاسلام وينهى عنها، إلى غير ذلك من أمـور توجب الإطاحة بالنظام الشريفي!

أمّا الشّريف غالب، أمير مكّة، فقد رحّب بهذه المناظرة بسبب رغبته في دَعْم نفوذه، طامعاً في أن يتمكّن علماء الحجاز من إقناع علماء الوهـابيين، بـأن يكفوا عن مهـاجمة الشريف والمـدينتين المقـدستين، مكـة والمدينـة. لكن مهمّـة هؤلاء العلماء الحجازيين لم تكن بالمهمة اليسيرة، فهم يواجهـون علماء نجد الأصـوليّين الـذين لا يصدرون عن غـير تعاليم الإسـلام، وهم من أجل الخـروج من هذه الورطة، أخذوا يركزون في مناظرتهم على نقطتين:

ـ مسألة دخول الوهابيّين في حرب ضدّ مسلمين.

ـ البرهنة على أنّه ليس من الإلحاد والكفر طلب مغفرة الله من خلال الأولياء من الموتى.

وهكذا فمن خلال إثارة هاتين النقطتين، لم يكن علماء مكّة يناظرون الوهابية على صعيدها السياسي أو الدينـي، بل إنهم تقبّلوا الحـركة لأنها لم تنـاقض الملّة، وإنما كان اعتراضهم على استعمال الوهابيين للقوة العسكرية في التوسّـع؛ وهكذا كان الغرض الحقيقي من وراء المناظرة هو اثبات بطلان محاربة أمير مكّة.

وبعبارة أخرى، فـإن هؤلاء العلماء إنما كـانوا يعـبّرون عن الصّمت التقليدي

إزاء إمكـان عزل الحـاكم أو الأمير، أو الإطـاحة بعـرشه بـاستخدام القـوة[٢٩]، فعندهم أن أمير مكة هو حاكم مسلم، وأعماله، مثل أعمال رعاياه، لا يمكن أن تناقض الشريعة ولو حدث أن كـان هناك زيـغ أو إلحاد في المجتمـع الحجازي، فإنَّ البناء الروحي الديني يكون الملوم إذن وليس البناء السياسيّ!

ولقد علق ابن غنّام على هذه المناظرة بقـوله إن علماء مكّـة ناقضـوا أنفسهم عندما نفوا لمناظريهم الوهابيين وجود الظاهرة الثانيـة أي التوسـل بالأوليـاء الموتى طلباً لمغفرة الله، بينما كان ذلـك موجـوداً في المدن الحجـازية! أمـا النقطة الأولى فقد سلّموا فيها لمناظريهم.

ويتبنيٍّ هؤلاء العلماء لذلك المـوقف، فإنهم إنمـا كانـوا يدافعـون عن الشريعة تحت لواء الشريف الحاكم، فقد كان كافياً لديهم... ومرضيـاً الوضـع السائد طالما استمرت ممارسة الشعائر الدينية.

وتجلّى دور علماء الحجاز في كونهم قوّة لا يستهان بها، وعلى الدولـة العثمانيـة أن تحسب حسـابها إن هي أرادت إدخـال تنظيـمات جديـدة في الحجـاز. ونحن نـورد التنظيـمات التي صـدرت بحق الأوقـاف، وهي التي أشـارت إليهـا وثيقـة دحـلان، كمثال تـدليلي عـلى مدى أهميـة هـذا الـدور. فخـلال حكم السلطان محمـود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) تم التوسّع في النظام المركـزي ليشمل أراضي الأوقاف، وقد كان هدف السلطان فرض سيطرة أشدَّ على هـذه الأراضي، ومن ثم فقـد بادر بـإنشاء ادارة مـركزيـة لجمع ريـع هذه الأوقـاف، ولسداد المبـالـغ الـلاّزمة لصيـانة هـذه الأوقاف، ثم ارسـال الحصيلة المتبقية إلى الخزانة العـامة للدولة[٣٠].

وحاصل الأمر أن سياسة الأوقاف هـذه لم تصل الحجـاز إلاّ في عام ١٨٥٠، أي بعـد نحو عقـد من الزمـان بعد وفـاة السلطان، وقـد أبـدى العلماء، وعلى رأسهم قـاضي جـدّة ومفتي مكّـة، اعـتراضهم عـلى هـذه التـنظيـمات التي تمسّ حياتهم، وأكثر من هذا أنهم استخدموا ملكاتهم الخطابية لتحـريض العامـة على

التمرّد، وسادت فترة من القلاقل لم تنته إلا بإعلان فرمان على السكان يعيد نظام الأوقاف إلى ما كان عليه قبل هذه التنظيمات.

وقد تصدّى العلماء أيضاً للباب العالي عندما أحلّ شريفاً من ذوي زيد هو محمد بن عون بآخر من العبادلة، وهو عبد المطلب، وانتهزوا فرصة ظهور فرمان سلطاني يعلن إبطال تجارة الرقيق بإيعاز من الإنكليز وضغط منهم، ليعلنوا على الملأ أن الأمرين معاً غير مقبولين. وهكذا تجمع طائفة منهم ومن طلاب العلم في عام ١٨٥٦ في بيت شيخ العلماء، وساروا في مظاهرة إلى بيت القاضي... ولم تهدأ الأحوال في مكة، إلا بعد كتابة طلب بهذا المعنى، وإرساله إلى الباب العالي[٣١].

وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر، أخذ البريطانيون في الضغط من أجل سيطرة أكبر على التجارة عبر البحر الأحمر، وهذا ما تضرّر منه التجار الحجازيون. وفي الوقت نفسه ضغط الروس على العثمانيين كي يمنحوا مزيداً من الحرية لأهل الذّمة أو الرعايا غير المسلمين. أما الفرنسيون والنمسويّون فلم يكونوا بمنأىً عن المسرح السياسي، لأنهم أخذوا في تحديث القوات العثمانية وتدريبها، وإمدادها بأسلحةٍ أوروبية جديدة[٣٢].

ولقد تنامى الإحساسُ بهذه الضغوط على سكان جدَّة بصورة خاصة، بسبب موقعها على البحر الأحمر وأهميتها البالغة للتجار، وقد كثر التدخل الانجليزي والفرنسي في شؤونهم التجارية، ووقعت حادثة في عام ١٨٥٨،وأدّت إلى ما يعرف بفتنة جدّة الكبرى. ففي هذه الحادثة وطأ القنصل البريطاني العلم العثماني ذا الهلال، الرمز الاسلامي، بقدميه مما أثار ثائرة السكان وفي مقدمتهم العلماء، الذين أخذوا يطالبون بالثأر من كافة الأجانب الذين سموهم بـ «الإفرنج». وهكذا سقط بعض هؤلاء الرعايا الأجانب، وأمر القائد البحري البريطاني في المنطقة سفينة من سفنه، فأخذت تطلق قنابل من مدافعها على جدَّة، وكان ذلك بعد فشله في إبرام اتفاق مع والي جدَّة حول محاكمة من قاموا بأعمال الشغب. وإذ تدهور الوضع على هذه الشاكلة، ذهب وفد برئاسة شيخ

علماء مكّة، وبه بعض الأعيان وكبار التجار إلى الوالي حيث اقترحوا عليه إعلان نداء الجهاد في سبيل الله، حيث يمكن لألوف من أبناء القبائل وسكان المدينة أن يردّوا هجوماً بريطانياً كان يجري توقّعه؛ كما اقترح هذا الوفد إغراق المدمّرة البريطانية التي تقوم بضرب المدينة، لكن الوالي رفض المقترحات قائلاً إن الألوف العُزَّل من العرب سيكونون فريسة للبريطانيين، واستقرَّ رأيه على التفاوض مع البريطانيين.

وبعدها شُكّلت محكمة غير شرعية لمحاكمة المتهمين، وكان قوام هذه المحكمة محققون بريطانيون وفرنسيون وعثمانيون سمح لهم الباب العالي بإصدار الأحكام المناسبة، ولم يسمح لأحد من العلماء بحضور جلسات المحاكمة، وكانت النتيجة إذلالاً لهؤلاء العلماء إذ صادقت المحكمة على قتل أربعة عشر شخصاً من بينهم المحتسب، ونفي شيخ السادة باهارون وقاضي جدة وبعض التجار عن البلاد وحبس كثيرين.

ومن بعد ذلك، وبعد إقامة محاكم جديدة، غير شرعية، في مكّة وجدّة والطائف، تبعاً لأوامر السلطنة العثمانية، وبتحريضٍ من الانكليز والفرنسيين، جاءت الأنباء مفيدة البدء في حفر قناة السويس، وهنا لا يملك مفتي مكّة أحمد بن زيني دحلان سوى أن يستعير كلمات يحيى بن خالد البرمكي الذي نصح هارون الرشيد كيلا يأمر بحفر قناة مشابهة وإلا أضرّ الكفار الفرنجة بالمسلمين وبالمسجد الحرام بمكّة[٣٣].

وهكذا وعندما حدثت ثورة عام ١٨٧١ في الحجاز، كانت هذه الثورة، للمرّة الأولى، موجّهة بشكل سافر إلى السلطة العثمانية، وهي التي طالما عُدَّت من قبل حامية للمدينتين المقدّستين مكة والمدينة، كما كانت تنفيساً عما اعتمل في صدور العلماء، والعامة، من الشعور بخيبة الأمل في الباب العالي الذي وقف إلى جانب الانكليز والفرنسيين، ولم يحم السكان في عام ١٨٥٦، في فتنة وصفها آنئذ زيني دحلان بقوله: «لقد كانت أعظم المصائب على أهل الإسلام»[٣٤].

ومن هذه المناقشة العامة، يتبيّن لنا أن حكم الأشراف للحجاز ونجد قد

لحقت بـه تطورات مهمـة، فمنها أولاً هـزيمة محمـد عـلي للوهـابيـين المنـافسـين لـلأشراف عـلى حكم الحجـاز، وتعيينـه الشريف العبـدلي ابن سرور (١٨١٣ ـ ١٨٢٧) أميـراً لمكة، وتـطور آخر في عـام ١٨٢٧ ، بتعيينه شريفـاً من المنافسـين (ذوو زيـد) أميراً لمكـة، وتطور آخـر ثالث عنـد الانسحـاب المصري بعـد عـام ١٨٤٠م.

وبانفراد العثمانيين بالسلطة، لم تستقر الأوضـاع في بلاد الحـرمين الشريفـين، فقد كانت هناك عيوب في نظام الحكم. فولاة جدّة كانت مُدد خدمتهم قصيرة، مما عطّل تنفيـذ عديـد من التنظيمـات، وأمراء مكّـة من الأشراف استغلّ البـاب العالي انقسامهم إلى ذوي زيد وإلى عبادلة، وأما التنظيمات نفسهـا، وما نجح منها في الوصول إلى البلاد، فقد تبيّن أنها لا تؤثر كثيراً في الحياة اليومية للناس.

ومن بعد حرب العثمانيين في كريْمَيه غدا النفوذ الأجنبي كبيراً في جدَّة، مما أثَّر على الحياة التجارية في الحجاز، وفي الخطوط البحرية ومنها البحر الأحمر.

وبضعف السلطة العثمـانية، لم يكن عجبـاً أن يشهد الـربع الأول من القـرن التالي اعلان الثورة العربية الكبرى من مكّة المكرّمة، كما لم يكن عجباً، بعد فترة من ذلك التاريخ، أن يستطيـع السعوديـون إنهاء آخر حكم لـلأشراف في بلاد الحرمين الشريفين،وهو حكم ظلّ نحواً من عشرة قرون. . . فسبحان من يغيِّر، ولا يتغيّر.

خاتمة

مفتي مكة زيني دحلان (١٨١٦ ـ ١٨٨٦م)
حياته ومؤلفاته

عن نشأة أحمد بن زيني دحلان لا نعرف إلا القليل، فباستثناء كتاب واحد عن حياته، يورده معجم سركيس في عداد أسماء الكتب به[١]، لا نظفر إلا بإشارة واحدة من دحلان نفسه عن مناسبة وقعت في عام ١٨٦٢، عندما دعاه الشريف عبد الله لكي يُسَمِّي واحداً من أبنائه وُلِدَ له، ولما كان هذا العمل لا يمارسه إلا شيخ الحرم، فنفترض إذن أن هذه المشيخة قد أسندت إليه قبل ذلك التاريخ. ولا ريب أن صداقة حميمة ربطت بين دحلان وبين أمير مكّة، لأن الأمير هو الذي كان يطلب من شيخ الإسلام في الآستانة تعيين شيخ الحرم، والمصادقة عليه.

وهكذا فيمكن لنا أن نتصور، أن نشأة دحلان لا تختلف كثيراً عن نشأة غيره من العلماء، فهو قد تتلمذ على شيوخ في الحرم المكي، وكل شيخ منهم أجازه في مادة تخصصه، فقهاً أو حديثاً أو تفسيراً أو نحواً أو صرفاً أو توحيداً، أو غير ذلك من مواد التخصص.

وخلال القرن التاسع عشر، كان المذهب الشافعي منتشراً في ربوع غرب الجزيرة العربية[٢]، حيث الحجاز مقرّ حكم الأشراف، وكان «الشافعيّون» يمثّلون جمهرة طلاب وأساتذة الحرم المكيّ. وهكذا فقد كان دحلان، بحكم منصبه

وبالمقارنة مع المفتين على المذاهب الثلاثة الأخرى: المالكيّ، والحنفيّ والحنبلي، هو الرجل الذي عهد إليه بمسؤولية الفتوى وتفسير الأحكام الشرعية، وجعلها في متناول القضاة ورجال الحكم والعامّة، وقد اتسع نطاق الإفتاء في عهده، إلى حدٍّ استدعى تعيين مساعدٍ له يدعى «أمين الفتوى»[٣].

ولم تكن السلطنة العثمانية قد اعتادت دفع مرتب للمفتي أو شيخ الحرم المكّي، ولعله كان يتقاضى أتعابه من الأوقاف أو من وراء تسمية المواليد وأبناء الحجيج، أو من ريع كتبه المطبوعة، أو بيع نسخ خطية من مؤلفاته وفتاواه.

أما أعباء منصبه فقد كانت جسيمة، فهي تتراوح بين المصادقة، بصورة شرعية، على قرارات تختص بالتجارة (من مثل تجارة الرقيق)[٤]، أو تحريم بعض الممارسات، أو دحض البدع والعادات السيئة[٥]، ودراسة الشريعة حسب مقتضيات الأحوال، لاستخلاص فتاوى بشأن هذه المقتضيات.

على أنّ ذلك الجانب من مسؤولياته وهو الذي يختص بالتعاون مع والي جدّة، وبالتالي الباب العالي، يجعلنا نطرح تساؤلاً يتصل بمدى تمكّنه من اصدار فتاوى في الأمور ذات الحساسية وذات الصبغة السياسية والاجتماعية، ومدى تبعيته للباب العالي أو امارة مكة. فنحن نتساءل: إذا كان زيني دحلان صديقاً مقرباً من الأشراف: عبد الله (١٨٥٨ ـ ١٨٧٧)، حسين الأوّل (١٨٧٧ ـ ١٨٧٩) وعون الرفيق (١٨٨١ ـ ١٩٠٥)، وهم الذين كانوا على خلاف، على وجه العموم، مع السلطنة العثمانية ومع ولاة جدّة لسبب أو آخر[٦]، فكيف كان تصرفه إزاء القرار العثماني المتّصل بتحريم تجارة الرقيق، وهو قرار كان في غير مصلحة الأشراف؟

ومن أجل أن نصل إلى اجابة لهذا التساؤل علينا أن نعتمد على ما أرّخه معاصرون لدحلان فيما يتصل بالفترة من ١٨٧١ إلى ١٨٨٦، وهي التي تقلّد فيها منصب الإفتاء، فنحن لا نجد في مؤلفات دحلان أية اشارة إلى ربط بين فتاواه وبين القرارات العثمانية[٧]، بل إن دحلان التزم الصمت حتى عندما كانت القرارات مصدرها أمير مكّة. وعلى سبيل المثال ما حدث في عام ١٨٧٧ من

جعل التدريب العسكري اجبارياً على السكان بسبب قيام الحرب بين الامبراطورية العثمانية وروسيا، ففي هذه المناسبة لا ندري إن كان دحلان قد أصدر فتوى أم لا[٨].

لكن دحلان في مناسبة أخرى، دَحَض، في فتوى أصدرها، أمراً لوالي جدة يجيزُ فيه اقامة صلاة العصر في وقت متأخر عن موعدها[٩]. لكنه وقف إلى جانب الوالي عثمان باشا (١٨٨١ ـ ١٨٨٦م)، في مناسبة إصداره أمراً بمنع شيخ الطائفة النقشبندية من مزاولة نشاطه[١٠].

ويمكن للمرء أن يستنتج، أن دحلان كان يجتهد في عدم تأثير تعاونه مع والي جدَّة على حسن علاقته مع أمير مكة وأشرافها، من واقع مصاحبته لشريف مكّة، في الهجرة إلى المدينة المنوَّرة، احتجاجاً على إقدام عثمان باشا، الوالي العثماني، على تنفيذ قرارات كانت محل اعتراض الشريف[١١]. ويبدو أن عدم حصوله على راتب من السلطنة، قد أعانه على الحفاظ على موقفه الحيادي بين سلطتي الأمير والوالي.

ولقد خلَّف دحلان واحداً وعشرين مؤلفاً من بينها هذه الوثيقة «خلاصة الكلام»، وهي مؤلفات متنوعة بعضها يفنّد فيه بعض دعاوى الوهابية مثل **الدرر السنية في الرد على الوهابية**، وبعضها يختص بالتاريخ الاسلامي، قديمه وحديثه، وبعضها الآخر يتعلق بالتفسير القرآني، والسيرة النبويّة، وبعض مسائل الإفتاء واللغة، كما يبدو من ثبت مراجعه في آخر هذا الفصل.

ويلاحظ البروفسور هورجونييه على طريقته في تأليف كتب السيرة أو التاريخ مثل **الفتوحات الاسلامية، وتاريخ الدولة الاسلامية، والفتح المبين في فضائل الخلفاء الراشدين**، أنها طريقة تهدف إلى التثقيف والتنوير والتبصير بعبر التاريخ، أكثر من كونها طريقة معينة بوضع معلومات مفيدة لطلاب العلم أو الدارسين.

وهو يستدل على ذلك بسيرة النبي، التي كتبها دحلان بمقدمة جاء فيها: إن

هناك أعمالاً مماثلة كافية عن السيرة، لكنها تحتوي على معلومات غزيرة عن انتقاد المصادر وعلى مقارنات تزيد عن حاجة من يطلب العلم في الوقت المعاصر، ومن ثم فإنه اكتفى فقط بإيراد الحقائق بحسب مدى علمه، وبتضمين النقاط التي تكون محلّ اهتمام القراء. وإن القبول الحسن، الذي قوبلت به هذه السيرة، التي كانت في معظمها وصفيّة وسردية، ليدلّ على أن المفتي (يعني دحلان) قد فهم زمانه.

وشبيه بطريقة تأليف هذه السيرة كتابه **الفتوحات الاسلامية**[11]. ويجدر بنا أن نلاحظ فيما يتصل بمؤلَّفيْه: **الفتوحات**، و**خلاصة الكلام** أنهما يحتويان على عدد كبير من المراجع فيما يتصل بالتاريخ الوسيط للإسلام، بينما هما لا يحتويان إلاّ على أقل القليل فيما يتصل بتاريخ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ونـدلّل على ذلك بما اعتمد عليه دحلان من مراجع وفيرة في كتابته للتاريخ الوسيط للأشراف في مؤلّفه **خلاصة الكلام**، وهذه المراجع للطبري (المكي) الذي عني بتغطية الفترة من ١٠٧٠ ـ ١٦٥٩م، والفاسي الذي كتب عن الفترة من ١٣٦٨ ـ ١٤٢٨م[12].

فإذا قارنّا هذه الفترة الوسيطة بفترة الأشراف المتأخرة، لا نجد دحلان يعتمد على مصدر واحد، ونحن نلتمس له العُذْر إذ ربما كان المؤرخ الوحيد للأشراف، خلال هذه الحقبة، الذي يصلنا تاريخه... وعلى هذا الاعتبار كان الحكم الذي أصدره شاخت بأنه الرجل الذي انفرد بكتابة تاريخ مكة، خلال القرن التاسع عشر.

وفيما يلي ثبت لمؤلّفات دَحْلان مرتّبة بحسب أوقات صدورها[14]:

١ ـ «مجموع يشتمل على ثلاث رسائل» (القاهرة ١٨٧٥).

٢ ـ «رسالة في ذكر ما ورد في الصلاة ووعيدها» (القاهرة ١٨٧٥).

٣ ـ **الأزهار الزينية في شرح متن الألفية** (القاهرة ١٨٧٧).

٤ ـ **شرح ألفية ابن مالك** (القاهرة ١٨٧٧).

٥ ـ السيرة النبوية والآثار المحمدية (القاهرة ١٨٧٨).

٦ ـ «رسالة في معنى قوله تعالى: وما أصابك من حسنة» (من غير تاريخ، عام ١٨٨٠ على الأرجح).

٧ ـ «فتح الجواد المنّان على العقيدة المسماة بفيض الرحمن» (من غير تاريخ، عام ١٨٨٠ على الأرجح).

٨ ـ «منهل العطشان على فتح الرحمن في تجويد القرآن» (من غير تاريخ، عام ١٨٨٠ على الأرجح).

٩ ـ شرح الأجرومية (القاهرة ١٨٧٩، ١٨٨١، ١٨٨٨).

١٠ ـ الدرر السنية في الردّ على الوهّابية (القاهرة ١٨٨١)

١١ ـ الفتح المبين في فضائل الخلفاء الراشدين وأهل البيت الطاهرين (القاهرة ١٨٨٢، ١٨٨٤م).

١٢ ـ رسالة في الرد على الشيخ سليمان أفندي (مكّة ١٨٨٣).

١٣ ـ رسالة النّصر في ذكر صلاة العصر (القاهرة، ١٨٨٦).

١٤ ـ أسنى المطالب في نجاة أبي طالب (القاهرة، ١٨٨٧).

١٥ ـ خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام (القاهرة ١٨٨٧).

١٦ ـ تاريخ الدول الاسلامية بالجداول المرضية (من غير تاريخ، ١٨٨٨ على الأرجح).

١٧ ـ الفتوحات الاسلامية بعد مضيّ الفتوحات النبوية (مكة، ١٨٩٣).

١٨ ـ رسالة في جواز التوسّل (القاهرة، ١٩٠٧).

١٩ ـ «تنبيه الغافلين، مختصر منهاج العابدين» (. . .).

٢٠ ـ «تقريب الأصول لتحصيل الوصول لمعرفة الرب والرسول» (. . .).

٢١ ـ زبدة الفقه (نشر رامبور، بدون تاريخ).

وبعد، فإنَّ مؤلفات دحلان هذه، وفي مقدمتها مؤلَّفه عن الأشراف، تسدُّ ثغرة في التأليف في فترة نجد فيها مؤرخين رصدوا فيها الحركة الوهابية باهتمام بالغ مثل ابن غنام، ومحمد الفاخري (١٧٧٢ ـ ١٨٦٠) وابن بشر، وابن علي (١٨٥٣ ـ ١٩٢٩)، لكن هؤلاء المؤلفين لم يؤرخوا للأشراف بدرجة الاهتمام نفسها برغم مدى أهمية البيت الشريفيّ وعراقته في الحكم.

وإنَّ نَشْرَ هذه الوثيقة التي تسجل، بشكل فريد من نوعه، تاريخ هذا البيت الشريفي خلال القرن التاسع عشر، والتي ظلَّت مندثرة نحو قرن من الزمان منذ الطبعة اليتيمة لها في القاهرة عام ١٨٨٦، لهو عَمَلٌ نرجو من ورائه الإسهام في دائرة الدراسات التاريخية التي تعرِّف بتاريخنا العربي، قديمه ومعاصره، والله من وراء القصد، وهو نعم المولى ونعم النصير.


الملاحق

١ ـ ملحق يضم أسماء الأشراف
من أمراء مكة (١٨٢٧ ـ ١٩٠٥)

١ ـ مُحمَّد بن عون ١٢٤٣ ـ ١٢٦٨هـ/ ١٨٢٧ ـ ١٨٥١م.

٢ ـ عبد المطلب ١٢٦٨ ـ ١٢٧٣هـ/ ١٨٥١ ـ ١٨٥٦م.

٣ ـ محمد بن عون ١٢٧٣ ـ ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٦ ـ ١٨٥٨م.

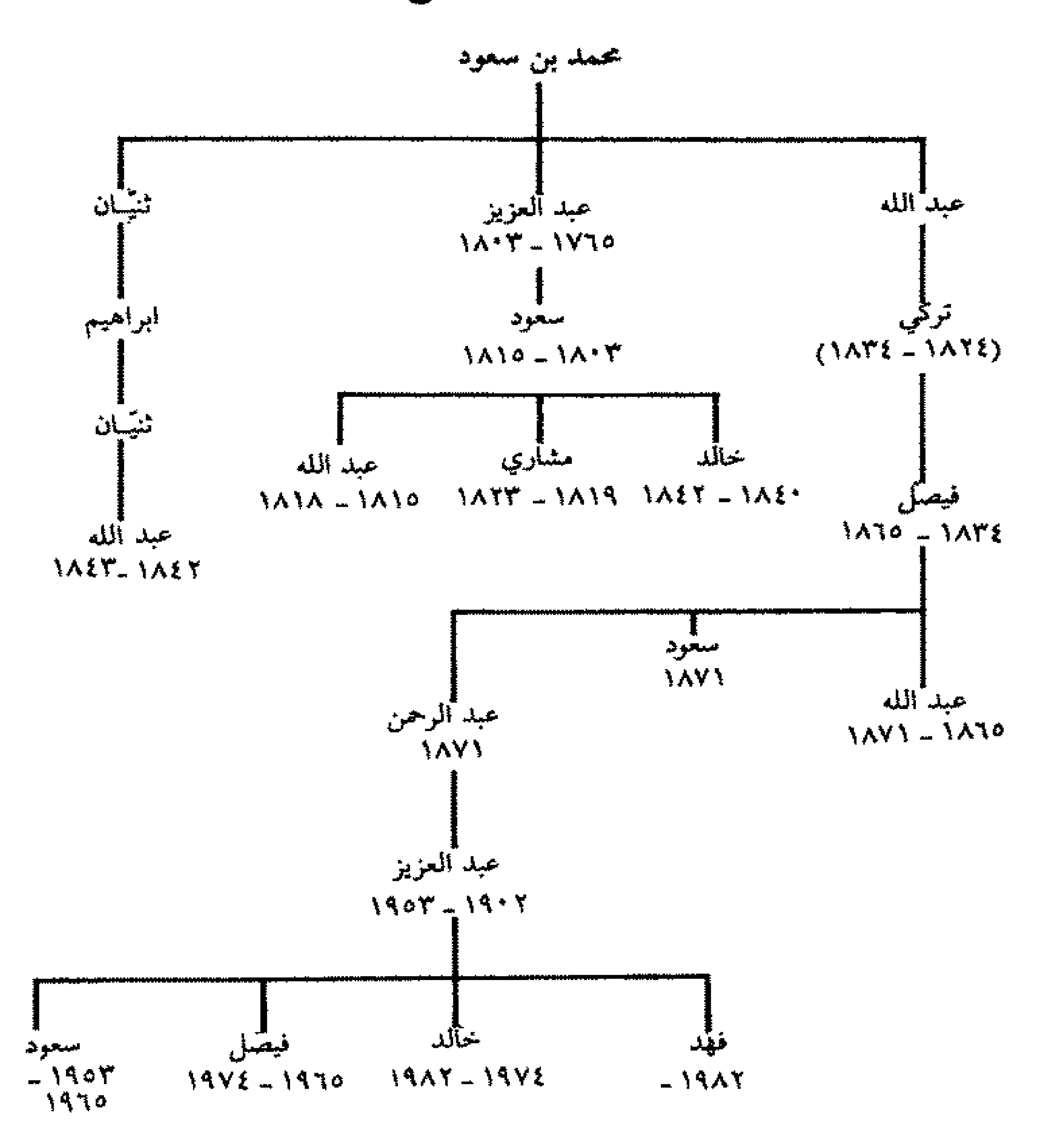
٤ ـ عبد الله ١٢٧٥ ـ ١٢٩٤هـ/ ١٨٥٨ ـ ١٨٧٧م.

٥ ـ حسين الأول ١٢٩٤ ـ ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٧ ـ ١٨٧٩م.

٦ ـ عبد المطّلب ١٢٩٧ ـ ١٢٩٩هـ/ ١٨٧٩ ـ ١٨٨١م.

٧ ـ عون الرّفيق ١٢٩٩ ـ ١٣٢٣هـ/ ١٨٨١ ـ ١٩٠٥م.

٢ ـ ملحق يضم أسماء حكام البيت السعودي في شبه الجزيرة العربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين



٣ ـ ملحق يضم أسماء ولاة الحجاز العثمانيين (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م ـ ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م)

١ ـ عثمان نوري باشا	١٢٥٦/ ١٨٤٠
٢ ـ شريف باشا	١٢٦١/ ١٨٤٥
٣ ـ حسيب باشا	١٢٦٤/ ١٨٤٧
٤ ـ عبد العزيز (آقا باشا)	١٢٦٦/ ١٨٤٩
٥ ـ أحمد عزت باشا	١٢٦٩/ ١٨٥٢
٦ ـ كامل باشا	١٢٧٠/ ١٨٥٣
٧ ـ محمود باشا الكردي	١٢٧٣/ ١٨٥٦
٨ ـ نامق باشا	١٢٧٤/ ١٨٥٧
٩ ـ علي باشا الكتاهيلي	١٢٧٦/ ١٨٥٩
١٠ ـ عزت باشا حقي	١٢٧٨/ ١٨٦١
١١ ـ محمد وجيهي باشا	١٢٨١/ ١٨٦٤
١٢ ـ معمر باشا	١٢٨٤/ ١٨٦٧
١٣ ـ خورشيد باشا	١٢٨٧/ ١٨٧٠
١٤ ـ الفريق قاسم باشا	١٢٨٨/ ١٨٧١
١٥ ـ محمد رشيد باشا الأقز	١٢٨٩/ ١٨٧٢
١٦ ـ محمد رشدي باشا الشرواني	١٢٩١/ ١٨٧٤
١٧ ـ تقي الدين باشا الحلبي	١٢٩١/ ١٨٧٤
١٨ ـ حالت باشا	١٢٤٩/ ١٨٧٧
١٩ ـ ناشد باشا	١٨٧٨/ ١٢٩٦
٢٠ ـ صفوت باشا	١٢٩٧/ ١٨٧٩
٢١ ـ أحمد عزت باشا	١٢٩٨/ ١٨٨٠
٢٢ ـ عثمان باشا	١٢٩٩/ ١٨٨١

٤ ـ ملحق يختص بمضاهاة التاريخين الهجري والميلادي باستخدام الأرقام العربية

التاريخ الهجري	مقابله الميلادي	التاريخ الهجري	مقابله الميلادي
١٢٣٢	١٨١٦	١٢٨٠	١٨٦٣
١٢٥٦	١٨٤٠	١٢٨١	١٨٦٤
١٢٥٧	١٨٤١	١٢٨٢	١٨٦٥
١٢٥٨	١٨٤٢	١٢٨٣	١٨٦٦
١٢٥٩	١٨٤٣	١٢٨٤	١٨٦٧
١٢٦٠	١٨٤٤	١٢٨٥	١٨٦٨
١٢٦١	١٨٤٥	١٢٨٦	١٨٦٩
١٢٦٢	١٨٤٥	١٢٨٧	١٨٧٠
١٢٦٣	١٨٤٦	١٢٨٨	١٨٧١
١٢٦٤	١٨٤٧	١٢٨٩	١٨٧٢
١٢٦٥	١٨٤٨	١٢٩٠	١٨٧٣
١٢٦٦	١٨٤٩	١٢٩١	١٨٧٤
١٢٦٧	١٨٥٠	١٢٩٢	١٨٧٥
١٢٦٨	١٨٥١	١٢٩٣	١٨٧٦
١٢٦٩	١٨٥٢	١٢٩٤	١٨٧٧
١٢٧٠	١٨٥٣	١٢٩٥	١٨٧٨
١٢٧١	١٨٥٤	١٢٩٦	١٨٧٨
١٢٧٢	١٨٥٥	١٢٩٧	١٨٧٩
١٢٧٣	١٨٥٦	١٢٩٨	١٨٨٠
١٢٧٤	١٨٥٧	١٢٩٩	١٨٨١
١٢٧٥	١٨٥٨	١٣٠٠	١٨٨٢
١٢٧٦	١٨٥٩	١٣٠١	١٨٨٣
١٢٧٧	١٨٦٠	١٣٠٢	١٨٨٤
١٢٧٨	١٨٦١	١٣٠٣	١٨٨٥
١٢٧٩	١٨٦٢	١٣٠٤	١٨٨٦

المراجع

ثبت المراجع الرئيسية العربية

- أرسلان، شكيب. الارتسامات اللطاف في خاطر الحاجّ إلى أقدس مطاف، تحقيق محمد رشيد رضا، القاهرة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م.
- الأزرقيّ، عثمان بن الحارث. أخبار مكّة، في مجلدين، مكّة، ١٩٦٥.
- ابن بشر، عثمان بن عبد الله. عنوان المجد في تاريخ نجد، مكّة، ١٩٣٠.
- ابن غنّام، حسين. كتاب روضة الأفكار، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٤٩.
- البتانوني، م، ل. الرحلة الحجازية لوليّ النعم عباس حلمي الثاني خديوي مصر، القاهرة، ١٣٢٩هـ/ ١٩١٠م.
- الحسيني، م. عارف. كتاب السعادة النامية الأبدية في السكّة الحجازية الحديدية؛ بيروت (من غير تاريخ)
- دحلان، أحمد زيني. خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، القاهرة، ١٨٨٦م.
- ــــــ. الدرر السنية في الردّ على الوهابيّة، القاهرة، ١٨٧٩.
- ــــــ. مجموع مشتمل على أربعة رسائل، القاهرة، ١٨٧٩.
- سركيس أ. معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، في مجلّدين، القاهرة، مطبعة سركيس، ١٩٢٨، ج ١، صفحات ٩٩٠ ـ ٩٩٢.
- كحّالة، عمر رضا. معجم المؤلّفين، ١٥ مجلداً، دمشق، ١٩٦١م.

ببليوغرافيا

Non - Arabic Selected Bibliography

Primary Sources

Blunt, Lady A. **A Pilgrimage to Najd,** London, 1881.

Brockelmann, Carl. **Geschichte Der Arabischen Litteratur. II**, S II, Leiden, 1938 and 1949.

Bürkhardt, J.L. **Notes on the Bedouins and Wahhabis.** London, 1830.

———. **Travels in Arabia.** London, 1968.

Collas, M.B.C. **La Turquie en 1861.** Paris, 1861.

Didier, Charles. **Séjour chez le Grand Chérife de la Mekke.** Paris, 1857.

Doughty, C.M. **Travels in Arabia Deserta.** New York, 1921.

Gervais - Courtellement. **Mon Voyage à la Mecque.** Paris, 1896.

Hurgronje, C. Snouck. **Mekka in the Latter Part of the 19th Century.** Leyden and London, 1931.

———. **The Revolt in Arabia.** New York, 1917.

Jung, Eugèene. **Les Puissances devant la Révolte Arabe.** Paris, 1906.

Keane, J.F. **My Journey to Madina.** London, 1881.

———. **Six Months in the Hijaz.** London, 1887.

Lorimer, J.G. **Gazetteer of the Persian Gulf.** Bombay, 1915, I, Part L, p. 1109 and Part III (Maps).

Marston, T.E. **Britain's Imperial Role in the Red Sea Area. 1800-1878.** Connecticut, 1961.

Taylor, B. **Travels in Arabia.** New York, 1893.

Secondary Sources

Abir, M. «The Arab Rebellion of Amir Ghalib of Mecca (1788-1813)». **Middle Eastern Studies,** 7, 1971.

Abu Hakima, A.M. **History of Eastern Arabia (1750-1800).** Beirut, 1965.

———. «Wahhābī Political Movement of Arabia and Its Impact on India in the 19th Century» in **India and the Arab World.** Edited by I.S. Maqbul Ahmad. New Delhi, 1969, pp. 17-23.

———. (ed.) Lam[c] al-Shihāb fī Sīrat Muhammad ibn [c]Abd al-Wahhāb. Beirut, 1967.

Antonius, George. **The Arab Awakening.** London, 1938.

———. **Thawrat al-[c]Arab.** Cairo, 1335/1916.

Atiyya, E. **The Arabs.** London, 1955.

El-Batrik, A. «Turkish and Egyptian Rule in Arabia (1810-1841)». Unpublished Ph.D. thesis, London, 1947.

Berkes, Niyazi, **The Development of Secularism in Turkey.** Montreal: McGill University Press, 1964.

Brockelmann, Carl. **History of the Islamic People.** New York, 1960.

Dawn, C.E. **From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism.** University of Illinois Press, 1973.

Gabrieli, Francesco. **The Arabs.** Trans. Salvator Attansio, New York, 1963.

De Guary, Gerald. **Rulers of Mecca.** London, 1951.

Encylopaedia of Islam[2], II. Leiden: E.J. Brill, 1960.

Gharayba, A.M. **Muqaddimat Tārīkh al-[c]Arab al-Hadīth 1500-1918.** Damas cus, 1960.

Glubb, Sir John B. **Britain and the Arabs: A Study of 50 years (1908-1958).** London, 1959.

Hogarth, D.G. **Arabia.** Oxford, 1922.

———. **The Penetration of Arabia.** Beirut, 1966.

Holt, P.M. **Egypt and the Fertile Crescent (1516-1922).** London: Longmans, 1966.

Hopwood, D., ed. **The Arabian Peninsula: Society and Politics.** London, 1974, pp. 31-67.

Hourani, Albert. **Arabic Thought in the Liberal Age (1798-1939).** Oxford paperback, 1970, especially pp. 260-323.

Khadduri, Majid. «From Religious to National Law, **Modernization of the Arab World.** New York, 1966.

Lewis, Bernard. **The Emergence of Modern Turkey.** London: Oxford University Press, 1961.

———. **Islam in History: Ideas, Men and Events in the Middle East.** New York, 1973, pp. 271-278.

Lipsky, George A. **Saᶜudi Arabia: Its People, Its Society and Its Culture.** New Haven, 1959.

Longrigg, Stephen H. **The Middle East: A Social Geography.** Second edition. London, 1970.

Philby, H. St. J.B. **Arabia.** London, 1930.

———. **Saᶜudi Arabia.** London, 1955.

Sab, H. **The Arab Federalists of the Ottoman Empire.** Amsterdam, 1958.

Vuchinich, Wayne S. **The Ottoman Empire, Its Record and Legacy.** Toronto, 1965.

Wahba, H. **Jazīrat al-ᶜArab fī al-Qarn al-ᶜIshrīn.** Cairo, 1365/1946, pp. 144-147.

Wilson, Sir Arnold T. **The Persian Gulf.** Oxford, 1928.

Winder, R.B. **Saudi Arabia in the Nineteenth Century.** New York: St. Martin's Press, 1965.

Zeine, N.Z. **Arab- Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism.** Beirut, 1958.

———. **The Struggle for Arab Independence.** Beirut, 1960.

الهوامش

هوامش الفصل الثاني

(١) الشريف محمد عون: تولى إمارة مكّة في الفترة من ١٢٤٣ إلى ١٢٦٨هـ - ١٨٢٧ - ١٨٥١م.

(٢) لم يعْنِ هذا الصلح انقطاع النفوذ المصري في الحجاز أو الاستعانة بجند مصر في قتال معارضي سلطة الدولة والأشراف، ومثال ذلك استعانة الدولة العثمانية باسماعيل باشا فيما بعد ضد أمير عسير في ١٨٦٥م.

(٣) بلاد حرب (انظر الخريطة في نهاية الكتاب) منطقة للبدو وتمتد فيما بعد الحرمين ونجد، انظر معجم ياقوت، ج ٢، ط ١٩٦٥، ص ٣٣٣، وكذلك دوتي Travels. Doughty ص ٦١٨، وفي هذه الوثيقة يلاحظ استخدام كلمة «الحربيّة» أيضاً.

(٤) الخيف، مكان بالحي الشمال الشرقي من المدينة المنوّرة انظر الأزرقي: أخبار مكّة، ج ١، مكّة (١٩٦٥)، ص ٢٩٩، انظر أيضاً بركهارت J.L. Burchardt, Travels in Arabia، ص ٢٧٨، (١٩٦٨)، London.

أما الغازية فمكان على مقربة من مِنى، بمشارف مكّة، انظر معجم ياقوت، ج ٢، ص ٥٠٨، وهذا هو المكان الثاني الذي كانت تستوطنه قبائل بني حرب.

(٥) يورد دوتي Doughty تفصيلاً لذلك في كتابه السابق صفحة ٥٥١، و٥٧٢.

(٦) منذ أواخر القرن الثامن عشر كانت العملة المتداولة بصورة رئيسية في شبه الجزيرة العربية وأمكنة أخرى، وخاصة اريتريا وأثيوبيا، عملة تدعى «ماريا تيريزا» وهو دولار وصل الشرق الأدنى من النمسا، محل اصداره، وكانت هذه العملة تحتوي على ثمانية وعشرين جراماً من الفضة، ثم جرى بعد ذلك استخدام الريال، انظر:

B. Winder's **Saudi Arabia in the Ninetheenth Century**, St. Martin's Press, New York, (1965), pp. 89, 90.

وانظر أيضاً بشأن استخدام الريال ص ٦٠٧ Doughty, Travels.

(٧) الفقرة: يحدّد «دوتي» في كتاب رحلاته هذا المكان بأنه يسكنه أعراب البادية في مدائن صالح وفي المناطق الصحراوية الممتدة إلى تيماء وحدود نجد، انظر Travels، ص ٦٠٧.

(٨) يقصد إذا جرى تصحيف (الإبدال بالنقط في لفظي ابن، وعون) فصارتا انت غوث.

(٩) كان أحمد باشا ممثلاً لمحمد علي في مكة، بينما كان أمين بيك ممثلاً له في المدينة وأحمد باشا هذا اسمه بالكامل: أحمد باشا يكن، وكان والياً لجدّة (الحجاز) من قبل محمد علي باشا. في هذا الصدد انظر رسالة الدكتوراه (غير المنشورة) للبطريق بعنوان «Turkish and Egyptian Rule in Arabia (1810-1841), S.O.A.S. London, 1947.

(١٠) عثمان باشا الذي صار شيخاً للحرم المكي (١٨٤٠ - ١٨٤٥م).

(١١) هنا ومن هذا الموضع يسرد زيني دحلان جانباً مهماً مختصراً لأهم آخر حملة جهزها محمد علي باشا ضد الوهابيين وكان السعوديون بقيادة فيصل بن تركي، وهي حملة خورشيد باشا، وكان في صحبته الأمير السعودي خالد بن سعود الذي نشأ في كنف محمد علي بمصر، والذي استحسن باشا مصر أن يعيّنه على رأس نجد، وكان أن تمّ ذلك في التفصيلات التي تـوردها هذه الوثيقة. ويتضح من هذا أن سياسة محمد علي لم تكن موجهة ضد البيت السعودي نفسه وإنما ضد عدم استقرار الحال وتعرض الحجيج للخطر وتهديد أمن المدينتين المقدستين، مكّة والمدينة.

(١٢) الرِّياض: العاصمة الحالية للمملكة العربية السعودية وهي على مسافة ٩٧٠ كيلومتراً من مكة المكرمة، و١٤٣٠ كيلومتراً من المدينة (عن طريق جدة) و١٠٤٠ كم من جدة. انظر خريطة المملكة، اصدار وزارة الإعلام السعودية، مطبعة الدمّام (دون تاريخ).

(١٣) القصيم: منطقة تقع في وسط نجد.

(١٤) فيصل بن تركي حكم نجداً في الفترة من ١٨٣٤ - ١٨٦٥ باستثناء عامين (١٨٤٠ - ١٨٤٢) تولى الحكم فيهما خالد بن سعود على النحو الذي سلفت الإشارة إليه في حاشية هذا الفصل رقم ١١.

(١٥) عسير، المنطقة فيما بين القنفذة شمالاً وجيزان جنوباً ومن شاطىء البحر الأحمر غرباً ونجران شرقاً.

(١٦) بيشة: مكان يقع إلى الجنوب الشرقي من القنفذة. أما بوشهر فهي بقعة في تهامة.

(١٧) الحديدة: الميناء اليمني المشهور على ساحل البحر الأحمر.

(١٨) مخا: ميناء يمني مهم.

(١٩) زبيد هي المدينة اليمنية الواقعة إلى الجنوب الشرقي من الحديدة.

(٢٠) بيت الفقيه: ويقع هذا المكان إلى الجنوب الشرقي من الحديدة أيضاً ولكن إلى الشمال الشرقي من زبيد.

(٢١) صنعاء العاصمة لليمن الموحّدة الآن.

(٢٢) الفرمان: القرار السلطاني الرسمي الصادر عن الباب العالي.

(٢٣) عبّاس حلمي باشا نجل محمد علي باشا وحكم مصر في الفترة من [١٨٤٨ - ١٨٥٤].

(٢٤) أورد معجم البلدان «المثنى» في الجزء الرابع، ص ٤١٥، لكنّه لم يعرّفها.

(٢٥) الأبطح، واد على مقربة من مكّة انظر الأزرقي: أخبار مكّة الجزء الأول، ص ٢٩٩.

(٢٦) الحسينيّة: موضع على الطريق إلى مكّة، معجم ياقوت، ج ٢، ص ٧٣٢.

(٢٧) سلانيك: كانت محافظة عثمانية حتى عام ١٩١٣، عندما ضُمّت إلى اليونان بمقتضى معاهدة

لندن، انظر الطبعة الجديدة، شيكاغو (١٩٧٢)، ص ٩٥٢ ـ ٩٥٤، Encyclopaedia Britannica, IXX.

(٢٨) المجلس الخاصّ، هو مجلس السلطان العثماني الذي يضم صدور القوم وأعيانهم.

(٢٩) القنفذة: ميناء على البحر الأحمر كانت مصر تستخدمه في ارسال قواتها لنجدة الأشراف أو سلطة الدولة العثمانية في حالة سوء الأحوال في عسير ومنطقة جنوبي البحر الأحمر.

(٣٠) هذه اشارة من زيني دحلان في نهاية كتابه إلى ثورة محمد أحمد المهدي في السودان، ويلاحظ الإشارة هنا إلى ما كان يردده الانكليز وقتها من دعاية مفادها أن الرجل قصد التوجه لغزو مصر والهدف واضح بالطبع وهو جرّ مصر إلى قتاله، وهو ما حدث فعلاً في فترة خضعت فيها السراي المصرية للنفوذ الانكليزي وخصوصاً بعد فشل الثورة العرابية في عهد توفيق باشا.

(٣١) الفقرة الختاميّة هذه، هي كما هو واضح للطُوبجي (من الطُوبجية وهو سلاح المدفعية) محمد سعيد بن محمد بن سليمان وهو ناسخ مخطوطة زيني دحلان.

هوامش الفصل الثالث

(١) أعقبت اتفاقية عام ١٨٤٠ تدعير تحالف مكوّن من انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا مع السلطان عبد المجيد، قوة محمد علي العسكرية في سوريا. لمزيد من التفصيلات انظر ص ١١٥:

H. ST. J.B. Philby, **Arabia** (London, 1930).

(٢) انظر عبد الحميد البطريق، ص ٢٥١.

«Turkish and Egyptian Rule in Arabia», (1810-1841) (Unpublished thesis, London University, 1947).

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٢.

(٤) انظر: Eugene Jung, **Les Puissances devant la Révolte Arabe**, Paris, (1906), p. 94.

(٥) انظر: T.E. Marston, **Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, 1800-1878**, Connecticut, 1961.

(٦) المصدر السابق، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٧) انظر: Charles Didiee, **Séjour chez le Grand Chérife de la Mekke**, Paris, 1857, p. 165.

(٨) انظر: Gerald de Guary, **Rulers of Mecca**, London, 1951, p. 247.

(٩) وصل النزاع إلى ذروته بين أمير مكّة ابن عون، وعثمان نوري والي جدّة عندما حاول الثاني الحدّ من بذخ الأول وإساءته استخدام مال الصدقات والخراج.

(١٠) انظر: P.M. Holt, **Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922** (London, 1966), p. 28.

(١١) توفي محمد علي في عام ١٨٤٨م.

(١٢) ذوو زيد كانوا برئاسة الشريف عبد المطلب الذي أبقاه الباب العالي في الآستانة ريثما يعزل الشريف من العبادلة في مكة.

(١٣) انظر: Holt, **Egyptians...**, pp. 25-26.

(١٤) انظر: Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey (London, 1961), p. 131.

وانظر أيضاً مجيد خدوري في مقالته:

«From Religious to National Law», **Modernization of the Arab World**, ed., J.H. Thompson and R. Reschause, (New York, 1966), pp. 43-44.

(١٥) في الحجاز، سبق محمد علي بإنشاء ما يعرف «مجلس جدّة» الذي كان مؤلفاً من محافظ مكّة رئيساً وعضوية كبار ضبّاط الجيش المصري في الحجاز. أما الجديد في مجلس السلطان العثماني عبد العزيز فهو ضمّ أعيان الحجاز إليه والتوسّع في إنشائه في المدن الرئيسية. لمزيد من المعلومات حول مجلس جدة، انظر البطريق، ص ٢٥٩.

(١٦) انظر في هذا الصدد:

M. Abir, «The Arab Rebellion of Emir Ghalib of Mecca (1788-1813)», **Middle Eastern Studies,** 7 (1971), p. 197.

(١٧) انظر: Wayne S. Vucinich, **The Ottoman Empire: Its Record and Legacy,** (Toronto, 1965), p. 51.

وانظر أيضاً: Bernard Lewis, **The Emergence of Modern Turkey**, p. 92.

(١٨) مشيخة الحرم المكّي ذات مسؤولية رئيسية ازاء خدمات الحجيج، وصيانة الحرم واستمرار النظام التعليمي به، أما مشيخة الحرم المدني فكانت تستند إلى مسؤول عثماني آخر، وقلّما كانت تسند إلى والي جدّة، ومن المرات النادرة اسنادها إلى وجيهي باشا في عام ١٨٦٣م.

(١٩) على سبيل المثال، عيّن كامل باشا، والي جدّة، (١٨٥٤ - ١٨٥٧م) الشريف عبد الله بن ناصر نائباً لأمير مكة في عام ١٨٥٥م.

(٢٠) انظر: Marston, **Britain's...**, p. 219.

(٢١) ينبغي أن نتذكر أن الأشراف، ومنهم الأمراء لمكّة، كانوا طبقة تمتاز إما باشتغالها بالأمور الشرعية والأدب والتجارة أو بالعناية بالأمور العسكرية ومباشرة الأمور العامة للرعية أو الجمع بين ذلك كله.

(٢٢) انظر: Ahmad M. Abu-Hakima, **The Modern History of Kuwait** (1750-1965), Luzace, and Co. London, pp. 84-87, (1983).

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) انظر نص الوثيقة بهذا الكتاب (ص ٧٤).

(٢٥) انظر الوثيقة بهذا الكتاب (ص ٣٤).

(٢٦) انظر: Snouck Hurgronje, **Mecca in the Latter Part of the 19th Century**, Tr. by J.M. Monahan, Leyden (1931), pp. 190-203.

(٢٧) المصدر السابق، صفحات ٢٩، ١٣٠، ١٧٤.

(٢٨) انظر ابن غنّام، تاريخ نجد، ص ٢٠٠.

(٢٩) يمكن تفسير هذا الصمت التقليدي بأنه خلط في فهم الآية القرآنية الكريمة (٤: ٥٩): ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾، فقد فهم عدد من العلماء والفقهاء أن المقصود هو مطلق الطاعة حتى في حالة عدم صلاحية أولي الأمر للحكم أو

إفسادهم وظلمهم للرعيّة ولأنفسهم، لكن هناك من العلماء والمفسرين من فهموا هذا فهماً صحيحاً، فيوسف علي مثلاً في تفسيره الانكليزي المشهور، **The Holy Quran, Text Translation & Commentacy,** يربط بين الطاعة للحكام وأولي الأمر وبين حكمهم بين الناس بالعَدْل وكونهم حكاماً صالحين يعملون من أجل إسعاد الرعية.

(٣٠) انظر: W.S. Vucinich, **The Ottoman Empire, Its Record and Legacy.**, Princeton, (1965), p. 51.

(٣١) انظر: B. Lewis, **The Emergence of Modern Turkey,** p. 92.

(٣٢) انظر: Niyazi Berkes, **The Development of Secularism in Turkey,** Montreal, (1964), p. 65.

(٣٣) انظر الوثيقة بهذا الكتاب (ص ٥٥).

(٣٤) المصدر السابق (ص ٥١).

هوامش الخاتمة

(١) إنَّ الكتاب الذي ذكره سركيس في المعجم، والّذي يتناول سيرة حياة دحلان، وهو **وتحفة الرحمن في مناقب السيد أحمد زيني دحلان**، لمؤلفه أبو بكر بن محمد شطار الدمياطي، هو كتاب لم نعثر له على أثر. راجع إلياس سركيس: **معجم المطبوعات العربية والمُعرّبة** (جزءان، القاهرة، مطبعة سركيس/ ١٩٢٦، ج ١، صفحات ٩٩٠ ـ ٩٩٢).

(٢) انظر S. Hurgronje, **Mecca,** p. 183.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٥) المرجع السابق، ص ١٤.

(٦) المرجع السابق، صفحات ١٧٦ ـ ١٧٨.

(٧) من ألوان الخلاف مثلا ذلك الذي وقع بين الشريف عون الرفيق وعثمان نوري باشا، والي جدَّة العثماني، وهو الخلاف الذي أسفر عن رحيل الأول، ومعه عائلته وحاشيته من مكة إلى المدينة، وانظر الجزء الثاني من **Encyclopaedia of Islam** صفحة ٩١.

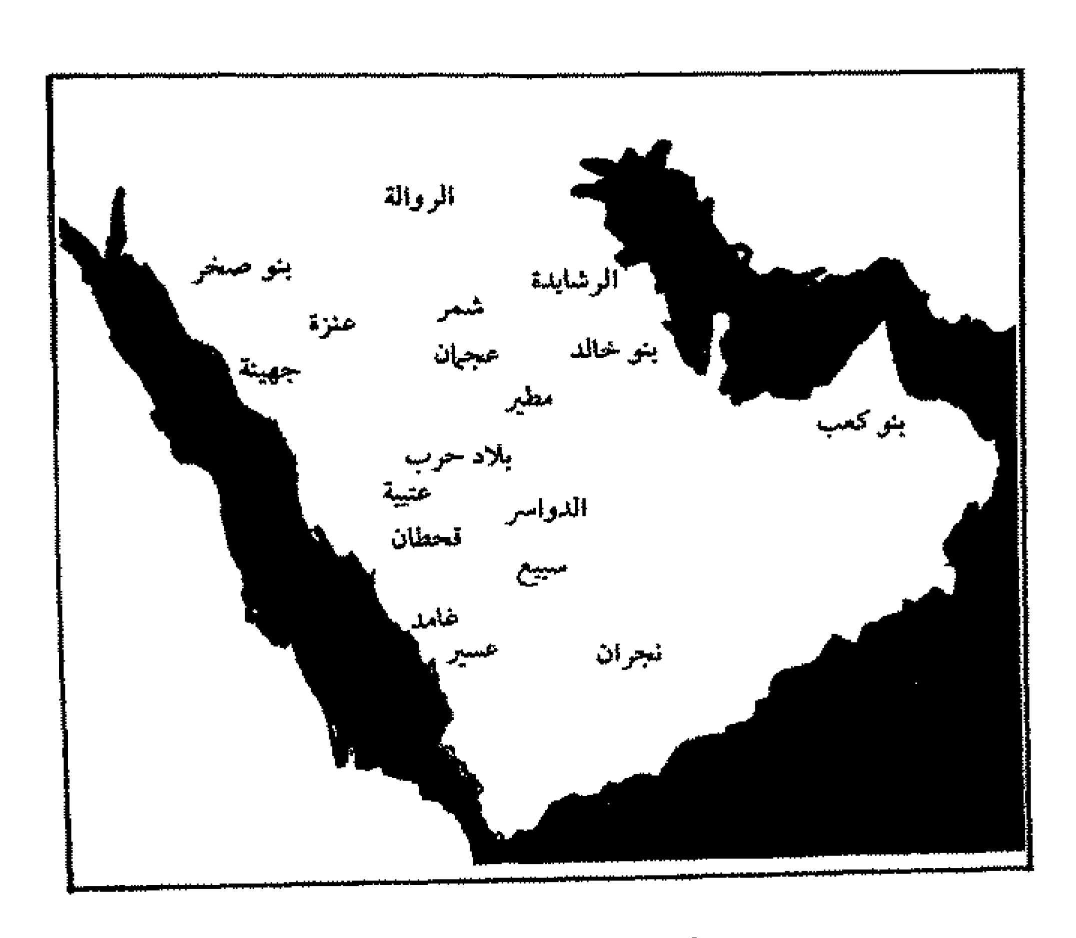
(٨) لا يعني هذا بالطبع أنه كان على المفتي. . . في كل مناسبة وصول فرمان أو قرار من السلطنة أن يخرج بشأنه فتوى، لكنَّ أهمية هذا الموضوع بوصفه عسكرياً أو سياسياً كان مما يمكن لمفتي مكة أن يصدر بشأنه الفتوى.

(٩) فتواه في: **رسالة النصر في ذكر صلاة العصر** (القاهرة ١٨٨٦)، وقد نشرت هذه الفتوى أيضاً في كتابه **الدرر السنية في الرد على الوهابيّة** (القاهرة ١٩٤٩)، صفحات ٦٠ ـ ٧٢.

(١٠) في ذلك كتب دحلان رسالته: **رسالة في الردّ على الشيخ سليمان أفندي** (مكة المكرمة ١٨٨٣).

(١١) انظر الجزء الثاني من E.I.[2]، ص ٩١.

(١٢) راجع: S. Hurgronje, **Mecca,** pp. 164-165.
وقارن ذلك بما وصف به البروفسور شاخت كتابته للسيرة النبوية بأنها تهذيبية تنويرية في الجزء الثاني من E.I.[2]، ص ٩١.



خريطة لأهم القبائل وأماكن وجودها

فهرس الموضوعات

«خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام» أهمّ مؤلفات مفتي مكة الشيخ أحمد بن زيني دحلان (١٨١٦ - ١٨٨٦) الذي تتبّع نشأة الأسرة الشريفية الحاكمة للحجاز ونجد ومناطق أخرى من شبه الجزيرة العربية، كما تتبّع سيرتها ونهايتها.

والدراسة تسلّط الضوء على ذلك الجانب المتميّز من تاريخ الأشراف وتلك الحقبة من القرن الماضي التي شهدت زوال سلطتهم.

وقد توخّى المحقق أن يقارن بين المادة التاريخية التي هي متن الكتاب وبين كتابات لمؤلفين آخرين معاصرين، كما لجأ إلى التحليل تعليقاً على بعض الأحداث وتوضيحاً لها. والواقع أن النصف الثاني من القرن الماضي، وهو الفترة التي شهدها مفتي مكة وسجّلها تسجيلاً دقيقاً، حتى صار المؤرخ الوحيد لحكم الأشراف خلالها، حسبما شهد مؤرخون غربيّون أخصائيون في هذا الميدان.

ISBN 1 85516 834 0

